بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية

دراسة حالة :(بنك امدرمان الوطني)

The role of internal audit in evaluating the financial performance of Sudanese banks

Case Study: (Omdurman National Bank)

بحث تكميلي لنيل درجة البكلاريوس في المحاسبة والتمويل

إعداد الباحثون:

تنزيل عبدالحميد عطية بابكر

رشا محمد علي عجيب

سميرة الطيب شرف الدين

مغانم أحمد عثمان حمد

نفيسة عمر سليمان فرج الله

إشراف /

د. محمد النابر محمدين

محرم 1439 اكتوبر 2017

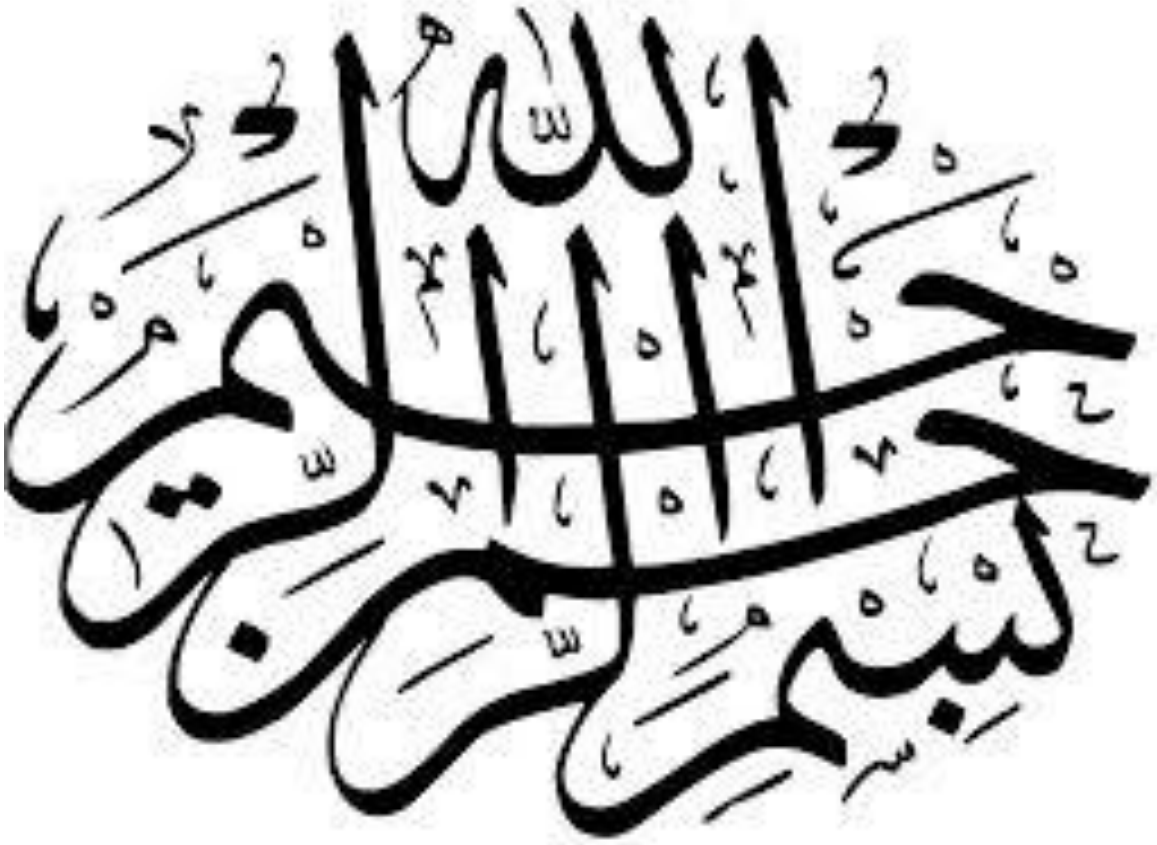
بسم الله الرحمن الرحيم

الإستهلال

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ)

سورة العنكبوت 69

الاهداء

الهي لا يطيب الليل الا بشكرك ولا يطيب النهار الا بطاعتك

ولا تطيب اللحظات الا بذكرك ولا تطيب الاخرة الا بعفوك ولا تطيب الجنة الا برؤياك

الي من بلغ الرساله وأدي الامانه ونصح الامة الي نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلي الله عليه وسلم

الي ملاكنا في الحياه الي معني الحب والي معني الحنان والتفاني الي بسمه الحياة وسر الوجود

الي من كان دعائها سر نجاحنا

وحنانها بلسم جراحنا الي اغلي الحبايب

الوالدة العزيزة

الى من كللة الله بالهيبة والوقار الى من علمنى العطاء بدون انتظار

الى من احمل اسمه بكل افتخار ارجو من الله ان يمد في عمرك لتري ثمارا

قد حان قطافها بعد طول انتظار

وستبقي كلماتك نجوم اهتدي بها اليوم وفي الغد والي الابد مساء نهار

الوالد العزيز

الي:الزين علموني ان الحياة هي البذل والعطاء والفيض والسخاء

الي اخواني واخواتي

وان الينبوع الثري لا يملك سوي ان يفيض

الي اصدقائى

وجميع الاهل والاحباب

الشكر والتقدير

الحمدلله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه ، الحمدلله الذي بنعمته تتم الصالحات ، حمدا ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه علي ماهدي ووفق وسدد ويسر كل مكروب لإكمال هذا البحث المتواضع ، والصلاة والسلام علي خير سيد الخلق المبعوث بالكتاب الامين :

الشكر لله عز وجل علي هديه وتوفيقه ، نتقدم بجزيل الشكر الى قلعة العلم والمعرفة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، ثم نقدم الشكر الى كليه الدراسات التجارية ونخص بالشكر قسم المحاسبة والتمويل .

ومن ثم مصداقاً لقول رسول الله صلي الله عليه وسلم (من صنع اليكم معروفاً فكافئوه به فان لم تجدوا ما تكافئوه به فادعوا له حتى تروا انكم كافأتموه) رواه ابوداؤود

نثرد جزيل الشكر والتقدير والامتنان الي **الدكتور : محمد النابر محمدين** الذي اشرف علي هذا البحث ومنحنا كثير من الوقت والجهد وكان لرعايته الصادقة وتوجيهاته المثمرة ونصائحه المخلصة ابلغ الاثر في ان يخرج البحث بهذه الصورة ، وندعو الله ان يمتعه بدوام الصحة والعافية ، وان ينفع الناس بعلمه وان يجعله مناره للباحثين .

كما نتوجه بالشكر لكل الاساتذه الاجلاء ، وكذالك نشكر كل من ساعد علي اتمام هذا البحث وقدم لنا العون ومد لنا يد المساعدة وزودنا بالمعلومات اللازمة لاتمام هذا البحث .

ونخص بالشكر اجزله بالعاملين بالمكتبه بجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا وكذالك العاملين ببنك أمدرمان الوطني .

وفي الختام نسأل الله ان يهدينا سواء السبيل وان نتبع خطاه ، ونختم شكرنا لكل من قدم لنا معلومة او علما واعاننا علي الخير فالشكر الي هؤلاء جميعا .

الباحثون

مستلخص البحث

تمثلت مشكلة الدراسة في الفهم الخاطئ لدور المراجعة الداخلية وحصر دورها فقط في تدقيق الحسابات مع اهمال دورها الاستشاري في تقويم الأداء المالي.

هدفت الدراسة للتوصل الى نتيجة العلاقة الاحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي، معرفة نتيجة العلاقة الاحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالية، معرفة دور المراجعة الداخلية في الرقابة على اعداد الموازنات التخطيطية ، معرفة اثر المراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

اختبرت الدراسة الفرضيات التالية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي، توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالية، يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية ، هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

اعتمدت الدراسة المنهج التاريخي في تتبع الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث، والمنهج الاستنباطي لتحديد محاور البحث ووضع الفرضيات، والمنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة الحالة.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: تساعد المراجعة الداخلية في تقوبم الاداء المالي يكفاءة و فعالية ، تزيد المراجعة الداخلية من جودة التحليل المالي ، تؤدي المراجعة الداخلية دورا" رقابيا فعالا" في اعداد الموازنات التخطيطية ، تؤثر المراجعة الداخلية ايجابا" علي التدفق النقدي .

أوصت الدراسة على ضرورة استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وتأهيل أفرادها علميا وعمليا، ضرورة اشراف المراجعة الداخلية على عمليات التحليل المالي والوقوف عليها، ضرورة أخذ استشارات من جانب المراجعة الداخلية عند اعداد الموازنات التخطيطية ، ضرورة ضبط المراجعة الداخلية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة.

Abstract

The problem of the study was represented in, the misunderstanding of the internal audit role, limiting its role only in auditing the accounting, and neglecting its consultant role on evaluation of the financial performance.

The study aimed at; concluding whether there is statistical relationship between the internal audit and the evaluation of the financial performance, identifying whether there is a statistical relationship between the internal audit and the quality of the financial analysis, identifying the role of the internal audit on the control of preparing of planning budgets, and identifying the impact of internal audit on the control of the cash flow.

The study tested the following hypotheses: there is statistically significant relationship between the internal audit and the evaluation of the financial performance, there is statistically significant relationship between the internal audit and the quality of the financial analysis, the internal audit has a role on the control of preparation of the planning budgets, the internal audit has an impact on the control of cash flow.

The study adopted the historical method to review the previous studies that related to issue of the research, the inductive method to determine the aspects of the research and formulate the hypotheses, the deductive method to test the hypotheses, and the analytical descriptive method for the case study.

The study arrived at several findings the most important include: the internal audit helps in the evaluation of the financial performance efficiently and effectively, the internal audit increases the quality of the financial analysis, the internal audit performs an effective controlling role on the preparation of the planning budgets, the internal audit affects positively the cash flow.

The study recommended to: the internal audit should be independent and its personnel should be qualified scientifically and practically, the internal audit should supervise the financial analysis process, consultancy should be taken from the internal audit when preparing the planning budgets, and finally the internal audit should control the cash inflows and cash outflows.

الفهرس

المحتويات	رقم الصفحة
الاستهلال	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
مستخلص البحث	د
ABSTRACT	ه
فهرس المحتويات	و
فهرس الجداول	ح
فهرس الأشكال	ي
الاطار المنهجي	
تمهيد	2
مشكلة الدراسة	2
أهداف البحث	3
أهمية البحث	3
فرضيات الدراسة	3
منهجية البحث	3
حدود البحث	4
هيكل البحث	4
ثانياً: الدراسات السابقة	5

الفصل الأول **المراجعة الداخلية**	
المبحث الأول: مفهوم ومراحل تطور المراجعة الداخلية	18
المبحث الثاني: أهداف ونطاق المراجعة الداخلية	25
المبحث الثالث: مقومات ومعايير المراجعة الداخلية	34
الفصل الثاني: تقويم الاداء المالي	
المبحث الاول : مفهوم الاداء المالي وتقويمه	40
المبحث الثاني: التحليل المالي	48
المبحث الثالث : التدفق النقدي و الموازنات التخطيطية	57
الفصل الثالث **الدراسة الميدانية**	
المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الحالة و تاريخها	66
المبحث الثاني: تحليل البيانات	73
المبحث الثالث: اختبار صحة الفرضيات	109
النتائج	134
التوصيات	135
المصادر والمراجع	136

فهرس الجداول

رقم الجدول	الجدول	رقم الصفحة
(1/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	74
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	75
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	77
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	78
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	80
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	81
(7/2/3)	الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان	84
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	86
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	87
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	88
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	89
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	90
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	91
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	92
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	93
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	94
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	95
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	96
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	98
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	99
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	100
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	101
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	102
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	104
(25/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	105

(26/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	106
(27/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	107
(1/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى	110
(2/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى	112
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	114
(4/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية	116
(5/3/3	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية	117
(6/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	119
(7/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة	121
(8/3/3	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة	123
(9/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	125
(10/3/3)	الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة	127
(11/3/3)	نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الرابعة	128
(12/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة	130
(13/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	132

فهرس الأشكال

رقم الشكل	الشكل	رقم الصفحة
(1 / 2 / 1)	الوظائف الاساسية في قسم المرجعة الداخلية	29
(1/2/2)	آليات الحوكمة	32
(2/2/1)	مفاهيم التدفقات النقدية من زوايا عديدة	62
(1/1/3)	الهيكل التنظيمي لبنك أمدرمان الوطني	69
(1/2/3	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	74
(2/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	76
(3/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي	77
(4/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني	79
(5/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي	80
(6/2/3)	التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة	82
(7/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	86
(8/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	87
(9/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	88
(10/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	89
(11/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	90
(12/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	91
(13/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	92
(14/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	93
(15/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	94
(16/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة	95

	الخامسة	
(17/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	97
(18/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	98
(19/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	99
(20/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	100
(21/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	101
(22/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى	103
(23/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية	104
(24/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة	105
(25/2/3	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة	106
(26/2/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة	108
(1/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى	114
(2/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية	119
(3/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة	125
(4/3/3)	التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة	131
(5/3/3)	ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة	132

المقدمة:

يتناول الباحثون في هذا الجزء

- **مشكلة الدراسة والأهداف والاهمية والفرضيات مع عرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة.**

وذلك كما يلي:

أولاً: الاطار المنهجي .

ثانياً: الدراسات السابقة .

أولاً: الاطار المنهجي:

تمهيد:

أدى التطور التاريخي للمنشأة وتشعب فروعها وكبر حجم أعمالها الى وجود المراجعة الداخلية كوسيلة من وسائل الرقابة الداخلية وتدقيق الحسابات الا أنه ومع التطور الحديث اصبح عمل المراجعة الداخلية يتعدى تدقيق الحسابات الى تقديم المزيد من الخدمات المحاسبية والاستثمارية والتي جزء منها مساعدة الادارة في القيام بواجباتها ومسئولياتها المختلفة.

وبمرور الزمن اصبح لها دور في تقويم الاداء المالي الذي يعتبر المرآة العاكسة لانشطة المنشأة فهو نتاج النشاط الشمولي الذي تمارسه المنشأة يحدد مستوى انجازها ومدى استقلالها لمواردها وامكانياتها اذ انه انعكاس لقدرة وقابلية المنشأة لتحقيق اهدافها وخاصة البنوك التي تعتبر رأس التعاملات الاقتصادية تعتبر مؤشر جوهري في التعاملات المالية.

وبما أن الأداء المالي مهم جدا للمنشأة فانه يحتاج للتقويم المستمر وذلك لن يتحقيق إلا بمساعدة المراجعة الداخلية التي تعتبر عنصر من عناصر الرقابة الداخلية وعنصرا استشاري فعال لتقويم الاداء ومن اجل ذلك قدمت الدراسات السابقة أبحاث لتوضح هذا الدور

ولكنها تناولت هذا المفهوم من وجهة نظر المراجعة الداخلية وتاثير مفرداتها على الاداء المالي بينما تناولته دراستنا من وجهة الاداء المالي وتاثير المراجعة الداخلية على مفرداته.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في الفهم الخاطئ لدور المراجعة الداخلية وحصر دورها فقط في تدقيق الحسابات مع اهمال دورها الاستشاري في تقويم الاداء المالي ومن خلال ذلك يمكن اثارة التساؤلات الآتية:

1. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الاداء المالي.
2. هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المرجعة الداخلية والتحليل المالي.
3. هل يوجد دور للمراجعة الداخلية على اعداد الموازنات التخطيطية.
4. هل هنالك اثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

أهداف البحث :

1. التوصل الى نتيجة العلاقة الاحصائية بين المراجعة الداخلية والأداء المالي.
2. معرفة نتيجة العلاقة الاحصائية بين المراجعة الداخلية والتحليل المالي.
3. معرفة دور المراجعة الداخلية في الرقابة على اعداد الموازنات التخطيطية.
4. معرفة اثر المراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

أهمية البحث:

1. الاهمية العلمية : المساعدة في المعرفة العلمية لدور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء المالي.
2. الاهمية العملية : المساهمة في ترشيد التطبيق وذلك عن طريق لفت نظر ادارة البنك الى الدور التقويمي البناء للمراجعة الداخلية على الاداء المالي.

فرضيات الدراسة:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية و تقويم الاداء المالي.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية و جودة التحليل المالي.
3. يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على اعداد الموازنات التخطيطية.
4. هنالك اثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

منهجية البحث:

استخدام البحث المناهج الآتية:

1. استخدم البحث المنهج الاستنباطي في للتعرف على ابعاد المشكلة المرتبطة بموضوع البحث.
2. استخدم البحث المنهج التاريخي من خلال الرجوع للدراسات السابقة.
3. المنهج الاستقرائي لانشاء فروض البحث.
4. المنهج الوصفي التحليلي من خلال اسلوب دراسة الحالة.

حدود البحث:

زمانية: 2017

مكانية: دراسة ميدانية علي " بنك ام درمان الوطني"

مصادر البيانات :

أوليه الاستبانة .

ثانوية: كتب ومراجع ومجلات علمية وانترنت

هيكل البحث:

ولخدمة اهداف البحث فقد تم تقسمه الى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة ، تحتوي المقدمة على الاطار المنهجي، والدراسات السابقة

ويحتوي الفصل الاول علي المراجعة الداخلية وثلاث مباحث هي المبحث الأول: المفهوم ومراحل تطور المراجعة الداخلية ، المبحث الثاني أهداف ونطاق المراجعة الداخلية ، المبحث الثالث مقومات ومعايير المراجعة الداخلية.

و الفصل الثاني هو تقويم الاداء المالي و يحتوي على ثلاث مباحث وهي ، المبحث الأول مفهوم الاداء المالي ومقاييسه، والمبحث الثاني التحليل المالي ، المبحث الثالث التدفق النقدي و الموازنات التخطيطية .

وثم الفصل الثالث الدراسة الميدانية و تحتوي علي ثلاث مباحث وهي المبحث الأول نبذة تعريفية عن الحالة و تاريخها ، المبحث الثاني تحليل البيانات المبحث الثالث اختبار الفرضيات.

و اخيرآ الخاتمة تحتوي علي النتائج والتوصيات ثم المصادر المراجع.

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة: سهير عوض قنديل ، 2002م : [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة في ترقية الاداء المالي .

وهدفت الدراسة إلى التحقق من صحة ودقة صرف البيانات المحاسبية المسجلة والمكتوبة بالدفاتر والسجلات ومدى الاعتماد عليها ، وابداء رأي فني ضمني محايد تشير الى ادلة قرائن قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية التي تقرها ادارة المنشأة لما هو مفيد بالدفاتر والسجلات ومدى دلالات القوائم على نتائج أعمال المنشأة من ربح أو خسارة ، اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من اخطاء وتزوير ، اعتماد القائمين على ادارة المنشأة على الحسابات التي تمت مراجعتها في تقرير ورسم السياسات الادارية الحاضرة والمتستقبلية واتخاذ القرارات المناسبة للاستثمار بأموالهم، واعتماد فاحص الضريبة على الحسابات التي قام بمرجعتها مراجع موثوق به.

وتمثلت مشكلة الدراسة في انه هل هنالك احتمال لتعميم الارقام بصورة عمدية او غير معتمد بعد ان ينتهي المراجع من مراجعته و هل عدم المراجعة بصورة متواصلة حتى النهاية الضرورية، وهل يؤدي كثرة زيادة مساعدي المراجع على المؤسسة التي نشأت صلات مع الموظفين

واختبرت الدراسة فرضية ان : المراجعة ترضي مستوى الاداء وخطورتها وتعالج نواحي الخلل أو الضعف ، وان الاتجاهات الحديث في المراجعة تلعب دورا كبيرا جدا في ترقية الاداء . وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: ان المرجعة ترفع مستوى الاداء وأما فيما يتعلق بالاساس الامثل الواجب اتباعه مع تبويب الاموال الأغلبية فضلت الاساس النقدي أما الآخر اتبع اساس الاستحقاق ومنهم من فضل اتباع الاساس النقدي المعدل .

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها : الحرص التام على اتباع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتطبيقها تطبيقا سليما واجراء التسويات الجردية والحسابات الختامية في نهاية كل سنة مالية ، والعمل باستمرار على ترقية الاداء المالي باتباع الاتجاهات الحديثة في مجال المراجعة.

---

[1] سهير عوض قنديل ، **دور المراجعة في ترقية الأداء المالي** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2002) .

يتفق الدراسة مع هذه الدراسة في شرح الاداء المالي واهميته ويتميزون عنها في تخصيص الدراسة عن المراجعة الداخلية فقط ودورها في القطاع المصرفي.

دراسة وفاء بشير 2005 [1]

تناولت الدراسة تقويم الاداء المالي للمصارف التجارية وفقا لمقررات بازل للفترة (1997-2003) وهدفت الدراسة الى : تقييم اداء اداء المصارف التجارية السودانية ، والتعرف على سياسات النقدية التي يصدرها لبنك السودان المختصة باداء المصارف التجارية السودانية والمرتبطة بمقررات بازل واختبار كفاية راس المال الحالي للبنوك التجارية في السودان .

وتمثلت مشكلة الدراسة في ان على الرقم من التطور الكبير الذي حدث القطاع المصرفي على المستويين الاقليمي والدولي الا انه في السودان قد عاش من مشاكل هيكلية عدة ادت الي تكلفة مما ادى الى ضعف اي افلاس عدد من المصارف وبالتالي عدم مقدرته على القيام بوظائفه في المساهمة بفاعلية وكفاءة في تحقيق التنمية ويتمثل هذا الضعف في عدم مقدرة المصارف السودانية على بناء قاعدة مالية وادارية قوية وقادرة على المنافسة والتفاعل وتحريك كافة القطاعات وكفاية رأس المال المصرفي .

واختيرت الدراسة عدة فرضيات : ان مكونات معيار لجنة بازل لتحديد الحد الادني وكفاية رأس المال المصرفي يتناسب مع بيئة وطبيعة عمل البنوك التجارية في السودان، وفاعلية تطبيق مقررات لجنة بازل تساعد على معرفة الوضع الحقيقي للبنوك التجارية في السودان، فاعلية تطبيق مقررات لجنة بازل تساعد على معرفة الوضع الحقيقي للبنوك في الحد من تعثرها.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها: ان رؤوس أموال المصارف في كفاية وفقا للمعايير الدولية المتقدمة ، وان تطبيق قواعد معيار لجنة بازل في توزيع الاصول الخطرة والمربحة تعطي الاصول والقروض الحكومية والبنك المركزي درجة مخاطر يساوي الصفر حيث ان تمويل الحكومات والمؤسستها المالية في معظم الدول النامية يتميز بمخاطر عالية .

---

[1] وفاء بشير ، **تقويم الاداء المالي للصارف التجارية** ، (رسالة ماجستير غير منشورة، في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2005)

وأوصت الدراسة بعدة توصيات منها: الآخذ بمصادر لجنة بازل من الناحية الكلية واخضاع مكوناته للمعطيات البيئية والمحلية، التزامها بتطبيق توجيهات السياسة المصرفية الشاملة الصادرة من البنك المركزي يساعدها في تقويم رؤوس أمولها وتحقيق الحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب مقررات بازل.

تتفق الدراسة مع هذه الدراسة في تناولها لتقويم الاداء المالي المصرفي ويتميز عنها في تناول دور المراجعة الداخلية في تقويم الاداء ، عموما ومن دون تخصيص الاداء المالي مقررات بازل.

دراسة محمد عبداللطيف ، 2006م [1]

تناولت الدراسة استخدام اساليب تقويم الاداء المالي الحديثة في تقويم اداء المصارف وهدفت الدراسة الى اقتراح اساليب تقويم اداء المنشأة وفقا لقياس الأداء الحديثة ، واقتراح وسائل للوصول الى نتائج حقيقية وليست وهمية عن اداء المؤسسات وذلك في ظل المتغيرات الحالية المتسارعة، واعطاء المهتمين بقياس اداء هذه المنشأة سواء كانوا اطراف داخلية أو خارجية نتائج ملموسة وتمثلت مشكلة الدراسة في ان المقاييس المحاسبية التقليدية للاداء المالي مثل العائد على حقوق الملكية والعائد على الاصول وغيرها تمثل انعكاسا نتائج تاريخية وليست مستقبلية وتمثيل لتعظيم الاهتمام بالنتائج قصيرة الاجل دون الاهتمام بالنتائج طويلة الاجل وانها متنوعة من قوائم مالية تعاني هي الاخرى واختيرت الدراسة فرضيات الاتية : قياس اداء المنشأة وفقا لاساليب القياس التقليدية لا يعطي مؤشرات صحيحة عن اداء منشآت الاعمال مثل بنك امدرمان الوطني ، وان اساليب قياس الاداء الحديثة تعطي نتائج افضل يمكن الاعتماد عليها في قياس اداء منشآت الاعمال ، يمكن اقتراح نموذج افضل لتقويم الاداء المالي في بنك امدرمان الوطني يؤدي لقياس افضل للاداء المالي. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها منشآت الاعمال التي تقوم اداءها وفقا لاساليب تقويم الاداء المالي التقليدي تعطي نتائج مؤكدة ولا يمكن الاعتماد عليها ، ومنشأة

---

[1] دراسة محمد عبداللطيف ، **استخدام اساليب تقويمح الاداء المالي الحديث في تقويم المصارف** . (رسالة ماجستير غير منشورة ، المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، 2006)

الاعمال التي يتم تقويم ادائها وفقا لاساليب تقويم الاداء المالي الحديثة مثال لها بنك امدرمان الوطني تعطي نتائج ذات دقة كبيرة عن اداء المنشأة ، و كذلك التي تستخدم اساليب تقويم الاداء المالي الحديثة تمكن المتعاملين معها من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ، واوصت الدراسة بعدة توصيات اهمها : يجب استخدام اساليب تقويم الاداء المالي الحديثة في تقويم الاداء المالي لبنك امدرمان الوطني والمنشآت الاعمال ، وان يتم في تقويم الاداء المالي للبنك ولمنشآت الاعمال وفقا لاساليب تقويم الاداء المالي الحديثة ا لسرعة الايقاع في دنيا المال والأعمال، وأن يتم تجريب الطرق الحديثة لتقويم الاداء المالي للبنك والقطاع المصرفي بصورة حقيقية حتى يتسنى للمهتمين الخروج بنتائج مؤكدة عن الاداء المالي للقطاع ا لمصرفي .

تتفق الدراسة مع الدراسة في تقويم الاداء في القطاع المصرفي باستخدام اساليب تقويم الاداء المالي الحديثة ويتميزن عنها في تناول دور المراجعة الداخلية ،

دراسة : طه نور الدين اسحاق عبدالواحد 2007م [1]

تناولت الدراسة تحليل القوائم المالية ودورها في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي ، وهدفت الدراسة الى: معرفة مدى استخدام المصرف لأدوات التحليل القوائم المالية ومحاولة التعرف على اساليب عدم تطبيق اسلوب تحليل القوائم المالية بالمصارف بصورة دقيقة يترتب عليها نتائج اقل دقة ، وتوضيح أهمية تحليل القوائم المالية وبيان دورها في قياس وتقويم الاداء في المصارف مع تحليل تقويم نتائج يمكن الاستفادة منها في المصارف .

وتمثلت مشكلة الدراسة في ان بالرغم من أهمية التحليل المالي للقوائم المالية بالمصارف يلاحظ عدم ارفاق جداول التحليل المالي بصورة مع القوائم المالية المنشورة بالمصارفو ان الارقام التي توفرها القوائم المالية كافية لقياس وتقويم الاداء المالي .

واختبرت الدراسة الفرضيات الاتية: ان تحليل القوائم المالية يوفر معلومات ونتائج تساعد في تقويم الأداء المالي للمصارف وأن عدم استخدام المصرف أسلوب التحليل لقوائمه المالية يؤدي

---

[1] نور الدين اسحاق عبدالواحد ، **تحليل القوائم المالية ودورها في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، في المحاسبة و التمويل ، كلية الدراسات العليا ،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2007)

الى عدم سلامة القرارات المالية المتخذة ، وان البيانات والمعلومات والارقام المطلقة التي توفرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي .

وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها: يوضح استخدام التحليل المالي وضع المصرف من جميع النواحي ذات الصلة بكفاءة الاداء به ومدى الاستفادة من الأموال المستثمرة بالمصرف وطبيعة تكوين ومدى توازن هيكله المالي والمخاطر التي يواجهها الاداء المالي ، وان مصرف المزارع التجاري لا يستخدم التحليل المالي بصورة واسعة في تحليل قوائمه المالية لتقويم الاداء، وأن القوائم المالية بالرغم من أهميتها الا انها تاريخية لذلك يجب اخذ ذلك بعين الاعتبار عند استخراج النسب المالية التي يبنى عليها عملية التحليل المالي المصرف.

وأوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ان العمل على تحسين قيمة الارباح لتحقيق مردود ملائم عن الاموال المستثمرة بجانب رفع معدلات العائد على الاصول ، وان على مصرف المزارع التجاري استخدام التحليل واساليبه بصورة واسعة لتحليل القوائم المالية بغرض الحصول على معلومات ومؤشرات نسبة الاستفادة منها على عملية تقويم الأداء ويجب على ادارة المصرف الاهتمام باتخاذ الاجراءات المثالية في مجال الاستثمارات والاستفادة من التحليل المالي للقوائم المالية في هذا المجال.

تتفق الدراسة مع هذه الدراسة في شرح تقويم الأداء المالي في القطاع المصرف متناول دور القوائم المالية ويتميزون عنها في تناول دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي

دراسة : سناء كامل علي ، 2009 [1]

تناول الدراسة دور المراجعة الداخلية في الحد من المخالفات والتزوير والاختلاس في القطاع العام. وهدفت الدراسة الى : اهمية وضرورة وجود المراجعة الداخلية المتعلقة بالمؤسسات والوحدات الحكومية ، وان فعالية وكفاءة المراجعة الداخلية تقلل من حدوث الاختلاسات والتزوير

---

[1] سناء كامل علي ، **دور المراجعة الداخلية في الحد من المخالفات والتزوير والاختلاس في القطاع العام،** (رسالة ماجستير غير منشورة ،في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2009)

الذي ظهر بصورة كبيرة في الاونة الاخيرة ، التأكد من التزام المؤسسات والوحدات الحكومية بالقوانين واللوائح الصادرة من السلطات التشريعية وتطبيقها بواسطة السلطات التنفيذية تمثلت مشكلة الدراسة في المحافظة على المال العام من الضياع او سوء الاستخدام والاختلاس من المال العام للدولة التي لم تتحقق بالصورة المطلوبة والاعتداء على المال العام في زيادة مستمرة وبطرق مختلفة.

واختيرت الدراسة الفرضيات الاتية : كثرت حدوث الاختلاسات والتزوير يرجع الى ضعف فعالية المراجعة الداخلية، وضعف تأهيل المراجعين الداخليين يزيد من المخالفات والاختلاسات والتزوير وعدم تنفيذ الاجراءات الجنائية من واقع تقارير المراجعة الداخلية وتأخيرها الى سنوات عديدة أو تسويتها يؤدي الي ذيادة الاعتداء على المال العام.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: ان عدم تنفيذ الاجراءات الجنائية من واقع تقارير المراجعة الداخلية وتاخيرها الى سنوات جديدة او تسويتها الى الاعتداء على المال العام ، عدم تقبل دور الرقابة المالية عند تخصيص المال العام عند اعداد الموازنات الحكومية او اثناء بعد اتقافة ووضع الضوابط التي من شانها الحد من اهدار المال العام ، عدم الفصل في المهام وعدم اتباع الاسس والقواعد المنظمة للوظيفة التسلط الهرمي يؤدي الى كثرة حدوث الاعتداء على المال العام كالتزوير والاختلاسات.

و أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها: ضرورة توفر الكفاءات المهنية للمراجعة الداخلية والتدريب المستمر والاهتمام بالتأهيل المهني و اتاحة فرص للمراجعين للحصول على الزمالات المهنية التي تؤدي الى جودة المراجعة الداخلية ، ضرورة تنفيذ الاجراءات الجنائية بوساطة الاجهزة الامنية وفق تقارير المراجعة الداخلية على اكتشاف المخالفات المالية المهمة بالأدوات والمستندات ، تحديث اجهزة وأساليب التحقق المستخدمة في كشف التزوير والتزييف وفق التقنيات الحديثة خاصة في المعاملة الجنائية .

تتفق الدراسة مع هذه الدراسة في توضحها لأهمية دور المراجعة الداخلية داخل المؤسسة ويتميزون عنها في توضيح اهمية دور المراجعة الداخلية داخل القطاع المصرفي في تقويم الاداء المالي .

دراسة : نصر ابراهيم بشير 2009م [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء المالي في القطاع الحكومي .

هدفت الدراسة الي اهمية دور المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية وتعزيز فاعلية الدور وفهم طبيعة المراجعة في الرقابة على الاداء المالي للوحدات الحكومية ووضع تصور لآلية دور المراجعة الداخلية في ترقية الاداء المالي للوحدات الحكومية.

تمثلت مشكلة الدراسة في ان زيادة التلاعب بالأموال العامة بالوحدات القومية والاقتصادية وتنوع طرق التلاعب والاختلاس وسوء استغلال الموارد العامة.

اختيرت الدراسة عدة فرضيات وهي : ترتبط درجة وفعالية المراجعة الداخلية في القطاع الحكومي طرديا مع سلامة الهياكل التنظيمية واللوائح الادارية والمالية في القطاع الحكومي، وكفاءة نظام المراجعة الداخلية ووجود ضوابط وقوانين فاعلة للمراجعة الداخلية يساعد في ترقية ،الاداء والتأهل والتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين يسهم في كفاءة الاداء المالي للوحدات الحكومية.

وتوصلت الدراسة لعدة نتائج منها وجود هياكل تنظيمية جيدة ووصف وظيفة كفء في القطاع الحكومي يسهم في تحسين فعالية دور المراجعة الداخلية و التطبيق الفعال للوائح الادارية والمالية يساعد في تطوير الاداء للوحدات الحكومية، التأهيل العلمي والتدريب المستمر للمراجعيين الداخليين يساهم في تحسين كفاءة اداء الوحدات الحكومية.

أوصت الدراسة ان يتم الاهتمام بالتأهيل والتدريب المستمر للمراجعين الداخليين يساهم في ضرورة تحسينو فعالية اللاداء

وجود هياكل تنظيمية جيدة ووصف وظيفي في القطاع الحكومي.

تتفق الدراسة في اهمية دور المراجعة الداخلية وتختلف مع الدراسة في أنها تناولتها في القطاع الحكومي بينما تناولتها هذه الدراسة في القطاع المصرفي.

---

[1] نصر الدين ابراهيم بشير ، **دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي** ،(رسالة ماجستير غير منشورة ، المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009)

دراسة : محمد ابراهيم محمد بابكر 2009 [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في الرقابة على الاداء المالي

وهدفت الدراسة الى : التعرف بالدور المهم الذي تلعبه المراجعة الداخلية في الرقابة على الاداء المالي خصوصا في قطاع المؤسسات العامة ومعرفة مدى كفاءة وفاعلية نظم المراجعة الداخلية المتبعة بالمؤسسة السودانية للنفط للرقابة على الاداء المالي وتحديد اهمية التدريب للكادر البشري وابراز دوره في ضبط وتطوير الاداء المالي ، ان جمع وتحليل البيانات وتقويم نتائج يمكن استخدامها في اتخاذ القرار السليم . تحديد مواطن الضعف والخلل في الاداء المالي بالمؤسسة السودانية للنفط تمثلت مشكلة الدراسة : في ان الاداء المالي في بلمؤسسة السودانية للنفط تحتاج الى مراجعة وذلك من حيث ضبط وترشيد الانفاق والاستغلال الامثل للموارد المتاحة .

واختيرت الدراسة الفرضيات الاتية : ان نظم المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية يساهم بشكل فعال في الرقابة على الأداء المالي ،ادارة المؤسسة السودانية للنفط تهتم بتطبيق اللوائح والاجراءات المالية والمحاسبية والادارية مما يؤدي الى تقويم الرقابة على الاداء المالي ، وان ادارة المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية للنفط تهتم بالكادر البشري مما يؤثر ايجابيا على دوره في الرقابة على الاداء المالي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان ادارة المراجعة الداخلية تهتم بالرقابة المحاسبية والادارية والاقتصادية مما يساعد على تطوير الاداء وترشيد الاداء الصرف وحماية أصول المؤسسة السودانية للنفط، وأن نظام المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية للنفط تهتم بتطبيق اللوائح المالية والادارية وتدريب الكادر البشري. وأوصت بمجموعة من التوصيات أهمها: وضع هيكل تنظيمي جيد ووصف وظيفي كفء بالمؤسسة السودانية، زيادة عدد العاملين بادارة المراجعة الداخليةو التفتيش الاداري بالمؤسسة السودانية للنفط ،و اشراك العاملين في وضع خطة وبرامج المراجعة الداخلية بالمؤسسة السودانية للنفط.

---

[1] محمد ابراهيم بابكر ، **دور المراجعة الداخلية في ا لرقابة على الاداء المالي،** (رسالة ماجستير غير منشورة ،، المحاسبة والتمويل كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا2009)

تتفق الدراسة مع هذه الدراسة في انها تناولت دور المراجعة الداخلية و تناولتها في الرقابة على الاداء المالي الاداء وتتميز في انها تناولت دورها في تقويم الاداء المالي.

دراسة : الخطاب يوسف البشير محمد ، 2011م [1]

تناولت الدراسة استخدام طريق اساليب التحليل المالي للتنبؤ بالاستمرارية والفشل المالي .

وهدفت الدراسة الى التعريف بمفهوم وكيفية ابداء أدوات واساليب التحليل المالي المختلفة المستخدمة في يتقويم الاداء المالي للبنوك والمؤسسات الاقتصادية الاخرى ، وتسليط الضوء على البيانات والتقارير المالية المنشورة لدى البنوك بصورة أكثر شفافية وموضوعية باستخدام التحليل المالي.

وتمثلت مشكلة الدراسة : في ان بعض البنوك تستخدم الطرق والاساليب التقليدية لتحليل المالي دون الاهتمام بمعايرة الاساليب الحديثة بينما البعض الاخر لهذه البنوك لا تهتم بالاساس بالتحليل المالي ولا بمقدرته على التنبؤ بالفشل والاستمرارية .

واختيرت الدراسة الفرضيات الاتية : أن بعض البنوك المالية المجردة الواردة في النماذج وبعض البنوك المالية المراجعة بمعامل ومؤشرات هذه النماذج تعبر بقوة عن بعض مواطن الخلل والضعف المالي في المصارف الاسلامية والمصارف بالدول النامية، ونماذج التحليل المالي لا يتوافق تطبيقها مع البيئة الخاصة بالمصارف الاسلامية بالدول النامية ، ونماذج التحليل المالي تعطي نتائج غير موضوعية عند تطبيقها على الجهاز المصرفي الاسلامي بينما وجدت.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: ان بعض النسب المالية المجردة والواردة في النماذج وبعض النسب المالية المعالجة بمعامل ومؤشرات هذه النماذج تعبر بقوة عن بعض مواطن الخلل و الضعف المالي في المصارف الاسلامية والمصارف بالدول النامية ، وان نماذج التحليل المالي لا يتوافق تطبيقها مع البيئة الخاصة بالمصارف الاسلامية والمصارف بالدول النامية، وان

---

[1] الخطاب يوسف ا لبشير محمد، **استخدام استخدام اساليب التحليل المالي للتنبؤ بالاستمرار اوالفشل المالي ،** (رسالة ماجستير غير منشورة ، المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011)

نماذج التحليل المالي لا يتوافق تطبيقها مع البيئة الخاصة تعطي نتائج غير موضوعية عند تطبيقها على الجهاز المصرفي الاسلامي .

وتوصلت الدراسة الى عدة توصيات منها ضرورة انشاء وصياغة نماذج التنبؤ بالاستمرارية والفشل المالي تراعي فيها السياسات المالية بضوابط والاهتمام بموضع الضعف المالي موضع التحليل المالي والتي الغرض منها الدراسة التطبيقية والتمكن من ابداء المعالجة المناسبة.

ويتفق الدراسة مع هذه الدراسة في استخدام التحليل المالي والذي يعتبر بعد من ابعاد الأداء المالي ويتميز عنها تناول الاداء المالي بشكل شامل.

دراسة زين العابدين عبدالباقي الطيب ، 2011م [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تحسين الاداء المالي.

وهدفت الدراسة الى قياس اثر نظام الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ومعرفة مدى صحة المعلومات المقدمة من الاقسام المختلفة والالتزام بالاجراءات والقوانين واللوائح التي لها دور في تحسين الأداء المالي للشركات التجارية.

وتمثلت مشكلة في: الغياب الشبه الكامل لأنظمة المراجعة الداخلية في شركة الأدوية السودانية وعدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركة القطاع الدوائي.

وأختيرت الدراسية فرضية : غياب التخطيط والتنبؤ المستقبلي يؤدي الى عدم تحسين الأداء المالي، وفعالية ونجاح المنشأة يتركز على وجود نظام مراجعة داخلية جيد ومحكم، وتحسين الأداء المالي في المنشأة بيعتمد على فعالية المراجعة الداخلية.

وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج منها: عدم وجود تخطيط لعملية المراجعة الداخلية غير موجود بصورة علمية وعملية، وعدم وجود شبكة متكاملة في عملية المراجعة الداخلية وتحفيز المراجعيين من قبل الادارة العليا يوفر الثقة في أداء المراجعين الداخلية.

---

[1] زين العابدين عبدالباقي ا لطيب ، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي،** (رسالة ماجستير غير منشورة ،في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011)

و أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: أنه يجب وضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعة الداخلية بصورة عملية وعلمية ويجب الالمام بمعرفة القوانين واللوائح الخاصة بمعينة المراجعة الداخلية والالتزام بتنفيذها، وضرورة ادارة المراجعة الداخلية عن الادارة العليا مما يقلل مخاطر المراجعة الداخلية مما يزيد تحسين الأداء المالي.

يتفق الدراسة مع هذه الدراسة في دور المراجعة الداخلية على تقويم الأداء المالي ويتميزون عنها تخصيص القطاع المصرفي على بقية القطاعات .

دراسة محمد توم هجو 2011م [1]

تناولت الدراسة دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص.

هدفت الدراسة الى التأكد من أقسام المراجعة الداخلية تتميز بالكفاءة بمهماتها بتقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص وعكس دور المراجعة الداخلية الذي تحققه في ترقية الأداء المالي والمحاسبي داخل الوحدات المختلفة والاطمئنان عبرها الى دقة البيانات والمعلومات الوا ردة بها من قبل الإدارة والتأكد من اتباع اللوائح والقوانين عل اكمل وجه.

تمثلت مشكلة الدراسة في ان بعض الوحدات المالية لا تستجيب لملاحظات المراجعة الداخلية الواردة بالتقارير المرفوعة من قبل المراجعة الداخلية في حينها ويوجد هنالك بطء في التنفيذ مما يؤدي الى تأثير في تحقيق أاهداف المنشأة . واختيرت الدراسة الفرضيات الآتية: تقارير المراجعة الداخلية تعتبر مؤشر عن التزام الوحدات بالقوانين واللوائح المحاسبية والمراجعة الداخلية تساعد في قياس ورفع كفاءة الاداء المحاسبي وتقارير المراجعة الداخلية كافية تعكس الأداء المالي والمحاسبي والاداري الحقيقي بوحدات القياس.

توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ان ادارة المراجعة الداخلية تحقق هدفها في تقويم الأداء المالي يتوفر قدر كافي من الاستقلالية ويتيح لها يمعيارية حتى تتوصل لتحقيق هدفها.

---

[1] دراسة عمار محمد توم هجو ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص**، رسالة ماجستير غير منشورة ، في المحاسبة والتمويل ، كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2011)

عدم الاهتمام بالكوادر بالتدريب المستمر والتطوير والتأهيل المهني يؤدي الى اضعاف المراجعة الداخلية وبالتالي عدم القياس بدورها في تقويم الاداء المالي ، لا يتوفر لموظفي المراجعة الداخلية الحماية الكافية في مؤسسات القطاع الخاص .

أوصت الدراسة بالتوصيات الآتية يجب توفير القدر الكافي من الاستقلال للمراجعة الداخلية حتى تمكن من القيام بدورها في تقويم الأداء المالي ، ضرورة وجود لوائح المراجعة الداخلية في مؤسسات القطاع الخاص، المسئولين والمرظفين في هذه الشركات بدور المراجعة الداخلية الهام والحيوي ودعم استمرارية الشركة، يتضح ان الدراسة تتفق في دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي وتختلف عن هذه الدراسة في تطبيق الدراسة في القطاع المصرفي بينما طبقتها على القطاع الخاص

الفصل الأول

المراجعة الداخلية

يتناول الباحثون في هذا الفصل طبيعة ومفهوم ومراحل تطور وأهداف ونطاق ومعايير المراجعة الداخلية وذلك من خلال المباحث الاتية :

المبحث الأول: مفهوم ومراحل تطور المراجعة الداخلية

المبحث الثاني: أهداف ونطاق المراجعة الداخلية.

المبحث الثالث: مقومات ومعايير المراجعة الداخلية.

المبحث الأول

مفهوم ومراحل تطور المراجعة الداخلية

يتناول الباحثون في هذا المبحث العناوين الآتية:

مفهوم المراجعة الداخلية و مراحل تطورها :

1/ طبيعة ومفهوم المراجعة الداخلية:

ترتبط المراجعة الداخلية تقليديا بالشخص أو الاشخاص الذي يعملون داخل الوحدة الاقتصادية ، وايضا بالمجال الذي تمارسه وتقدمه الوحدة الاقتصادية . فالشخص القائم بتلك المراجعة هو موظف داخل الوحدة ، والمجال هو خدمة الادارة نحو مراجعة العمليات المالية وحماية اصولها . غير ان تطوير مفهوم المراجعة الداخلية كان استجابة للظروف المتغيرة من ناحية ، و تحقيق الاهداف والسياسات الموضوعة من ناحية أخرى.

ووفق التعريف الذي أورده معهد المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية فان وظيفة المراجعة الداخلية تعتبر نشاط تقييمي مستقل يهدف الى مراجعة العمليات المالية والمحاسبية وغيرها عمليات خدمة الادارة . بالاضافة الى القيام بالرقابة الادارية والخاصة بقياس فعالية الادوات الرقابية المستخدمة .

بالطبع وفق هذا التعريف فان المراجعة التي تقوم بها المراجعة الداخلية تشمل شقين: احدهما الدقة الحسابية والمحافظة على الاصول المتاحة ، والآخر مراجعة انشطة المنشأة .

كما ان وصف المراجعة الداخلية فهو يعني ان القائمين عليها انما هم موظفون داخل الوحدة الاقتصادية تمييزا عن المراجعة الخارجية والتي يقوم بها المراجع الخارجي.

كذلك فإن وصف النشاط التقييمي الذي يمارسه المراجع الداخلي في الاستقلال إنما يعني عدم خضوع أعمال المراجعة لأي ضغوط تمارسها الادارة علي المراجع الداخلي .

بالطبع فان الاستقلال استقلال نسبي بحيث يركز على الشق الذهني فيه وليس الشق المادي والوظيفي . وذلك ان عدم استقلال المراجع الداخلي بشأن قيامه بعمليات الفحص والتقدير.

ذلك ان عدم استقلال المراجع الداخلي بشأن عمليات الفحص والتقدير في النتائج انما يفقد عملية المراجعة الداخلية معناها و الهدف الذي تنشأ من أجله

كما ان التعريف يتضمن وظيفتين للمراجعة الادارية الاولي قياس و الثانية تقييم و ابداء الرأي فيما تم قياسه . [1]

تمثل المراجعة الداخلية وظيفة تقييمية مستقلة تنشأ داخل التنظيم المعين بغرض فحص وتقييم الانشطة التي يقوم بها هذا التنظيم . وتهدف المراجعة الداخلية الى مساعدة الافراد داخل التنظيم للقيام بالمسئوليات المنوطين بها بدرجة عالية وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالانشطة التي تتم مراجعتها. [2]

في صيف عام 2002 اعلنت شركة World.com ان قوائمها المالية قد تم تعريفها بمقدرا 7 مليون دولار كنتيجة لرسملة مصروفاتها الجارية العادية وقد تم اكتشاف ذلك الغش المحاسبي عن طريق نائب رئيس الشركة للمراجعة الداخلية . وعلى الرغم من معارضة المدير المالي للشركة وقد افادت اجراءات المراجعين الداخليين للشركة الى الافصاح عن ا كبر حالات الغش والقوائم المالة في التاريخ . حيث اطلقت cooper لاحقا واحد من الاشخاص الثلاثة الكبار في عام 2003 بمجلة Time .

ففي ظل بيئة اليوم المتأثرة باصدار قانون sarbanes oxley وخلق مجلس الاشراف المحاسبي على الشركات العامة واهتمام الجمهور المتزايد فقد طلب من المنشآت المحاسبية والقانونية عمل الكثير وعلى الرغم من انها لم تعد قادرة على ان يطلب منها اداء خدمات المراجعة الداخلية ، الا ان الشركات في حاجة للمساعدة واجراء ذلك ومن ثم فقد تحولت الى منشآت المحاسبة القانونية لتقديم المراجعة الداخلية والمساعدة في الكشف عن الغش وغيرها . ومن الخدمات ذات الصلة . وحاليا فان احد القطاعات المتزايدة في منشآت المحاسبة القانونية هي مجال تقديم خدمات

---

[1] فتحي رزق السوافيري وأحد عبدالمالك محمد ، **دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية – الدار الجامعية للنشر والتوزيع – 2003 – 2002) ص 33

[2] عبدالفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعة – 2004) ص 229–ص230

المراجعة الداخلية وقد تم البدء في ذلك في ظل العديد من المشروعات الجديدة التي ركزت على تقديم المراجعة الداخلية والخدمات الأخرى للعملاء.

ان كثير من المهام والعمليات المؤداة عن طريق المراجعين الداخلين كذلك الحكوميين مماثلة المهام المؤداة عن طريق منشآت المحاسبة القانونية عن تعبيرهم عن القوائم المالية ومع ذلك فان الخدمات التي يقوم بادائها المراجعين الداخليين. [1]

تتباين بشكل ملحوظ بالاضافة الى ذلك فعلى الرغم من اداء مراجعة القوائم المالية فان نطاق الارتباط يكون اكبر من نطاق عملية المراجعة المؤداة في المنشاة التي تهدف لتحقيق الربح . وغالبا ما يكون هنالك خلط وتشويش عند مناقشة المراجعة الداخلية ومراجعة القوائم المالية المؤداة عن طريق منشآت المحاسبة القانونية.

ان كثير من المراجعين الداخليين هم محاسبين قانونيين كما أنهم يقومون بأداء خدمات مماثلة لتلك التي تقوم بها منشآت المحاسبة القانونية . وفي تحقيق فان كثير من تنظيمات المراجعة الحكومية ما يعتبرون مراجعون مستقلون يقومون باصدار ارأئهم عن القوائم المالية للهيئات الحكومية وفي نفس الوقت هنالك منشآت محاسبية قانونية يتم استخداما الحكومية وان كثير من تلك المنشآت يقدمون خدمات مراجعة داخلية لعملاء المراجعة الخارجية وغير عملاء المراجعة على حد السواء.

ومن الأهمية بمكان الذكر بانه بينما حظر قانون مراجعي الشركات العامة من تقديم خدمات المراجعة الداخلية الى عملاء المراجعة من الشركات العامة فان مراجعو الشركات غير العامة ما زالوا يقدمون خدمات المراجعة الداخلية والخارجية لعملائهم والأغراض ذلك النموذج ان المراجعة الخارجية تشير الى المراجعة المؤداة عن طريق المحاسبين القانونيين بمنشأت المحاسبة العامة.

وفي الماضي كان يتم تعريف المراجعين الداخليين بأنهم المرجعين الذين يعملون داخل المنظمة التي يقومون بمراجعتها حيث كان يتم استخدام المراجعين الداخليين عن طريق اي

---

[1] أمين السيد أحمد ، **المراجعة الادارية و تقييم الأداء** (الاسكندرية : الدار الجامعية ، 2011) ص 65

منظمة. على سبيل المثال البنوك والمستشفيات وأي هيئة حكومية او شركة صناعية . اما في السنوات الحديث.

كثير من المراجعين الخارجيين يقدمون خدمات مراجعة داخلي الى مجتمع الأعمال ، كذلك فان المراجعين الداخليين قد يتم توظيفهم عن طريق المنظمة التي يقومون بمراجعتها او عن طريق منشأة محاسبة قانونية مستقلة.

ان كثير من الشركات يعتقدون انهم قد اكتسبوا خبرة ويقومون بالرقابة على تكاليف المراجعة عندما يتم تقديم وظيفة المراجعة الداخلية بالاستعانة بخدمات مراجع خارجي – منشأة المراجعة الخارجية – الخاضعة تنظيميا لشركة من الافضل ربطها باهداف الشركات حيث يتسم هؤلاء المراجعين باكتساب خبرة وتخصص مجالي لتنظيم اعمال الشركات. [1]

تعريف ايضاً:

التدقيق الداخلي هو نشاط تقييمي مستقل داخل المنشأة يهدف الى فحص وتقييم وتحقق من النواحي المحاسبية والمالية وغيرها من النواحي التشغيلية يقوم به جهاز داخلي مستقل من ادارة المنشأة لتقديم ضمان و اطمئنان الادارة عن مدى كفاية الاجراءات و وسائل الرقابة الداخلية وكفاية تنفيذ السياسات الموضوعة وقياس الاداء وتقييم فاعلية اجراءات و وسائل الداخلية وكفاية تصميمها[2]

تعرف التدقيق الداخلي بأنه وظيفة مستقلة تنشأ داخل البنك لفحص وتقييم كافة نشاطاته سواء ان كانت مالية او ادارية لمساعدة جميع العاملين فيه على انجاز الواجبات الموكلة اليهم ، وذلك عن طريق التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات الاستشارية التي تتعلق بالفاعليات المختلفة في المنشأة، والتأكد من الاستعمال الأمثل للموارد والقدرات بما يتفق مع السياسات العامة للبنك. [3]

---

[1] المرجع السابق ، ص 66–ص67

[2] عطاء الله أحمد سويلم، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** (عمان :–دار الرأي 2009) ص 58

[3] خالد أمين عبدالله ، **التدقيق والرقابة في البنك** (عمان : دار وائل للطباعة والنشر 1998) ص 118

2/ مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية: مرت مهنة المراجعة الداخلية بكثير من المراحل ، حيث ساهمت كثيراً من العوامل في ظهور الحاجة الى وجود قسم المراجعة الداخلية داخل المشروعات ، ومن هذه العوامل ما هو مهني وما هو اكاديمي ، وعلى ذلك سنتناول مراحل تطور مفهوم المراجعة الداخلية كما يلي:

المرحلة الأولى: ما قبل سنة 1947م : كان يقصد بالمراجعة الداخلية في هذه الفترة بانها المراجعة التي يقوم بها مجموعة من موظفي المنشأة وذلك لتنقيب الأخطاء وكان هدف المراجع كشف الأخطاء وكان هدفا وقائيا ولم يكن هدفا بناء كان الفرق بين المراجعة الداخلية والخارجية في هذه الفترة يتمثل في الجهة التي تقوم بعملية المراجعة.

المرحلة الثانية: ما بين 1946 – 1956م: تم انشاء معهد المراجعين الداخليين عام 1941 ومنذ ذلك التاريخ يعمل هذا المعهد على تدعيم وتطوير المراجعة الداخلية ، حيث تم اصدار أو توصياته عن المراجعة الداخلية ومسئوليات المراجع الداخلي سنة 1947 .

المرحلة الثالثة: ما بين 1957 – 1971م : صدر معهد المراجعين الداخليين تعريف آخر للمراجعة الداخلية بدلا" من التعريف السابق ، حيث تم توسيع مجال عمل المراجع الداخلي وكذلك توسع في اهداف المراجعة الداخلية ، حيث لم يقتصر هذا التعريف على الاهداف الوقائية ولكنه تناول الاهداف البناءة وبذلك طلبت الادارة من المراجع الداخلي التقييم واقتراح الحلول للمشاكل وتوجيه الموظفين ان امكن وابداء الاراء ومتابعة تنفيذ التوجيهات.

المرحلة الرابعة : ما بين 1971 – 1981 : تم وضع تعريف للمراجعة الداخلية 1971 حيث تم تعريف المراجعة الداخلية على انها: نشاط تقييمي محايد داخل النشاط لمراجعة عملياته بقصد خدمة الادارة.[1]

المرحلة الخامسة : ما بين 1981 – 1999م: تم اصدار تعريف جديد للمراجعة الداخلية ظهر عام 1981 جاء فيه ان المراجعة الداخلية هي نشاط تقييمي محايد داخل المنشأة فهي نظام رقابي يعمل عن طريق فحص وتقييم فعالية وكافية نظم الرقابة الأخرى .

---

[1] د. ثناء على القباني ، ونادر شعبان ابراهيم السواح ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**(الاسكندرية : الدار الجامعية 2011)ص2 24–ص25

وفي عام 1991 اصدر مجمع المراجعين الداخليين تعريفا" جديدا" للمراجعة الداخلية جاء فيه ان (المراجعة الداخلية هي الوظيفة التقييمية المحايدة التي يتم تشكيلها داخل المنشأة لفحص وتقييم أنشطة المنشأة لخدمة المنشأة)

المرحلة السادسة والأخيرة: من عام 1999 حتى الآن: في 26 يونيو 1999 اصدر معهد المراجعيين الداخليين احدث تعريف للمراجعة الداخلية وعرفها بانها: نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي بغرض زيادة عائد وتحسين عمليات النشاط انما تساعد المنشأة في تحقيق اهدافها من خلال طرق منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية عمليات ادارة المخاطر والرقابة والسيطرة.

نلاحظ في هذا التعريف انه لم يحدد الجهة التي تقوم بعملية المراجعة و نلاحظ انه ابقى على ان اصطلاح المراجعة الداخلية دون ان يحدد الجهة التي تقوم بها سواء ان كانت داخل المنشأة أو خارجها حيث فتح الباب امام التعاقد الخارجي للقيام بالمراجعة الخارجية.

ولم يتضمن التعريف اي تخصيص لمسئولية تقييم الرقابة الداخلية التي ظلت ضمن نطاق المراجعة الداخلية منذ نشأتها ، غير ان التعريف الجديد ادرك الأهمية المتزايدة في عدة مناطق من العالم لمفهوم التوجيه والسيطرة على المنشأة وأن أنظمة الرقابة انما وجدت للمساعدة الالدارة في ادارة المخاطر، كما تضمن التعريف الاعتراف بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية تلبية لحاجات العميل.

فقدت أوضحت الدراسات ممارسات المراجعة الداخلية تتحرك نحو دور استشاري اكثر ، ونرى من ذلك ان التعريف الجديد جاء منه متماشيا مع تطورات و الاتجاهات الحديثة في المراجعة الداخلية سواء من حيث مجالها او القائمين عليها ، واساليبها من العرض السابق نجد:

أولاً: اسهامات مجمع المراجعين الداخليين الامريكي في تطور مهنة المراجعة الداخلية ، فقد ساهم المجمع من تاريخ انشائه في التطور المهني للمراجعة الداخلية في عدة جوانب وهي:

أ. عضوية مجمع المراجعين الداخليين.

ب. دستور مهنة المراجعين الداخليين.

ت. ارشادات ومعايير المراجعة الداخلية. [1]

3/ عوامل ظهور وتطور التدقيق الداخلي:

هنالك عدة عوامل ساعدت على ظهور مهنة التدقيق الداخلي وتطوره يمكن اجمال تلك العوامل فيما يلي:

- اهتمام الادارة بنتائج الاعمال وعدالة القوائم والبيانات .
- انتشار اللامركزية في الادارة وما يترتب عليها من توزيع للمسئوليات .
- ازدياد عدد المستفيدين من المشروع ومعلوماته وتوزيعها على اصحاب المصالح. [2]

المبحث الثاني

[1] المرجع السابق ، ص26ص28

[2] عطاء الله أحمد السويلم ، مرجع سابق ، ص 60 ص 61

أهداف ونطاق المراجعة الداخلية

يتناول الباحثون في هذا المبحث العناوين التالية:

أهداف ونطاق المراجعة الداخلية:

أولاً: اهداف المراجعة الداخلية

للمراجعة الداخلية هدفين اساسين هما:

أ/ هدف الحماية: كان الهدف في الماضي يركز على الحماية ، حيث كانت المراجعة الداخلية تعرف على انها ذلك النشاط الذي يهدف الى حماية الاصول التي تهدف الى التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية والذي يهدف بدوره على حماية المنشأة من الاختلاس والسرقة.

وعلى ذلك ينصب دور المراجع الداخلي فيما يلي:

- التأكد من سلامة المعلومات المحاسبية المعدة ومدى الاعتماد عليها.
- حماية الاصول.
- التأكد من الملائمة بين اساليب القياس والسياسات والخطة والاجراءات والقوانيين واللوائح الموضوعة.
- التأكد من الاستخدام الكفء لموارد المنشأة.
- التأكد من انجاز الاهداف الموضوعة للعمليات التشغيلية.

ب/ هدف البناء: ع تطور مفهوم المراجعة الداخلية ظهر هدف جديد لوظيفة المراجعة الداخلية ويتحقق هدف البناء من خلال اقتراح العلاج والتوصيات نتيجة ما قام به المراجع الداخلي من فحص. حيث يتضمن التعريف الأخير اعترافا بالاتجاه نحو الخدمات الاستشارية للمراجعة الداخلية لتلبية خدمات الادارة . [1]

كما قسم بعض الكتاب اهداف المراجعة الداخلية الى هدفين هما:

[1] أ.د ثناء على القباني ، أ. نادر شعبان السواح ، مرجع سابق ، ص 29ص30

1. التقييم الدوري للسياسات المحاسبية والمالية وكل المتعلق بها والتأكد من أنها تسير حسب الخطة دون انحراف.
2. التقييم الدوري للسياسات الادارية والاجراءات التنفيذية المتعلقة بها وابداء الرأي حيالها بغرض تحسينها وتطويرها وتحقيق أعلى كفاية ادارية [1]

الرسائل ونطاق العمل: ان رسالة ادارة المراجعة الداخلية تتمثل في توفير تأكيد مستقل وموضوعي بالاضافة الى تقديم خدمات استشارية مهمة بهدف توفير قيمة مضافة وتحسين أعمال المنظمة ، وهي تساعد المنظمة على تحقيق اهدافها عن طريق استحضار مدخل منهجي منظم لتقييم وتحسين فعالية ادارة المخاطر وعمليات الحوكمة .

ان نطاق عمل ادارة المراجعة الداخلية يتمثل في تحديد ما اذا كانت شبكة المنظمة لادارة المخاطر والرقابة وعمليات المنظمة التي تم تصميمها وتمثيلها عن طريق الادارة كافية وتعمل بطريقة من شأنها تؤكد على :

- ان المخاطر قد تم تحديدها وادارتها بشكل ملائم .
- ان التفاعل مع مجموعة من الحوكمة الجديدة يحدث طبق المطلوب.
- ان المعلومات المالية والادارية والتشغيلية الجوهرية تعتبر دقيقة وقابلة للاعتماد عليها، ويتم توفيرها في التوقيت المناسب.
- ان تصرفات العاملين تتماشى مع السياسات والمعايير والاجراءات والقوانين واللوائح واجبة التطبيق.
- ان الموارد قد تم الحصول عليها بشكل اقتصادي وتم استخدامها بكفاءة ، وتمت حمايتها بدرجة كافية.
- ان البرامج الخطط والاهداف قد تم تحقيقها.
- ان الجودة والتحسينات المتصلة قد تم تعزيزها في عملية الرقابة على المنظمة.
- ان القضايا التشريعية والتنظيمية الجوهرية المؤثرة على المنظمة قد تم اقرارها ودراستها على النحو الملائم .

---

[1] أحمد صالح العمران ، **المراجعة الداخلية الاطار النظري والمحتوى السلوكي،** (عمان : دار النشر ، 1990) ص 25

- ان الفرص الخاصة بتحسين الرقابة على المنظمة والربحية وصورة المنظمة قد تم تحديدها اثناء عمليات المراجعة وسوف يتم توصيلها الى المستوى الملائم للادارة.

وعند تحديد عمل نطاق المراجعة تشير المعايير الى ان النطاق الكامل لعملية المراجعة البرامج او الوظيفة او ا لنشاط او التنظيم الحكومي يجب ان يتضمن الآتي:

- فحص العمليات المالية او الحسابات والتقارير التي تتضمن تقييم الالتزامات بالقوانين واللوائح.
- فحص الكفاءة والاقتصاد المرتبط باستخدام الموارد
- اجراء عملية فحص تهدف الى تحديد ما اذا كانت النتائج المرغوبة قد تم تحقيقها بفعالية أم لا؟ [1]

2/ نطاق المراجعة الداخلية: نطاق التدقيق الداخلي يهتم ويركز على شقين : شق مالي ، وشق اقتصادي واداري.

التدقيق الداخلي ونطاق مسئولياته عن تقييم الأداء: التدقيق الداخلي توسع نطاقه بحيث اصبح يستخدم كاداة للفحص وتقييم مدى فعالية الاساليب الرقابية في متابعة وتنفيذ المهام ومد الادارة بصفة مستمرة بالحقائق والمعلومات التي تعكس اثر القرارات التي سبق اتخاذها على تنفيذ المهام ونتائج النشاط داخل المراكز المسئولية بحيث تعتمد عليها الادارة العليا اساسا فيما اتخذته من قرارات جديدة سواء كانت متصلة بتصحيح الاوضاع القائمة او تنفيذ لسياسة جديدة ، ولذلك يطلق عليها تدقيق الحسابات الداخلية في الوقت الحاضر تدقيق الحسابات الادارية باعتبار ان امتدادها يشمل علي مراجعة الاعمال المحاسبية والمالية و الادارية و التشغيلية في المنشأة.

والملاحظ انه رغم ان تقييم الأداء يعتبر جزءا" اساسيا" مكملا" للرقابة الداخلية ولا يمكن الاستغناء عنه في اي منشأة تسعى للتقدم والنمو غلا أن تدقيق الحسابات الداخلية كانت لا تقوم بتقييم الأداء وإنما تنحصر مسئوليتها في تحديد ما إذا كانت طرق التقييم مناسبة أم لا بمعني مسئولية تدقيق الحسابات الداخلية عند تقييم الاداء ليست مطلقة ، وتكون في شكل مراجعة

[1] أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص 50 اص 73

الاجراءات الرقابية باعتبار ان الادارة العليا هي المسئولة عن تقييم اداء التنظيم من ناحية الاهداف والنمط الاداري ، ويمكن ان يكون للتدقيق الداخلي دور فعال لو امكن منح الاستقلالية لادارة تدقيق الحسابات الداخلية في المنشأة ، وقد وجه بذلك معهد المدققين المحاسبين الداخليين الامريكي منذ اصداره لأول قائمة لمسسئوليات تدقيق الحسابات عام 1947 حين وجه بضرورة ان يكون نطاق اعمال التدقيق الداخلي غير مقيد ، بمعنى ان يكون القسم في المنشأة لديه السلطة التي يحتاجها لمتابعة الاجراءات الرقابية في النظام ككل، دون تدخل من الادارة وفي نفس الوقت ان لا يكون للمراجعين الداخليين اي سلطة او مسئولية عن الانشطة التي يقومون بمراجعتها وذلك بهدف تدعيم استقلاليتهم وموضوعيتهم كما حدد نطاق التدقيق الداخلي في القيام بحصف وتقييم مدى كفاية فعالية نظام الرقابة الداخلية في التنظيم المعين وجودة الأداء فيما يتعلق بالمسئوليات المختلفة [1]

تنظيم قسم المراجعة الداخلية: يتكون عادة قسم المراجعة الداخلية من عدد قليل نسبيا" من المراجعين ذوي المهارات العالية وذلك بالمقارنة مع معظم الاقسام الاخرى ، وقد يقتصر الامر في بعض التنظيمات على وجود مراجع داخلي واحد كما يتسع قسم المراجعة الداخلية في تنظيمات أخرى ليتضمن اكثر من مائة مراجع وينطوي الهيكل التنظيمي لقسم المراجعة الداخلية عادة على ثلاثة مستويات من المراجعين ممارسي المهنة

[1] د. سامي محمد الوقاد ، أ. لؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات**، (الأردن : عمان ، مكتبة المجتمع العربي 2010 – 1431) ص 207ص208

شكل رقم (1 ، 2 ، 1)

الوظائف الاساسية في قسم المرجعة الداخلية :

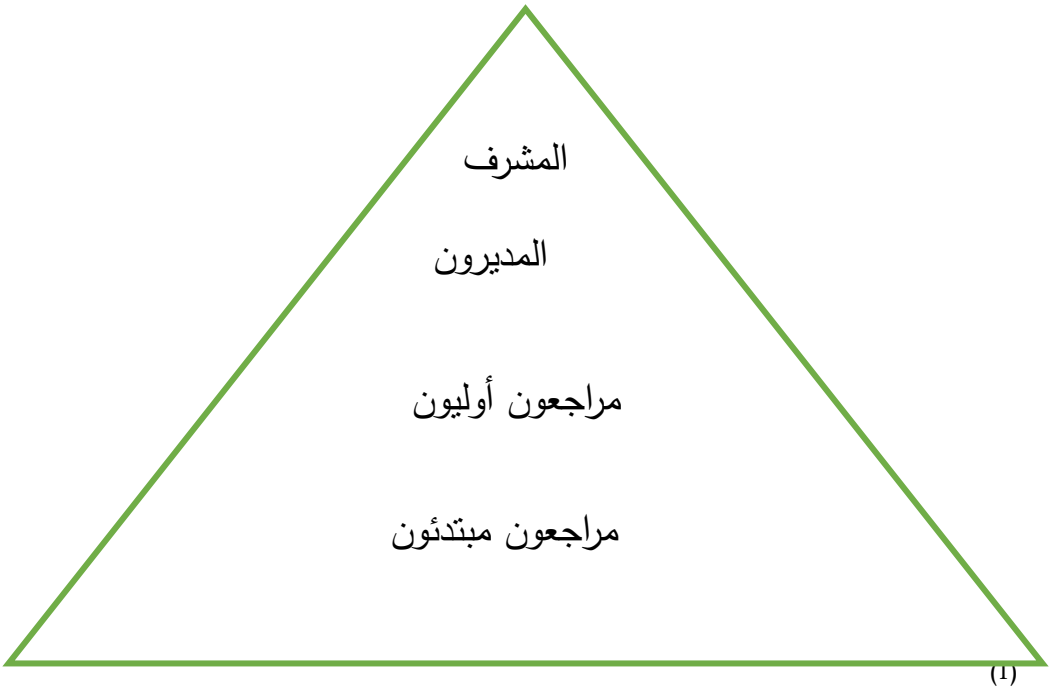

(1)

المصدر: عبد الفتاح الصحن وفتحي السوافيري ،الرقابة و المراجعة الداخلية (الاسكندرية ، الدار الجامعية ،2004)ص243 ص244

وتقع على المشرف المسئولية العامة لقسم المراجعة الداخلية ، وهي اعطاء التوجيهات العامة للقسم ، كما يقوم بالتخطيط ووضع سياسات واجراءات المراجعة وادارة القسم والعاملين معه في القسم والتنسيق مع المراجعين الخارجيين ، ووضع برنامج للتحقق من جودة المراجعة كما يعتبر المشرف بمثابة حلقة وصل مع لجنة المراجع.

ويقوم مدير المراجعة الداخلية بادارة عمليات المراجعة بما ينطوي عليه ذلك من التخطيط وتنسيق اعمال المراجعة ويكون لدى المدير عادة خبرة اشرافية وخبرة كبيرة في مجال المراجعة

---

(1) عبدالفتاح الصحن ، د. فتحي السوافيري ، **الرقابة والمراجع الداخلية** ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004) ص ص 243،244

ويتولى المراجع الأول الجوانب الاشرافية لأعمال المراجعة ويقوم باداء كثير من الاعمال العقلية التفصيلية ، وتبلغ خبرة المراجع الأول عادة ثلاث سنوات على الأقل ، اما المراجعون المبتدئون فانهم يقومون باداء الأعمال الروتينية غير المعقدة ، وهم عادة من حديثي العهد بالمهنة أو يكونون تحت التمرين.

نطاق خدمات المراجعة الداخلية:

المراجعة المالية : عادة ما لا يقوم المراجعين الداخليين بمراجعة القوائم المالية كل فترة ربع سنة أو نهاية السنة بنفس الطريقة التي يقوم بها المراجعين الخارجيين ، ومع ذلك فقد يقوم المراجعين الداخليين بتقييم المجالات التي تعتقد الادارة بأنها يمكن ان يكون محل الاهتمام للمراجعين الخارجيين، على سبيل المثال تلك التي تكشتف بان لديها مشاكل في المراجعة السابقة وذلك التقييم المبدئي يمكن ان يسمح بتصحيح الاخطاء قبل وصول المراجعين الخارجيين.

الأرجح يقوم المراجعين الخارجيين بأداء المراجعات على التقارير المالية لأغراض الاستخدام الداخلي يوفر للمديرين تأكد بأن المعلومات التي قاموا باستخدامها في اتخاذ القرار ملائمة ويعتمد عيها.

مراجعة الالتزام: يشمل الاهتمام الرئيسي للادارة في الالتزام بالسياسات والاجراءات والقوانين واللوائح ودرجة اهتمام الادارة تتباين حسب الصناعة والمجال الوظيفي والهدف منها الالتزام بالسياسات والاجراءات المصممة للتأكد من اتساقها مع القوانين المرتبطة بالتوظيف العادل والفصل الملائم للعاملين في الخدمة.

المراجعات التشغيلية: تشير الى دراسة المراجعين لعمليات المنشأة لأغراض القيام بالتوصيات بشأن الاستخدام الاقتصادي الكفوء للموارد وتحقيق فعال لأهداف المنشأة ، بالاضافة الى الالتزام بسياسات الشركة وهدفها مساعدة المديرين على الاطلاع على مسئولياتهم الادارية وتحسين الربحية للمنشأة ، وبذلك تضمين المراجعة التشغيلية في تعريفها .

مراجعة الحوكمة: تقييم عملية الحوكمة والشكل البياني يوضح (2.2.1) آليات الحوكمة ، حيث يتم ابراز مزيج آليات الرقابة الداخلية والخارجية في البنية الاساسية لحوكمة الشركات، وتعتبر عملية التغذية العكسية لتلك الآليات الهامة للحوكمة .

وفي ظل الدور كممثل الادارة فان المراجع الخارجي يقرر عن مجموعة واسعة من المعلومات الحرجة فمن الضروري تفهم الادارة للمخاطر التي تواجهها المنشأة الصناعية ، كما يكون من الضروري ان تحظى الادارة بالتغذية العكسية موضوعية و زمنية تتعلق بالاستراتيجيات ومبادرات الشركة تجاه هدف ارشاد الشركة بفاعلية ، والوفاء بمسئولياتها الوكالية.

اي ان الحوكمة تضمن ان الادارة العليا تحظى بمعلومات دقيقة وزمنية تتعلق بالادارة والقيادة خلال المنظمة بالاضافة الى التنفيذ الصحيح للاستراتيجية وخطط الشركة وفي هذا الخصوص فان تفعيل نشاط ادارة المراجعة الداخلية يشمل احد التوصيات الرئيسية من اللجان ابرزها الوشاح الازرق وسوق Nyse حيث تسهم في تحقيق متطلبات الحوكمة [1]

[1] د. أمين السيد أحمد لطفي ، مرجع سابق ، ص ص 88،90

الشكل (2.2.1)

يوضح آليات الحوكمة

الروابط : برامج الالتزام والبنية الاساسية

آليات الرقابة الداخلية

آليات الرقابة الخارجية

المصدر : أمين السيد أحمد ، المراجعة الادارية و تقييم الأداء (الاسكندرية – الدار الجامعية ، 2011) ص88_ص90

أقسام التدقيق الداخلي: [1] من الصعب وضع حدود فاصلة لانواع التدقيق الداخلي بسبب شمولية التدقيق لكافة العمليات في الشركة وهدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لمنشأة او نشاط ما ، يقسم التدقيق الداخلي إلى:

1/التدقيق الاداري (التشغيلي) :

يعرف النطاق الذي يغطيه من حيث :

- تقويم واختبار النشاطات الادارية ونتائج الأداء.
- تقويم وفحص شامل لعمليات المشروع.
- تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والموارد البشرية وتقويم التوصيات اللازمة للتحسين.

2/ التدقيق المالي: يعرف على أنه الفحص المنظم للقوائم المالية لتحديد مدى تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من حيث:

- التحقق من تتبع القيود المحاسبية وتدقيقها حسابيا" ومستندياً.
- التحقق من سلامة وموافقة الانظمة والتعليميات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- التحقق من وجود الحماية المناسبة للاصول من سوء الاستعمال او الاختلاس .
- التحقق من الفحص والتقويم لدرجة متانة الرقابة الداخلية ومدى كفايتها والاعتماد عليها.

اما في وقتنا الحاصر فيشترط في التدقيق ان يقوم على الشمولية لكافة عمليات المنشأة لتشمل نطاق التدقيق المالي والالتزام القانوني ونطاق التدقيق الاداري، والتدقيق الاستراتيجي الذي يختص بمعالجة القصور في التخطيط الاستراتيجي، والذي ينتج عن عدم امكانية ربط انظمة المعلومات باهداف المنظمة مما يؤدي الى مخاطر المعلومات والتركيز على تدقيق المخاطر في عملية التخطيط الاستراتييجي لتحديد مواطن الضعف فيها من اجل دعم فاعلية الادارة العليا للمنشأة حيث يعتبر وجود نظام فعال للمعلومات الاستراتيجية جانبا" مهما" من جوانب عملية التدقيق الاستراتيجي. [2]

المبحث الثالث

---

[1] د. أمين سيد أحمد لطفي ، **المراجعة الادارية وتقييم الأداء** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 2004) ص 88ص90

[2] عطاء الله احمد سويلم، مرجع سابق ، ص ص 61،62

مقومات ومعايير المراجعة الداخلية

يتناول فيه الباحثون في بهذا المبحث العناوين التالية:

مقومات و معايير المراجعة الداخلية

أولاً: مقومات ومعايير المراجعة الداخلية

1/ مقومات المراجعة الداخلية: يمكن تلخيصها في اربعة عناصر هي :

1. قسم مستقل للمراجعة الداخلية.
2. افراد مؤهلون للقيام بالمرجعة الداخلية.
3. نظام جيد للمراقبة الداخلية
4. نظام جيد للتقارير.

ويتوفر الاستقلال لقسم المراجعة الداخلية داخل المنشأة ببعض الضمانات وهي:

- تعيين المراجع الداخلي.
- فصل المراجع .
- التبعية الادارية.
- عدم القيام بالاعمال التنفيذية.

يجب تزويد اقسام المراجعة الداخلية بافراد ذوي كفاءة وخبرة مع توافر عنصر اللياقة ومتانة الخلق لأن عملهم يستلزم الاتصال بجميع العاملين بالمنشأة ، وهنالك شروط واجب توافرها في افراد قسم المراجعة الداخلية وهي:

1/ شروط عملية :

- يكون حاصلا على مؤهل تجاري جامعي.
- ان يكون من ذوي الخبرة ومؤهل في أعمال المنشأة وبالأخص الاقسام التي سيقوم بمراجعة العمل فيها.
- التدريب العملي المستمر.

- متابعة تعليم الذات والارتقاء المهني حتى يتسنى الاحتفاظ بامتيازاته في اداء أعمال المراجعة.
- دراسة مبادئ العلوم السلوكية وفنون العلاقات العامة وطرق كسب تعاون الآخرين.
- يجب ان يكون المراجع لديه معرفة اساسية بنظم الحاسب ومكوناته ووظائفهو امكانية التشغيل [1]
- المعرفة الكافية في كيفية معالجة البيانات الكترونياً.
- الالمام باساليب المراجعة الداخلية في ظل استخدام التشغيل الالكتروني.
- ان يكون على دراية بالتعامل مع شبكات المعلومات الدولية وكيفية الاستفادة منها.

2/ شروط مهنية:

- أن يؤدي عمله بموضوعية.
- بذل العناية المهنية المعقولة اثناء القيام بعمله.
- يجب ان يكون المراجع الداخلي على وعي باحتمالات الاخطاء ،السهو ، الضياع ، وعدم الفاعلية وتعارض المصالح.
- يجب ان يكون حذرا تجاه الظروف والانشطة الاكثر عرضة لمخالفة القوانين واللوائح التنظيمية.
- ان يلتزم بآداب وسلوك مهنة المراجعة.
- ان لا يكون متصيدا للاخطاء ، بل مساعدة عى تصحيحها.
- يجب ان يتمتع عمله بالسرية وعدم افشاء اسرار العمل.
- فهم المواطن التي تتركز فيها صور الخداع باستخدام الحاسب الآلي، للتركيز عليها عند القيام بعملية المراجعة.

3/ شروط اخلاقية:

[1] د. ثناء على القباني ، أ. نادر شعبان السواح ، مرجع سابق ، ص ص 91، 95

- ان يكون حسن السمعة ويتحلى بالصفات الاخلاقية والشخصية التي تم تحديدها في معايير الاداء المهني للمراجعة الداخلية.
- أن يكون على علاقة طيبة بزملائه العاملين معه في المنشأة.
- أن يكون هنالك حدا لعلاقاته مع من يقوم بمراجعة أعمالهم في حدود الزمالة.
- يجب أن يكون مفهوما لدى المراجع ان عمله هذا لا يعني اكسابه مميزات على زملائه بالاقسام الأخرى ، بل عليه ان يقوم بعمله في جو تسوده روح الاخاء والتعاون ذلك تحقيقا لمصلحة العمل.

3/ نظام جيد للمراقبة الداخلية: نصت معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية على أن مجال عمل المراجعة الداخلية يجب ان يتضمن فحص وتقييم وسلامة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية المعمول به في المنشأة وجودة الاداء في تنفيذ المسئوليات المحددة فيها. [1]

4/ نظام جيد للتقارير: يراعى ان يتوافر للسادة المراجعين الداخليين الاستقلال في الرأي وتترك لهم الحرية في عرض ما يبدو لهم من ملاحظات (في تقارير مكتوبة) من السيد رئيس قسم المراجعة الذي يقوم بعرض الملاحظات – مشروعة برأيه فيها – الذي يقوم برفع الملاحظات – مع رأيه فيها – الى ادارة المنشأة للاطلاع واصدار ما تراه من تعليمات.

ثانياً: معايير الأداء في المراجعة الداخلية: تتضمن قائمة المعايير خمسة مجموعات رئيسية تنقسم كل منها الى اقسام رئيسية ثم الى فرعية وفيما يلي المجموعات والاقسام الرئيسية لهذه المعايير مرتبة حسب ورودها بقائمة المراجع:

أولاً: معايير خاصة بالاستقلال المهني:يجب ان لا يرتبط المراجع الداخلي باداءه اي عمل يقوم هو بمراجعته يجب ان ان يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بانجاز الاعمال والمسئوليات المنوطة به بحرية كافية.

كما يجب ان يكون المراجع الداخلي موضوعيا في حكمه على الاشياء خلال القيام بعملية المراجعة.

---

[1] المرجع السابق ، ص ص 95 ، 97 ، 111

ثانياً: معايير خاصة بكفاية الأداء المهني:

- يجب ان تؤدى عمليات المراجعة الداخلية بمستوى العناية المهنية المعتاد .
- يجب ان يتم التحقق من درجة الخبرة الفنية والتأهل العلمي للمراجعين الداخليين بالقسم (المراجعة الداخلية) كافية ومناسبة لاداء عملية المراجعة ا لداخلية.
- يجب ان يتوفر لقسم المراجعة الداخلية كوادر تتوفر فيها المعرفة والمهارة والانضباط وبقدر كاف لاداء المهام بالقسم .
- يجب ان يتوفر عنصر الاشراف الكافي على تنفيذ المهام المطلوبة بالقسم.
- يجب ان يعمل المراجع الداخلي على:
  - الالتزام بالمعايير الاخلاقية المهنية .
  - ان تتوفر لدية المعرفة و المهارة و الانضباط الذاتي لاداء المهام بالمستوى المهني المناسب.
  - ان تتوفر لديه المهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الانسانية والاتصال الفعال بافراد التنظيم.
  - ان يبذل القدر الكافي من العناية المهنية اثناء اداءه لعمليات المراجعة الدخلية.

ثالثاً: نطاق العمل: يجب ان يتضمن نطاق العمل للمراجعة الداخلية فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية بالتنظيم الى جانب تقييم مدى جودة الاداء التنظيمي لتنظيم الاهداف والمهام المحددة .

وهذا يشمل على: [1]

1. مراجعة مدى الاعتماد والتكامل في المعلومات . فعلى المراجع الداخلي ان يراجع ويتحقق من مدى امكانية الاعتماد وتكامل المعلومات المالية وكذلك المتعلقة بالتشغيل من حيث تحديد ماهيتها وقياسها وتبويبها ثم التقرير عنها.
2. التحقق من مدى الالتزام بالسياسات والخطط والاجراءات الموضوعية والقوانين واللوائح.

---

[1] محمد محمود خيري يوسف ، **دراسات في مستجدات المراجعة** (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1983) ص ص23،25

3. والتحقق من المحافظة على الاصول ومدى كفاية وسائل المحافظة على الاصول مع التحقق من وجودها في الاحوال الممكنة.
4. تقييم مدى اقتصاديات استخدام الموارد المتاحة للتنظيم ومدى كفاية هذا الاستخدام.
5. تقييم مدى تحقيق الاهداف المرجوة من البرامج والانشطة بالتنظيم.

رابعاً: معايير خاصة بتنفيذ عملية المراجعة الداخلية: هذه المعايير يتناول مستوى الاداء المهني الميداني من تخطيط و تنفيذ وتقرير ومتابعة النتائج . وهذه المجموعة تنص على التزام المراجع الداخلي بالقيام بالآتي:

أ. تخطيط دقيق لكل عملية مراجعة داخلية.
ب. فحص وتقييم المعلومات والحصول على الأدلة الكافية لتأييد نتائج المراجعة.
ج. توصيل نتائج المراجعة الى المختصين بالتنظيم .
د. متابعة ما تم في نتائج عملية المراجعة ومدى كفاية الاجراءات المتخذة في هذا الصدد.

خامساً: معايير خاصة بادارة العمل بقسم المراجعة الداخلية: تتتعلق هذه المجموعة بمستوى العمل الاداري المطلوب لقسم المراجعة الداخلية، تتضمن:

أ. ضرورة قيام مدير القسم بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المتوقعة بالقسم.
ب. ضرورة قيام مدير القسم بوضع السياسات والاجراءات التي يجب ان يتبعها العاملون بالقسم.
ج. ضرورة قيام مدير القسم بوضع برنامج لتكوين وتنمية هيئة قوة العمل الفني بالقسم وتنمية قدراتهم.
د. وعلى مدير القسم ان يعمل على التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية مع المراجعة الخارجية.
هـ. وأخيراً يجب أن يقوم مدير القسم بوضع برنامج يهدف الى التحقق من مدى جودة الأدلة لعمليات المراجعة الداخلية التي يقوم بها. [1]

[1] المرجع السابق، ص ص 25، 26

الفصل الثاني

تقويم الاداء المالي

الفصل يتناول تعريف الأداء المالي ومفهومه وأهميته ومعاييره والتحليل المالي وأدواته والموازنات التخطيطية والتدفق النقدي وذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الاول : مفهوم الاداء المالي مقاييسه

المبحث الثاني : التحليل المالي وادا ئه ومعاييره

المبحث الثالث : الموازنات التخطيطية و التدفق النقدي

المبحث الاول

مفهوم الاداء المالي ومقاييسه

يتناول الباحثون خلال هذا المبحث العناوين التالية :

مفهوم الاداء لاالمالي ومعاييره

1/ تعريف الاداء المالي :

يعرف الاداء المالي على انه : مدي مساهمة الانشطة في خلق قمة او فعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الاهداف المالية بأقل التكاليف المادية

- ومن خلال هذا التعريف نرى ان الاهداف المالية المخطط لها لا تحقق الا بتكامل جميع الانشطة داخل البنك وهذا يؤدي الى الاستقلال الامثل للموارد المتاحة لديها .
- كما يعرف كذلك على انه مدي نجاح المؤسسة في استقلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية افضل استقلال وتحقيق الاهداف المسطرة من طرف الادارة .
- هنا يمكن القول ان الاداء المالي لا يتحقق الا من خلال استقلال البنك لموارده بصورة مثلى وهذا يؤدي لتحقيق اهدافه المسطرة من قبل الادارة.
- يتمثل كذلك فى قدرة المؤسسة علي تحقيق اهدافها المالية بأقل تكلفة ممكنة اي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد وبأقل تكلفة.
- ومن هنا يمكن ان نلاحظ ان الاداء المالي يتمثل فى قدرة البنك على تخصيص تكاليفه وزيادة الايرادات من اجل الوفاء بالتزاماته.[1]

تعريف آخر : يعرف ايضا على انه تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على انشاء قيمة ومجابهة المستقبل من خلال اعتمادها على الميزانيات ، جدول حسابات النتائج ، الجداول الملحقة ولكن

[1] سناء مسعودي - **تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية** ،(الجمهورية الجزائرية : رسالة ماجستير منشورة ، 2014-2015) ص 23

لاجدوى من ذلك اذا لم يأخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي اليه المؤسسة النشطة فى الدراسة[1].

مفهوم الاداء المالي واهميته: يعد الاداء المالي وصف لوضع المنشأة الان وتحديد الاتجاهات التى استخدمتها للوصول الى انجاز الاهداف الاقتصادية من خلال دراسة المبيعات ،الايرادات الموجودات المطلوبات وصافي الثروة (glandston 1988) كما يذكر بأن الاداء المالي يوضح اثر هيكل التمويل على ربحية المؤسسة ويعكس كفاءة السياسة التمويلية للمنشأة (الكبيسي ، 1991م-12) .

اهمية دراسة الاداء المالي :

1- متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته .
2- متابعة ومعرفة بالظروف الاقتصادية المحيطة .
3- المساعدة فى اجراء عملية التحليل و المقارنة وتقسيم البيانات المالية .
4- المساعدة فى التفاعل بين البيانات المالية .

وقد اجمع معظم الباحثين على ان الاداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل المالي التى تعرف بأنها سلسة من الاساليب المالية التى بمكن استخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من اجل مقارنة الاداء الماضي بالاداء الحالي و المتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف (woyey and kre how 1833,318) ويؤدي التحليل المالى الى تعظيم قيمة المنشأة اي تعظيم قيمة اسهم المنشأة فى السوق من خلال قيامها بتشخيص ايجابيات (نقاط القوة) وسلبيات (نقاط الضعف) ادائها الماضي بغرض تقرير الايجابيات و المعالجة .[2]

معايير الاداء المالي : هناك اربعة معايير رئيسية للاداء المالي هي :

---

[1] بالعالم عائشة ، **دور التدقيق الداخلى فى تحسين الاداء المالي للمؤسسات المصرفية** ، (الجمهورية الجزائرية ، رسالة ماجستير منشورة، 2015) ص14

[2] فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبدالرحمن الدوري، **ادارة البنوك** ، (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص 238

1- **المعايير التاريخية:** وتكون مستمرة من فعاليات المنشأة ذاتها اذ تمكن المحلل الداخلى فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية لسنوات سابقة بغرض رقابة الاداء من الادارة العليا و المالية[1].

2- المعايير القطاعية :

3- وتمثل هذه المعايير اساسا جيدا لمقارنة اداء المنشأة ومتابعته دوريا خاصة وان المنشأة المعنية تتشابه فى العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة فى القطاع الواحد .

4- **المعايير المطلقة :** وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة.

5- المعايير المستهدفة : وهي نسب تستهدف ادارة المنشأة تحققها من خلال تنفيذ الموازنة او الخطة .

ثانياً: مقاييس الاداء المالي :

1- مقدار النمو المتحقق للمصرف في حجم التسهيلات المصرفية و الودائع والقروض والموجودات وحقوق الملكية والاستثمارات وغيرها .

2- معدل الانخفاض في حجم التكاليف للعمليات المالية و المصرفية

3- تعدد وتنوع الخدمات المصرفية وحجم الاستثمار .

4- عدد الفروع التى تقود للمصرف وحجم الانتشار جغرافيا وانواع الخدمات المصرفية التى تقدمها تلك الفروع .

5- معدل العائد على الاستثمار ومعدل العائد على حقوق الملكية .

6- معدل توظيف الودائع ويستخرج بقسمة مجموع بنود الاستثمارات والاوراق المالية المخصومة و القرض والسلفيات الى اجمالى الودائع.

7- معدل الاقراض وهو ناتج قسمة جملة القروض و السلفيات الى مجموع الودائع .

---

[11] المرجع السابق ، ص 238

8- المعدل النقدي ويستخرج بقسم مجموع الموجودات النقدية لدى المصرف والبنك المركزي و المصارف الاخري على مجموع الالتزامات والودائع الواجبة السداد الى القيد

9- معدل توظيف الموارد وهو عبارة عن نتائج قسمة مجموع بنود التوظيف.

10- الاستثمارات و الاوراق التجارية المخصومة ، و القروض والسلفيات ، على مجموع موارد المصرف.

11- صافي الربح الى مجموع القروض الممنوحة .

12- صافي الربح الى مجموع الودائع

13- صافي الربح الى مجموع الاموال المستثمرة

14- صافي الربح الى الاستثمارات قصيرة الاجل [1]

مؤشرات الاداء المالي : تعتبر مؤشرات الاداء المالي من اهم الادوات التى تعتمد عليها الادارة فى تحليل قوائمها المالية لمعرفة مدي سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة ومن بين هذه المؤشرات نجد :

1- **نسبة السيولة** : ونعني بالسيولة الموجودة فى بالمؤسسة و التى من خلالها تستطيع المؤسسة الوفاء بإلتزاماتها فى الاجل القصير وهناك مقاييس متعددة لقياس السيولة منها نجد :

- **نسبة التداول** : وتتمثل فى الموجودات المتداولة مقسومة على المطلوبات المتداولة والنسبة المطلوبة لها وهذه النسبة عبارة عن مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على مقابلة ديونها الخارجية .
- **نسبة السيولة السريعة** :وتعد اكثر دقة من نسبة التداول لقياس السيولة و المؤسسات ويتم خسابها بخصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على المطلوبات المتداولة و النسبة المطلوبة لها.

2- **نسبة الرافعة المالية** : وتشير هذه النسبة الى استخدام اموال الدين من قبل المؤسسة.

3- **نسبة النشاط** : تعتبر مدى كفاءة الادارة فى توليد المبيعات من الاصول اي تعتبر مدى الكفاءة في ادارة الاصول .[2]

[1] فلاح حسن ، المرجع السابق ، ص 240

[2] سناء مسعود ، مرجع سابق ، ص 30

4- **نسبة الربحية** : تعطي هذه النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد ارباح من خلال مبيعاتها واستثماراتها .

5- **نسبة التقييم** : تشير الى كيفية تقييم اسهم المؤسسة فى سوق رأس المال

6- **نسبة النمو** : وهي المؤشرات التى تصف مدى نمو المنظمة فى اطار رغد الاقتصاد السوداني متمثلا فى نمو الدخل القومي او عن طريق القطاع الذي تعمل فيه المؤسسة [1].

ثالثاً: تقويم الاداء المالي :

مفهوم تقويم الاداء المالي: يعني تقويم الاداء المالي تقديم كما ذو قيمة على ادارة الموارد الطبيعية و المادية و المالية المتاحة لادارة المنظمة وعلى طريق الاستجابة لاتباع وغياب اطرافها المختلفة و يتعتبر تقويم الاداء المالي لمنظمة قياسا للنتائج المحققة او المنتظرة فى ضوء معايير محددة سلفا تقوم اجراءت ووسائل طرق القياس التعريف لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم فهي تكشف عن اهميتها للادراة وكذلك للاسباب التالية :

1- تحديد مستوى تحقيق الاهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج مما يسمح بالحكم علي الفعالية .

2- تحديد الاهمية النسبة بين النتائج و الوارد المستخدمة مما يسمح بالحكم غير الكفاءة.

يقول (D.Dubois 17.15 "23") ان اهداف كل دراسة مالية يجب ان تكون بهدف تقويم اداء المنظمة وتطويره خلال الوقت ومقارنته مع مثيله للمنافسين الرئيسين ، مواجهته بمعايير مهنية او مؤسساته (مصرفية متخصصة وكذلك دراسات وابحاث ...الخ)وفى الواقع تقاس الفعالية بدءا من الفروق المنسوبة الى معيار مرجعي او متفق عليه ان هي تعتمد لحد كبير على تكوين اجراءات الرقابة الدقيقة و الدائمة و المنهجية حتي يمكن اتخاذ القرارات التصحيحية الملائمة .

وكما هو الحال لاي منظومة لاهداف ، تعتمد الفعالية على استخدام رقابة شديدة محددة وسريعة على الموازنة، من ناحية اخرى يمثل اختيار الاهداف وتحديد مستواها ضرورة محورية لكي تصبح ملموسة وواقعية ، بينما تستخدم الكفاءة هنا المقياس للعلاقة ومنتج كمية لعوامل الانتاج وهذا ما يقابل تقدير الاهداف المالية

[1] سناء مسعود ، مرجع سابق ذكره، ص 30

المحققة ويجب ان يؤدي الاختيار الافضل للمنظمة اي نوع من الاتفاق لان فائدة الاهداف الاقتصادية و المالية يوسق بيانها الاجتماعية ولا يوجد بنك فة حقيقته تعظيم قيمة المنظمة لهدف استراتيجي اولى بعد غاية فى الاهتمامات[1].

رابعا : طرق تقويم الاداء المالي: بصفة عامة تعتبر الطرق المقترحة طرقا تطبيقية تعتمد على اساس نظري من النسب Raties فهي غالبا كمية Quatitative ونادرا نوعية وتعتمد على المعلومات المجمعة بدءا من الاهداف متجهة نحو التنفيذ.

وبالتحديد توجد طريقتان هما الاكثر انتشارا هما البحث ان فائض الانتاجية او فائض ايرادات الاموال المستثمرة فى الواقع تظهر المقارنة بين الاداء المخطط و الاداء الفعلي اختلافات يتم تحليلها منهجيا لتحسب كل هذه النبؤ و التنفيذ تبعا للحالة ومع ذلك فإن اهمية كل هذه الانحرافات لا تمثل فى قيمتها الذاتية و المطلقة ولكن نسبة الى حدودها المتوقعة و الى القيام المقاسة بالتكلفة او العائد من ناحية والى تكلفة الانحراف و الاجراء التصحيحي من ناحية اخرى.

واخيرا فإن مقياس الاراء من خلال التدفقات المالية و النقدية لع معين اكثر مباشرة وافضل عمليا من مشكلة المتعلق بالارصدة وايا كانت طريقة تقويم الاداء فإنها لا تستطيع الادعاء بأنها على محل متخذ القرار او تصير من مستوى وحالة الاداء ولكنها تمثل اداة فعالة تمكن من اتخاذ القرار المناسب و الواقف للنتائج المنشورة وتقدر هذه النتائج فى ضوء الاهداف المحددة سلفا باختيارات استراتيجية ملية لاهتمامات ولادارات المنظمات

مصاريف عمليات تقييم الاداء:

1- **المصادر الخارجية** :تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيط خارجي .
2- **المصادر الداخلية** :هي عموما المعلومات التى تقدمها مصلحة المحاسبة وتتمثل هذه المعلومات فى الميزانية فى حدود حسابات النتائج [1].

[1] السعيد فرحان فرح جمعة ، **الاداء المالي** ، (السعودية : دار المريخ للنشر، 2000) ص ص 40،43

مستويات تقييم الاداء فى المصارف : يختلف الحكم على مدي كفاءة المصرف فى القيام بمهماتها بإختلاف المستويات الذي يتبع عنده تقييم ادائها وتتمثل هذه المستويات فيما يلي :

- **المستوي القومي :** ويهتم بدور البنك فى توفير الموارد المالية الازمة لقطاعات الاقتصاد القومي بإعتبارها عصب الحياة الاقتصادية فى المجتمع .
- **المستوى القطاعي :** هو مستوى الجهاز المصرفي وعلى دراسة البنك المركزي ويستهدف تقييم كفاءة المصرف ومدى اتساق قرارات المسئولين فيها مع السياسة النقدية و الائتمانية التى يضعها البنك المركزي لكي تحقق الاستقرار النقدي .
- **مستوى المصرف نفسه :** حيث تستهدف قرارات ادارة البنك تحقيق الاهداف المرسومة له ومنها على سبيل المثال خدمة البيئة التى تعمل فيها البنك وتحقيق الارباح المخططة.

جوانب تقييم الاداء فى المصارف : هنالك جوانب عديدة لتقييم الاداء فى المصارف وقد يضع البنك المركزي اطار لهذه الجوانب الا ان مكونات هذا الاطار تمثل الحد الادني لجوانب تقييم الاداء حيث يمكن اضافة مؤشرات اخرى قد ترى ادارة البنك اهميتها لتقييم الاداء فيه وقد يؤدي المساهمون اهميتها للحكم على مدى كفاءة الادارة المصرفية لهذا البنك وقد تتمثل اهم جوانب تقييم الاداء فى المصارف الاتي :

الوساطة المالية : وتتمثل فى تجميع الموارد واستخدام هذه الموارد وتهدف مؤشرات عملية تقييم الوساطة المتالية الى تحديد ما يلي :

- مدى قيام البنك بدعم مركزه المالي .
- مدى مساهمة البنك فى تجميع الودائع و المدخرات الافراد .
- مدى مساهمة البنك فى نشر الوعي الادخارى .
- مدى مساهمة البنك فى التمويل .[2]

---

[1] عادل عشي – **الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** – رسالة ماجستير منشورة، (جامعة محمد فيصل – 2002) ، ص 13

[2] عبد المنعم عثمان عبد الرحيم محمد، **دور التحليل المالي فى تقويم الاداء المالي بالقطاع المصرفي التخصصي** ، (رسالة ماجستير غير منشورة ، في المحاسبة والتمويل، كلية الدراسات العليا ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا 2007)، ص 40

- مدى كفاءة البنك فى استخدام موارده .

تقييم الانتاج : وتهدف مؤشرات الت قييم هنا الى التعرف على مدى كفاءة اداء البنك لنشاطه بوجه عام.

تقييم الخدمات المصرفية : وتتمثل فى تحديد قيام البنك بالسياسة التمويلية او الاقتراضية او بالسياسة الاستثمارية حيث يمكن تقييم البنك بمدى مساهمته ى تقديم التمويل و القروض و السلفيات اللازمة للبيئة الى يخدمها حيث يساعد بذلك فى تمويل الاحتياجات القصيرة الاجل فى المجتمع.

تقييم خدمة العملاء : ويعتبر مؤشر تقييم خدمة العملاء هامة جدا فى تقييم الاداء فى البنك لانه يعكس مدى كفاءة الادارة ومدى ما احرزه من نجاح فى السوق المصرفي [1].

[1] المرجع السابق – ص 41

المبحث الثاني

التحليل المالي

يتناول الباحثون خلال هذا المبحث العناوين التالية :

التحليل المالى وادواته ومعاييره

1/ مفهوم التحليل المالي : هو تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية و البيانات المحاسبية الى معلومات تفيد فى اتخاذ القرارات اي انه هو دراسة القوائم المالية بحد تبويبها وباستخدام الاساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها و التغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم واثر هذه التغيرات واستحقاق مجموعة من المؤشرات التى تساعد على دراسة وضع المنشأة من انتاجية المستقبلية و التمويلية وتقييم اداء هذه المنشآت وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للاطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة[1].

وعرف كذلك بأنه عبارة عن عملية معالجة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما لاجل الحصول على معلومات تستعمل فى عملية اتخاذ القرارات وهي تقييم المنشآت التجارية و الصناعية فى الماضي و الحاضر وكذلك فى تخصيص اي مشكلة موجودة (مالية او تخيلية وتوقع ما سيكون عليه الوضع فى المستقبل).

وتتم عملية التحليل المالي من خلال تقييم :

1- التركيب المالي للمؤسسة و المصادر التى حصلت منها على الاموال لحيازة هذه الاصول .

2- دورتها التنقلية الى مراحل التى يمر بها انتاج السلعة و الخدمة .

3- الاتجاهات التى تسير فيها المؤسسة .

4- المرونة التى تنتهج بها المؤسسة للتعامل مع الاحداث غير المتوقعة .

منهجية التحليل المالي :

- تحديد الهدف الذي يسعى اليه المحلل .

[1] د.منير شاكر أ. اسماعيل اسماعيل ، د. عبد الناصر نور – **التحليل المالي مدخل صناعة القرارات الادارية** ،(عمان : دار وائل للنشر، 2008)، ص 12

- تكوين مجموعة من الاسئلة المحددة تكون اجاباتتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد .
- اختيار اسلوب واداة التحليل الانسب وقدرة التعامل مع المشكلة موضع البحث.
- استعمال المعلومات و المقاييس التى تجمعت لدى المحلل لاتخاذ القرار او اجراء المطلوب [1].

2/ اهمية التحليل المالي : ذو اهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق ونقطة بدايتها فحتى يتمكن المدير من وضع الخطط المالية من معرفة المركز المالي للمنشأة .

وبشكل عالم فإن اهمية التحليل المالي فى المنشأة تبيح من حقيقة انه يساعد فى تحقيق الاغراض الاتية :

1. معرفة الوضع المالي السايد فى المنشأة .
2. تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض و الوفاء بالديون .
3. الوصول الى القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار فى اسهمها .
4. الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية و التنقلية و البيعية و التخطيط .
5. الافادة منه فى اتخاذ القرارات لاغراض احكام الرقابة الداخلية.
6. الحكم على مدى كفاية ادارة المنشأة .
7. توضيح الاتجاه العام لفعاليات المنشأة .

استعمالات التحليل المالي في [2]:

1- قياس الربحية و السيولة على القدرة على الوفاء بالتزاماتها .
2- اعداد التنبؤات المالية .
3- التخطيط على المنشأة .
4- الرقابة المالية .

---

[11] عبد الحليم ، على ربايعة ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم يوسف ، **الادارة و التحليل المالي اسس مفاهيم تطبيقات** – (عمان: دار صفاء للنشر ، 2000) ص ص 140 ، 147

[2] زياد رمضان ، د. محمود الخلايلة – **التحليل و التخطيط المالي،** (القاهرة : الشركة العربية المتحدة للتوزيع ، 2013) ، ص 9

5- تقييم مدى كفاية الادارة فى المنشأة ومدى نشاط دوائرها .
6- اظهار مدى نجاح المنشأة .

مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي :

1- مصادر معلومات داخلية .

2- مصادر معلومات خارجية .

يحصل عليها المحلل ويتوقف مدى اعتماده على اي منها حسب طبيعة واغراض عملية التحليل واغراضه [1].

3/ اهداف التحليل المالي :يهدف التحليل المالي الى تحقيق الغايات التالية :

1- التعرف على الوضع المالى الحقيقي للمؤسسة .

2- معرفة القدرة للمؤسسةعلى حزمة ديونها وقدرتها على الاقتراض

3- تقييم السياسات المالية و التشغيلية المنتجة

4- الحكم على كفاءة الادارة

5- تقييم جدوى الاستثمار

6- الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة.

الجهات التى تستخدم التحليل المالي :

1. المستثمرون
2. ادارة المؤسسة
3. سماسرة الاوراق المالية
4. الدائنون

[1] د. محمد مطر ، التحليل المالى الائتماني ، (عمان : دار وائل للنشر 2000) ، ص 6

5. العاملون
6. المصالح الحكومية
7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل [1].

مداخل او مناهج التحليل المالي :

اولاً: من حيث المضمون تقسم المدخل الى قسمين هما :

1- التدخل الكمي للتحليل المالي : وهذا المدخل تنحصر في نطاق عملية التحليل المالي من الجانب الكمي من المشكلة او ظاهر محل الدراسة و التحليل .

2- المدخل النوعي : وهذا المدخل يتحدى الاهتمام ونطاق مهام المحلل المالى الى دراسة جانب الكيف وانواع لظاهرة او المشكلة محل الدراسة .

ثانياً: من حيث الاغراض و الاهداف :

1- تحليل الاستثمار : تحليل فئة المستثمرين الحاليين و المحتملين الذين يهمهم الحصول على المعلومات حول القوة الايرادية فى الحاضر و المستقبل وفرص استمرارية المنشأة و معدلات النمو المتوقعة ومدى كفاءة ادارة المنشأة ومؤشرات المخاطرة التى تحيط بالمنشأة [2].

2- **تحليل الائتمان :** الدائنون فى الاجل القصير و الطويل يقصد الحصول على معلومات حول :

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين وتسديد الفوائد عند الاستحقاق .
- سياسات التمويل المتبعة .
- مدى المخاطرة التى تحيط بديونهم .
- مدى الموضوعية فى السياسات التى تتبعها المنشأة فى تقييم اصولها .

[11] عبد الحليم كراجة ، على ريادجة ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم ، مرجع سابق

[22] محمد مطر ، مرجع سابق – ص ص 26،28

3-تحليل الاداء: ويهم ادارة المشروع فى اغراض الرقابة و التخطيط وتقييم الاداء مع ان البيانات المالية المناسبة لاغراض تحليل الاداء لا تتوفر جميعها فى البيانات المالية المنشورة بل غالبا ما تتوفر تلك البيانات فهي ذات طبيعة تفصيلية كما انها تقديرية فى الغالب فى سجلات ممارسة التكاليف و المحاسبة الادارية الا اته يمكن الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل :

- مؤشرات عامة من النشاط حول الربحية .
- مؤشرات خاصة لتقييم اداء بعض الادارات المتخصصة بشكل عام ادارة الاصول و المطلوبات ومن هذه المؤشرات مثلا : معدل دوران الذمم المدينة و الدائنة ، معدل دوران الاستثمارات ، معدل دوران المخزون ومعدل دوران رأس المال العامل .

3/ اساليب التحليل المالي: يعتبر التحليل المالي وسيلة من استنباط مجموعة من المؤشرات ويقوم على منهج المقارنة [1].

اولاً: التحليل الرأسي (العمودي): ويعتمد هذا التحليل بشكل اساسي على تحويل الارقام المطلقة للبنود فى قوائم مالية الى نسب مئوية حيث نصيب كل بند فى مجموعة عينة من اجمالى بنود هذه المجموعة ويتم ذلك من خلال اعطاء الاجمالي الرقم (100%) ومثال له قائمة الدخل حيث تخطى المبيعات النسب المئوية (100%)متحسب نسبة البنود الاخرى فى القائمة من هذا الرقم اما فى سبيل المثال يمكن احتسابنسبة ما شكله الاصول المتداولة ومن اجمالي الاصول ونسبة الالتزامات وحقوق الملكية للتعرف على مصادر التمويل ويطبق على قائمة تكلفة المنتج وهو يوضح اهمية النسبية للبنود التى تتكون منها القائمة من خلال الوزن النسبي للبند = قيمة البند ÷ مجموع البنود التى تنتمي اليها [2].

محددات التحليل العمودي:

1/ يوصف التحليل العمودي بالتحليل الساكن وتظهر هذه الصفة بشكل خاص فى هذا التحليل عندما يقتصر على فترة زمنية واحدة فتصبح المدلولات و المؤشرات التى يتم الحصول عليها ليست ذات

[1] المرجع السابق ، ص ص 28،29

[2] مؤيد راضي خنفر ، د. غسان فلاح العطارنة ، **تحليل القوائم المالية** ، (عمان: دار المسيرة للنشر ، 2006) ، ص 93

جدوي كبيرة لذا يحرص المحللون على اجراء التحليل العمودي لاكثر فترة زمنية مالية لاكثر منشأة او فى احيان اخرى يتم اجراءات مع التحليل الافقى فى آن واحد لتغطية نقاط الضعف فيه .

2/ يتجاهل التحليل العمودي التميز الذي يحصل على البند الرئيسي فى القائمة حيث ينسب الى هذا البند باقي البنود الاخرى المختلفة فعلى سبيل المثال يهمل التحليل العمودي لقائمة الدخل التغيرات الحاصلة فى بند المبيعات نفسه حيث يفترض دائنها انه يساوي 100% وبالتالي لا يتم رصد التغيرات فيه من فترة الى اخرى او من منشأة الى اخرى ماثلة بالرغم من انه يعتبر من اهم بنود القائمة .

3/ يعتمد التحليل العمودي على تحويل الارقام المطلقة الى نسب مئوية وقد يكون ذلك فى كثير من الاحيان مظللا فعلى سبيل المثال عندما يطفئ الضوء عل تغيير الوزن النسبي بند من البنود فإن ظله لا يعني بالضرورة تغير قيمة البند وانما قد يكون ذلك نتيجة لتغيير من قيمة المجموعة التى نسب اليها ذلك البند[1] .

ثانياً: التحليل الافقي :يعني دراسة التغيرات الحادثة في عناصر القوائم المالية على مدى عدة فترات زمنية ويدعى بالتحليل المتحرك وهو افضل من التحليل الرأسي الذي يقتصر على دراسة العناصر التى تظهر في القوائم المالية لفترة زمنية واحدة فتحليل العلاقات بينها و الجدير بالذكر هنا ان كلا النوعين يعتبران هامان ووسيلة ضرورية بالنسبة للمحلل لا بل انهما يكملان بعضهما و الفائدة الرئيسية للتحليل الافقى هي معرفة الاتجاه لتطوير عناصر القوائم المالية ويتم حساب اتجاه التطور وفقا للمعادلة التالية:

قيمة العنصر فى سنة المقارنة ÷ قيمة العنصر سنة الاساس × 100

ونتائج هذه المعادلة هو نسبة التغير فى كل كل عنصر بالزيادة و النقصان وهذه الطريقة افضل من مقارنة الارقام المطلقة عن طريق وضع اشارات [2] موجبة وسالبة لانها اكثر دلالة لكي تستطيع دراسة الاتجاه اي مقارنة قيمة العنصر و توزيعه النسبي لكن فى فترة زمنية اخرى سابقة او لاحقة او لمدة سنوات متتالية لابد من اختيار سنة الاساس .

[1] المرجع السابق – ص 103-104

[2] د. منير شاكر محمد ، د. اسماعيل اسماعيل ، د. عبد الناصر نور ، مرجع سابق ، ص ص 41،42

ان لاختيار سنة الاساس اهمية كبيرة على صحة ودقة دراسات اتجاه التطور فعلى سبيل المثال لو تم الاختيار سنة كانت متميزة نتيجة ظروف خاصة مرت بها المنشأة فإن نتائج المقارنة ستكون سلبية قياسا لتلك السنة وسيكون الحكم غير موضوعي على السنة موضوع المقارنة و العكس صحيح [1].

محددات التحليل الافقي :

1/ نقاط ضعف ناشئة عن اختيار غير مناسب لسنة الاساس و هو ما قد يشوه النتائج التحليل المالي سواء كان ذلك بسبب قدم السنة المستخدمة كأساس للمقارنة او بسبب الظروف غير الطبيعية التى قد يكون تخللها فإمتياز سنة متقادمة يجب ان يأخذ بالاعتبار الظروف السريعة و المتغيرة فى عصرنا الحاضر اما الظروف غير الطبيعية فقد يكون لها آثار جيدة استثنائية على سنة الاساس وبالتالي فإن المقارنة بها ستعطي نتائج غير مشبعة ومن ناحية لها ظروف سلبية مما يعكس نتائج جديدة غير حقيقية عند اجراء المقارنة وهو ما يدفع الممولين الى تكوين سنة اساس بمواصفات ومعايير تساعدهم فى انجاز التحليل واجراء المقارنات اللازمة .

2/ نقاط ضعف ناشئة عن استخراج التغيير المطلق فقط او الاكتفاء باستخراج التغير المطلق فقط او الاكتفاء باستخراج التغير النسبي وهو ما يعطي نتائج غير دقيقة ومضللة [2].

4/ النسب المالية : من اكثر ادوات التحليل شيوعا ويمكن استخدام التحليل المالي للوصول الى دلالة لها معنى وكل عام تعتبر النسب المالية اداة مقيدة فى التحليل المالي اذا تم استخدامها مع المحدثة بمحدداتها ونقاط الضعف فيها .

تصنيف النسب المالية :

[1] المرجع السابق ،ص 42

[2] مؤيد راضي جعفر ، د. غسان فلاح المطارنة ، مرجع سابق

1- **نسب السيولة** : تشمل النسب التى تستخدم لغايات تحليل مركز السيولة و القدرة على السداد الطويل وقصير الاجل وتشمل مايلي : نسبة التداول ونسبة السيولة السريعة ومعدل دوران المخزون ومتوسط فترة التخزين ومعدل دوران الذمم المدينة ، ومتوسط فترة التحميل و اخيرا صافي رأس المال العامل .

2- **نسب النشاط** : وهي تقييس كفاية استخدام الاصول و تشمل على معدلات دوران الاصول .الدين للاجل الطويل وتشمل : هامش الربح ، معدل.

العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية .

3- **نسب هيكل رأس المال** : تستخدم كتقييم المركز المالي للشبكة وقدرتها على الشراء وخدمة .

4- **نسب الربحية** : تستخدم كتقييم القوة الايرادية للمنشأة وقدرتها على تحقيق الارباح وتشمل : صافي الربح ، معدل العائد على الاصول ومعدل العائد على حقوق الملكية .

5/ نسب خصائص الاسهم : تستخدم لغايات الاستثمار مثل : نصيب السهم من الارباح ونسبة التوزيع الارباح النقدية ، مضاعف السهم و القيمة الرقمية للسهم .

نقاط ضعف النسب المالية :

1- النسب المالية معينة الارقام فقط ولذلك تعكس العلاقات بين العوامل ذات الطابع الكمي و لا تعكس العوامل النوعية و التى قد تكون ملائمة لاغراض التحليل المختلفة .

2- عرضة للتلاعب من قبل الادارة .

3- تتاثر بإختلاف الطرق المحاسبية [1].

5/ معايير التحليل المالى : هي ارقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسبية او رقم ما.

خصائص المعايير :

1- الواقعية

2- الاستقرار

3- البساطة و الوضوح وسهولة التركيب

[1] مؤيد راضي خنفر ، د. غسان فلاح ، مرجع سابق – ص ص 121،122

استخدامات المعايير :

- اعطاء النسبة او الرقم المطلوب معني فخرى يمكن تفسيرهما فى ضوئه
- استعمال المعيار كأداة للمقارنة مع النسب المعقلية مما يظهر الانحراف عن المعيار .

انواع المعايير :

1- **المعايير المطلقة :** هي نسب معادلات تستخدم للحكم على وضع المنشأة بالرغم من اختلاف نوع الشركة وعمرها و الصناعة ووقت التحليل واغراض المحلل ويؤخذ على هذه المعايير انها مؤشر مالي ضعيف المدلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات .

2- **معيار الصناعة :** معيار لصناعة محددة يتم مقارنة اداء الشركة في صناعة ما بمعيار لكل الصناعة و الذي عادة يوضع من قبل غرف الصناعة و الاتحادات الصناعية فى البلد فإذا تبين ان هناك تطابق او فرق من قبل المنشأة تعمل ضمن المعدل السائد واذا كانت اقل كقيم اقل من المعدل .

وواجه هذا المعيار صعوبات منها ضعف تحديد وتضييق الساعات وصعوبة تحديد الصناعة المقصودة بالصناعة الواحدة واختلاف الظروف التاريخية و الحجم واختلاف الاساليب المحاسبية.

3- **المعيار التاريخي :** يعتمد على دراسة اداء الشركة فى الماضي و اعتباره معيار للحكم على ادائها الحالي واتجاهاته وعادة ما يستخرج هذا المعدل عن طريق ايجاد المؤشر الى نفس النسبة فى فترات سابقة محددة وبعد ذلك يستخدم فى تقييم النسبة الخاصة بالفترات المالية .

تواجه المعيار صعوبات هي :

1- تقرير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب .
2- صعوبة انطباق الماضي على المستقبل [1].

4/ المعيار المستهدف : يقوم على اساس وضع اهداف نشطة معينة من قبل الادارة المنشأة ومقارنة ما كان متوقعا وما حققته المنشأة فعلاً[2].

[11] عبد الحليم كراجيه ، علي ربايعة ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم ، مرجع سابق ، ص ص 145،144

[2] المرجع السابق ، ص 146

المبحث الثالث

التدفق النقدي و الموازنات التخطيطية

يتناول الباحثون خلال هذا الجزء العناوين التالية :

اولاً : الموازنة التخطيطية :

1/ الموازنة التخطيطية معناها ونشأتها وتطورها : الموازنة التخطيطية هي اداة للتعبير عن الاهداف و السياسات و الخطط و النتائج تعد مقدما بواسطة الادارة العليا لكل قسم من اقسام المشرع بإعتباره وحدة واحدة تتكون الميزانية التقديرية للمشروع من عدة ميزانيات فرعية لكل قسم تتفرع بدورها الى ميزانيات اصغر فالموازنة (التخطيطية) ما هي الا اداة تستخدم للتعبير عن هدف معين تسعى الى تحقيقه ادارة المشروع ومن ثم كان لابد من متابعة تنفيذ الخطة بعد وضعها افقر يدعو للخلاف بين النتائج الفعلية و الميزانية التقديرية فإن هناك خلاف الى ضرورة اجراء تعديلات معينة تكفل نجاح الخطة الموضوعة بل قد يتطلب الامر ادخال تعديل شامل على المبرنامج المرسوم .

وبين الموازنة التخطيطية و الايرادات عن طريق ميزانية المبيعات وحدود المصروفات المتوقعة عن طريق ميزانية المصروف و الفرق بينهما يمثل السياسة المستقبلية فيما يختص بالمخزون السلعي الذي يب الاحتفاظ به والاضافات الرأسمالية و الحتياجات النقدية ووسائل التمويل وخطط الانتاج والمشتريات وحاجة العمل ذلك عن السياسات الاخرى هذا وتعتبر المحاسبة الحكومية هي الاساس التاريخي الذ ينبحث من فكرة الميزانيات التقديرية (الوازنات التخطيطية) حيث جرت عادة الحكومات المختلفة منذ زمن بعيد على اعراب ميزانيتها السنوية لتبين تقديرات الايرادات و المصروفات ولقد اوصت اللجنة التى تم تشكيلها فى انجلترا سنة 1712م لبحث وسائل تخطيط الدولة و الرقابة عليها بإستخدام نظام الميزانيات التقديرية وكما اعدت الحكومة الامريكية اول ميزانية عن السنة المنتهية فى 3 يونيو سنة 1933م اتضح لها انه من المستحيل الاشراف على مالية الدولة وعن تخطيط للمستقبل على ضوء الظروف الحالية وذلك لان تنفيذ المشروعات العامة يتوقف على القدرة على تمويلها ونتيجة لذلك بدأ رجال الاعمال فى الاقناع تدريجيا بفائدة استخدام نظام مماثل بالنسبة لادارة المشروعات الصناعية و قد زاد الاهتمام بنظام الموازنات التخطيطية على اثر ظاهرة

التضخم التى اشتملت معظم دول العالم فى عام 1920م الامر الذي اعد ضرورة الاخذ بمبدأ التخطيط للمستقبل فى الصناع[1]

ولقد تطورت فى هذه الحركة تدريجيا الي ان اصبحت الطرق الممتدة لادارة الاعمال فى الولايات المتحدة الامريكية فى انجلترا فقد تأخر تطبيق الموازنات التخطيطية فى المشروعات الخاصة نسبيا نظرا لعدم اهتمام رجال الاعمال هناك الاهتماما الكافى بميزانية الدولة.

وبالرغم من ان الموازانات التخطيطية فى المشروعات التجارية قد نبعت اصلا من نظام ميزانية الدولة الا ان التشابه بينها يقتصر على الغرض المشترك للنظام الرقابة عن طريق الميزانية التقديرية للدولة او المشروعات وعليه يتمثل فى وضع السياسات الاتى ترمي الى تحقيق الغرض المنشود عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة فيما عدا ذلك فهناك خلاف جوهري فى تطبيق النظام فى كل من الدولة فى المشروعات ففي حين تعتبر ميزانية الدولة اداة جامدة للرقابة تتميز الميزانية التقديرية للمشروع الخاص اداة مرنة تساعد على التفكير السليم و التصرف السريع ومن ثم ينصب وضع قواعد ثابتة تستخدم عند اعداد الميزانيات التقديرية فى كافة المشروعات وفى جميع الاوقات ولا محل للقول بانه لا يمكن تطبيق نظام الميزانيات التقديرية فى المشروعات الصغيرة فبائع الحلوى مثلا لا يمكن ان يحدد حاجاته اليومية من الانواع المختلفة قبل ان يقدر مبيعاته المستقبلية وهدف هي فكرة الميزانية التقديرية فى صورا الفرد لا يستخدم نفس الطرق المستمدة التى تستخدمها المشروعات الصناعية فانه يمكنه ان يتجاهل مبادئ التخطيط للمستقبل غير انه طالما ان وضع الخطة هو المسئول عن تنفيذها فقد لا يكون هناك ثمة داع لا ظهور هذه الخطة وتوضيحها عند اتباع مبدأ تعويض السلعة فى المشروعات الكبيرة ذات الادارات المنتمية فانه لابد من اتخاذ الترتيبات اللازمة لاقرار هذه الخطة الى حين تنفيذ ذلك بالبدأ. فى توضيح واظهار الخطة الزمنية الموضوعة للمسئولين عند التنفيذ كل فيما يخصه حتى يمكن لهم اصدار القرارات فى الوقت المناسب وفى ضوء الخطة الموضوعة

[1] عبد العزيز محمود الامام – **الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة على حسابات المشروعات العامة** (الرياض: دار المريخ) ، ص ص 5،6

في انتظار تبادل الرأي و العرض في مستويات اعلى ترجع اهمية الموازنات التخطيطية الى انها تتميز اهم الوسائل التى تساعد الادارة علىى مباشرة مهامها الرئيسية من تخطيط وتنسيق ورقابة[1].

د/ اقسام الموازانات التقديرية :

1.الموازنات التشغيلية (operating bulges):

عادة ما يطلق على هذه الموازنات "الموازنة الاساسية " حيث تمثل مجموعة من الموازنات التفصيلية و التى تكون فى مجموعها الخطة التشغيلية الشاملة لفترة محددة وتبدأ بموازنة المبيعات توصلا الى موازنة الانتاج وما يرتبط بها عن موازنة التكاليف الصناعية الاضافية وموازنة التشغيلية خلال فترة الموازنة بقائمة الدخل التقديرية.

2. الموازنات الرأسمالية (capital budgets):

وهي الموازنة التى تختص برسم السياسة الاستثمارية للوحدة الاقتصادية فى كل من الفترة القصيرة و الفترة الطويلة ووضع برنامج لاستثماراتها وتخطيط كيفية تمويلها و الرقابة على تنفيذه وعلى ما تكون الموازنة الرأسمالية طويلة الاجل ثم يتم تقسيمها الى موازنات سنوية لاغراض متابعة عملية التنفيذ و الرقابة عليها.

3. الموازنات المالية (financial budget) :تركز هذه الموازنات على الموارد النقدية المطلوبة لتمويل العمليات التشغيلية و التى ترتبط بقرارات الاستقلال أو كذلك النفقات الرأسمالية التى ترتبط بقرارات التخصيص او تعد الموازنة النقدية الاساس وتلك الموازنات التى تنتهي بغرض قائمة المركز المالي التقديرية وقائمة التدفقات النقدية التقديرية فى نهاية فترة الموازنة[2].

3/ اهم مميزات الموازنة التخطيطية :

1- تقدم للادارة اداة التخطيط الشامل وانشطة المشروع بلغة حدة .

---

[1] المرجع السابق ، ص 7-8

[2] د. محمد عباس بدوي و د. الاميرة ابراهيم عثمان ، **المحاسبة الادارية ودراسات الجدوى الاقتصادية** ، المركز الجامعي الحديث 2009م ، ص 109،160

2- تقدم الادارة اداة التنسيق بين اوجه النشاط المختلفة و الخطط المختلفة لاقسام المشروع.

3- تقدم ادارة اداة للرقابة على اوجه النشاط المختلفة فى المشروع

4- تساعد الادارة على وضع اهداف وسياسات واضحة محددة مقدما للمشروع ككل وللاقسام و الانشطة المختلفة داخل المشروع

5- تساعد فى اشراك المستويات الادارية الدنيا فى وضع خطة المشروع

6- تساعد على توضيح سلطات ومسئوليات المديرين المسئولين عن تنفيذ الخطة

7- تساعد كأداة للاتصال الفعال بين المسئوليات الادارية المختلفة فى المشروع من جهة وبين المحاسب و المستويات الادارية من جهة اخرى

8- تساعد فى رسم الخطط لضمان تحقيق اهداف المشروع طويلة وقصيرة الاجل

9- تساعد فى تفويض السلطات فى الادارة التنفيذية دون ان تقف الادارة العليا بسيطرتها على المشروع.

10- تساعد ف امداد الادارة بمقياس يمكنها من قياس كفاءة الاداء الفعلي

11- تساعد الادارة على تقسيم السياسات الحالية ورسم السياسات المستقبلية

12- تساعد الادارة على استقرار نشاط المشروع خلال فترة الموازنة طريق دراسة ومحاولة حل مشاكل التغيرات الدورية و التغيرات الفصلية قبل حدوثها.

13- تساعد فى تخطيط وموازنة رقابة الحل و المصروفات

14- تساعد فى تخطيط ورقابة تمويل المشروع لاوجه النشاط المختلفة بحيث يتحقق النمو المتوازن فيها و التأكد من كفاية رأس المال العامل لتحقيق برنامج الانتاج وتوفير الاحتياجات الضرورية للمشروع.

15- تساعد فى قياس الانحرافات عن الموازنة وتحديد اسبابها كاساس لاتخاذ القرارات الادارية المعالجة و الصحيحة.

16- يمكن للموازنة ان تكون قوة دفع ايجابية لتحقيق اهداف المشروع[1]

[1] خبراء الشركة العربية المتحدة ، **الاساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لاغراض التخطيط و الرقابة**، (مصر:الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات 2007م) – ص ص 139،140

4/ قواعد واعداد الموازنة التخطيطية (النظام المحاسبي):

يتطلب النظام المحاسبي الموحد ان : تعد الوحدة الاقتصادية موازنة تخطيطية تتضمن ثلاث موازنات فرعية وهذه الموازنات هي :

أ- الموازنة العينية : توضح هذه الموازنة البرنامج الانتاجي

" الوحدة الاقتصادية وتربطه بطاقاتها الانتاجية وتتضمن الموازنة"

"المذكورة بيانا المستلزمات السلعية بالخدمية اللازمة لتحقيق اهداف"

" الانتاج كما تتضمن بيانا بالاحتياجات من القوة العاملة وتوفر"

" الموازنة بأنها عينية لانها تعتبر عن مجموعة من العلاقات الفنية ترجمتو الى قيم نقدية"

ب- الموازنة المالية : تشمل هذه الموازنة الترجمة المالية للموازنة

"العينية بإعطاء الاخيرة قيما نقدية كما توضح الخطة التمويلية للوحدة"

ج-الموازنة النقدية اوضح هدف المصروفات و المدفوعات من فائض أو عجز نقدي مما يساعد على دراسة الوضع التمويلي للوحدة.

مسئولية اعداد الموازنة التخطيطية [1]: ترتكز الموازنة من تضافر جهود افراد عديدين يشتركون فى اعدادها حيث يقوم المختصون بالاشراف على الانشطة المختلفة فى الوحدة بإعداد التقديرات المتعلقة بتكلفتهم اعتبار انهم اقدر من غيرهم وفقا للظروف و بمشكلات الانشطة المختلفة فى الوحدة فقد يقوم المختصون بالاشراف الى هدف الانشطة بالمبالغة في تقديراتهم وفي الظهور اما المستويات الادارية العليا بمستويات اداء افضل من باقي الانشطة من المدير المالي ومديري المبيعات الانتاج و المشتريات وتختص هذه اللجنة بما يلي :

1- تحديد الاجراءات الواجب اتباعها بصدد اعداد الموازنات التخطيطية

[1]أ- د. عبد الحي مرعي ، **الموازنة التخطيطية فى النظام المحاسبي الموحد** (الاسكندرية : دار النشر مؤسسة الشباب الجامعية- 1982م)، ص ص 11، 12

ب- د. احمد نور و د. احمد رجب عبد المال ، **المحاسبة الادارية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعية، 1993م)، ص 99

2- تحديد التاريخ النهائي لتقويم التقديرات للانشطة المختلفة و الموارد المالية فى الوحدة

3- مراجعة اعتماد التقديرات المختلفة و المقدمة و التنسيق بينها

4- اقتراح الاجراءات الكفيلة بتحسين مستوى الاداء فى الوحدة النتائج العملية عن الموازنات .

يمكن تناول مفاهيم التدفقات النقدية من زوايا عديدة يوضح الشكل رقم (1.2.2) بعض هذه المزايا.

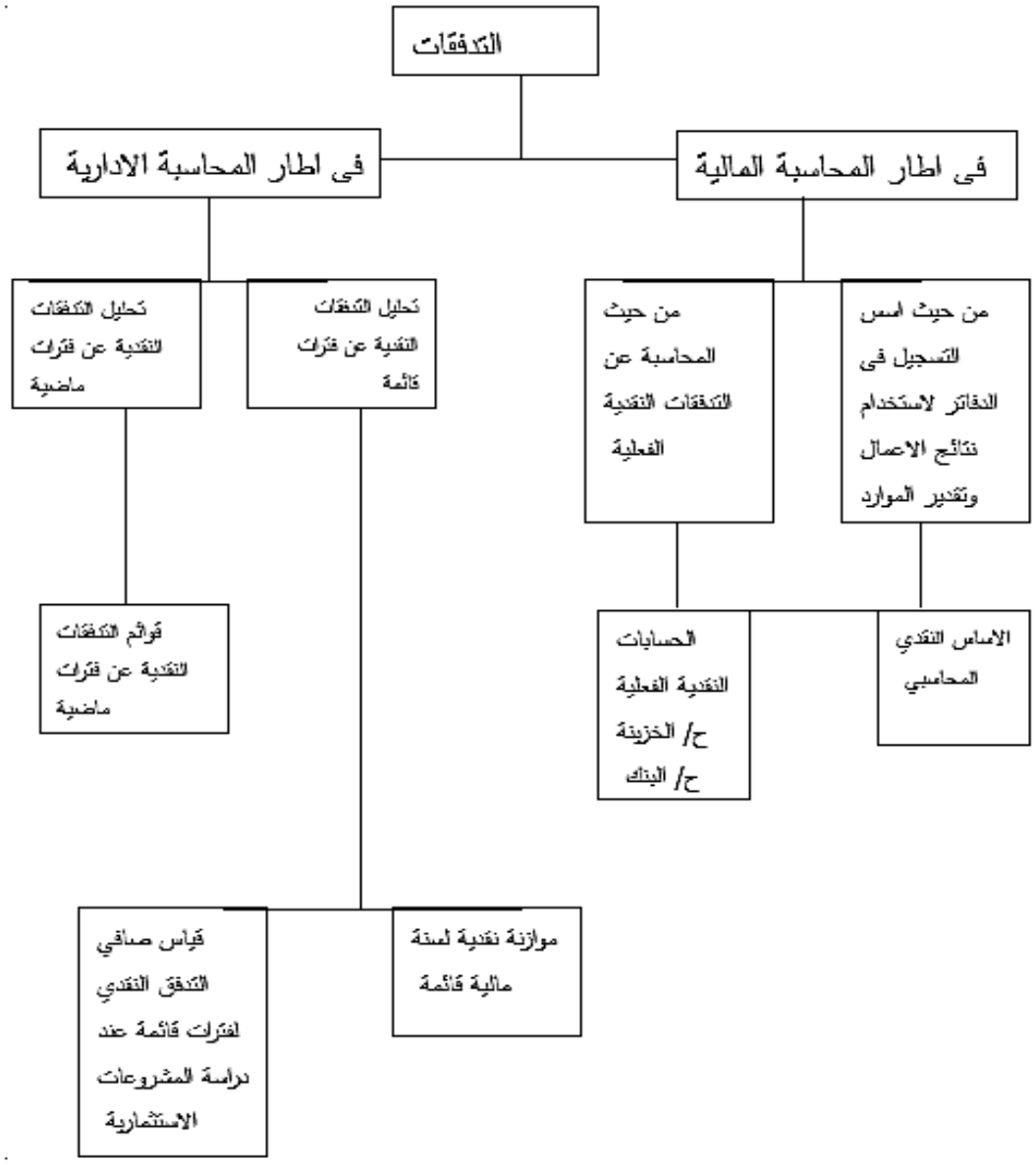

عبدالمنعم عوض الله ، **تحليل ونقد القوائم المالية** ، (القاهرة: التعليم المفتوح، 1993) ، ص 91

ثانياً : التدفقات النقدية :

1/ فى اطار المحاسبة يمكن تناول التدفقات النقدية من زاويتين :

الزاوية الاولي : من حيث اسس التسجيل فى الدفاتر المحاسبية بغرض استخراج نتائج الاعمال وتصوير المراكز المالية وهنا نقابل الاساس النقدي لتسجيل المحاسبي.

الزاوية الثانية : من حيث المحاسبة عند التدفقات النقدية الفعلية وهنا تقابل الحسابات النقدية الفعلية او الخزينة او الصندوق وحساب جاري البنك فى دفتر الاستاذ.

اما فى اطار المحاسبة الادارية وهي فرع من فروع المحاسبة العامة يهتم اساسا بخدمة الادارة الداخلية فى منشأة الاعمال فإنه يمكن تناول التدفقات النقدية بالتحليل من زاويتين :

الزاوية الاولى : تحليل التدفقات النقدية عن فترات قادمة وهنا تقابل موازنة النقدية عن سنة قادمة ويقابل أيضا قياس صافي التدفق النقدي لفترات قادمة عن دراسة للمشروعات الاستثمارية .

الزاوية الثانية : تحليل التدفقات النقدية عن فترات قادمة ماضية وهنا تقابل قوائم التدفقات لفترات الاستشارية[1].

2/ التدفق النقدي فى الاعمال التجارية و المالية : التدفقات النقدية تصنف الى :

1- التدفقات النقدية للعائد على التشغيل : النقدية المنفقة و المكتسبة نتيجة الانشطة و الاعمال التجارية الداخلية وتشمل الارباح نقدية بالاضافة الى التغيرات فى رأس المال العامل وعلى المدى المتوسط يجب ان يبقى الصافي الاجمالي موجب القيمة لتظل قادرة على الوفاء بمتطلباتها .
2- التدفقات النقدية للعائد على الاستثمار : فهي النقدية المكتسبة من بيع الاصول طويلة المدى او التى يتم انفاقها الرأسمالي " الاستثمار و المقتنيات و الاصول طويلة المدى "

[1] د. عبد المنعم عوض الله – مرجع سابق ، ص 71

3- **التدفقات النقدية التمويلية** : وهي النقدية التى وردت من الديون و الاسهم او المدفوعة الارباح للاسهم اعادة شراء الاسهم او تسديدات الديون كل ما سبق صافي التدفقات النقدية – ضرورى للتوفيق بين الرصيد النقدي الاولى و الرصيد النقدي النهائ .

سبل زيادة التدفق النقدي : الطرق الشائعة هي :

- البيــع : البيع الى العميل للحصول على النقدية الفورية .
- الجرد : لا تدفع الى الموردين لبضعة اسابيع اضافية فى نهاية الفترة
- لجنة المبيعات : يمكن تشكيل ادارة منفصلة لا علاقة لها بالشركة وتعمل لوكيل وكذلك يمكن تسجيل الاعمال التجارية اربع مرات فى السنة كاستثمار .
- الاجور
- الصيانة : التعاقد مع الشركة التى تدفع لها خمس سنوات مقدما لمواصلة القيام بالعمل .
- عقود الايجار و المعدات – شراء
- ايجار – شراء الممتلكات (اعادة التأجير و البيع) على سبيل المثال .
- تكاليف التنقيب عن النفط – يستعرض عنها عن طريق شراء شركة اخرى .
- رسوم الاستشارات – تدفع من اسهم الخزينة الى الاطراف ذات العلاقة.
- الفائدة – الديون القابلة لتحويلة حيث التحويل مع تغيرات سعر الفائدة غير المسددة[1].

[1] https://www.wikipedia.org/

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن الحالة و تاريخها.

المبحث الثاني: تحليل البيانات.

المبحث الثالث : اختبار الفرضيات.

المبحث الأول

نبذة تعريفية عن الحالة و تاريخها

نشأة بنك أمدرمان الوطني: بنك أمدرمان الوطني كانت نشأته في ا لثالث من أغسطس 1999 كان تأسيس البنك لخدمة الأغراض المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية والمؤسسون للبنك منظمة الشهيد المؤسسية التعاونية ، شركة شيكان للتأمين واعادة التأمين ، شركة كرري للطباعة والنشر، الصندوق القومي للمعاشات ، وأسس البنك برأس مال مصرح به 5 مليار دينار برأس مال مدفوع 5 مليار دينار وحقوق الملكية 8.1 مليار دينار .

ومن اسهامات البنك الرأسمالية تتمثل في شركة سكر النيل الأبيض ، الشركة السودانية للمناطق والاسواق الحرة ، وبنك الخرطوم ، شركة الخدمات المصرفية الالكترونية ، شركة كهرباء كجبار المحدودة، الشركة الوطنية للبترول ، شركة النصر للطباعة والنشر.

الشركات التابعة للبنك: شركة النصر للإسكان والتشييد المحدود ، تعمل في مجال التشييد المقاولات ، شركة الخرطوم التجارية والملاحة ، شركة اسيكو .

الفروع العاملة للبنك: تسعة عشر فرعا منتشرة على نطاق العاصمة والولايات منها فروع متخصصة لفرع الصناعات الصغيرة لخدمة المهنيين وا لحرفين وفروع بنت خويلد (الخرطوم ، المقرن ، السجانة ، أمدرمان) وهو متخصص لخدمات المرأة اضافة الى فروع هجليج وبانتيو لخدمات وانتاج الصادر والوارد ، ولديه مكتب خارج السودان مثل مكتب الرياض .

وأصبح البنك من أهم بوابات التجارة الخارجية ، فقد اتسعت شبكة المراسلين لتضم 99 مراسلا يغطون معظم دول العالم.

ساهم البنك في تنفيذ العديد من المشاريع ا لقومية والاستراتيجية والحيوية منها: تمويل مشروع مروي، تمويل كهرباء عطبرة والابيض بورتسودان ، تمويل الكليات الجامعية للمعدات الطبية وأجهزة الحاسوب ، تمويل الكتاب المدرسي، ولديه اسهامات قومية شتى لا يمكن حصرها في نقاط محددة.

وله تفرد على البنوك الأخرى بأنه رائداً للتقنية المصرفية الالكترونية وحايزا على وسام الانجاز من السيد/ رئيس الجمهورية تقديرا للدور الكبير الذي ظل يقوم به من خدمة الاقتصاد الوطني، حقق البنك المرتبة الاولى على كافة المصارف في السودان لعامين متتالين 2002–2003م حسب تصنيف the Banker الصادر من مؤسسة financial Times Busniess British[1]

[1] المقابلة، الفاضلابي ، مدير ادارة العلاقات العامة، بنك أمدرمان الوطني.

شكل رقم (1/1/3) يوضح الهيكل التنظيمي لبنك أمدرمان الوطني

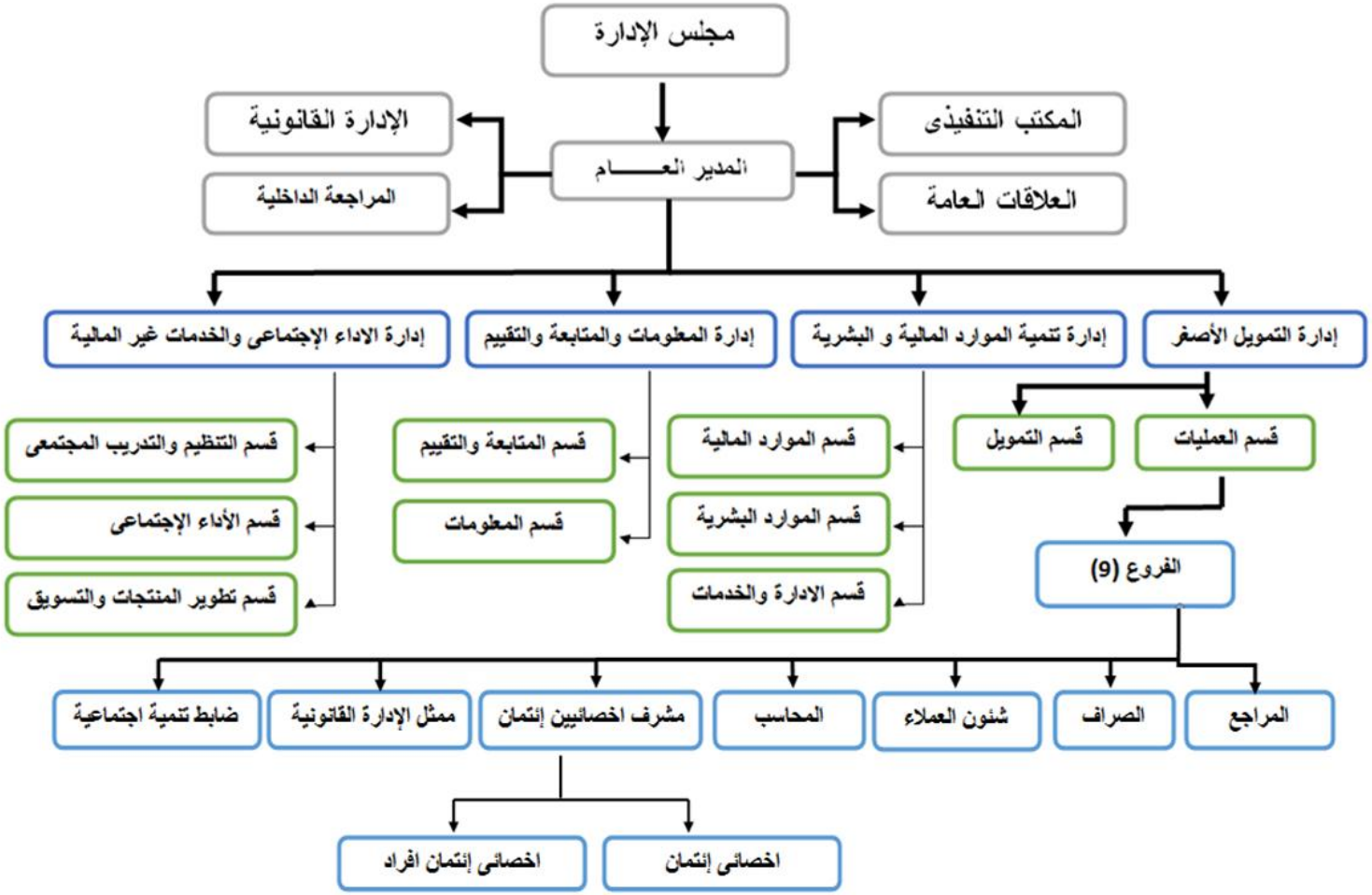

المصدر: اعداد الباحثون

التأسيس والنشاط : بنك امدرمان الوطني شركة مساهمة عامة ذات مسؤلية محدودة وهو من المؤسسات الوطنية الرائدة وركيزة هامة ودعامة من دعامات الإقتصاد الوطني فى مجال الصيرفة والاستثمار والتجارة الخارجية وذلك عبر شبكة من المراسلين منتشرة فى معظم أنحاء العالم .

بدأت المرحلة التأسيسية فى يناير 1993م وزاول نشاطه المصرفي فى أغسطس 1993م وذلك بتقديم كافة الخدمات المصرفية والاستثمارية وفقاً لأحكام الشريعة الاسلامية .يمارس البنك نشاطه من خلال الرئاسة و 15 فرع منها 8 فروع داخل ولاية الخرطوم.

بالاضافة إلي التواكيل التالية-:

·توكيل برج المعاشيين تابع لفرع القيادة.

·توكيل السوق الجنوبي تابع لفرع نيالا

رأس المال الأسمى (المصرح به) 1,2 مليار جنيه سودانى (مليار ومائتا مليون جنيه) والمدفوع 800 مليون جنيه سوداني.. [1]

يهدف البنك لتحقيق الآتي:

-تجميع وقبول مدخرات العاملين بالخارج.

-تمويل عمليات التجارة الخارجية وتنشيط العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية العالمية.

-تمويل احتياجات القطاع الخاص.

-المساهمة في تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية والمحافظ الاستثمارية.

-استمرار البنك في الاضطلاع بمسئوليته الاجتماعية ودعم جهود الدولة في توسعة قاعدة

-التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي.

-تعميق وتطوير صيغ التمويل الاسلامية.

-تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والتعدين والحرفيين وصغار المنتجيين

[1] https://www.onb-sd.com/index.php/ar/pages/details/282

السياسات المتعبة في البنك في مجال التمويل عموماً: وفقاً لخطة البنك لعام 2004 فان السياسات المتبعة للتمويل هي :

- الاستقلال الأقل لسقف التمويل وذلك بتمويل القطاعات المختلفة والتركيز على العمليات ذات العائد المجزي.
- توجيه 10% من السقف التمويل لتمويل الاسر المنتجة والقطاعات المختلفة ا لفقيرة في المجتمع.
- تنمية وتطوير موارد ومقررات المرأة السودانية .
- مساهمة البنك في الاقتصاد السوداني. [1]

إجراءات الدراسة الميدانية: تناول الباحثون في هذا الفصل وصفاً للطريقة والإجراءات التي أتبعوها في تنفيذ هذه الدراسة، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة وعينته، وطريقة إعداد أداتها، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها وثباتها، والطريقة التي اتبعوها لتطبيقها، والمعالجة الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج، كما يشمل المبحث تحديداً ووصفاً لمنهج الدراسة.

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة: يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثون أن يعمموا عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة، يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين في بنك ام درمان الوطني .

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحثون بتوزيع عدد (60) استمارة استبيان على المستهدفين من بعض الجهات، وقد استجاب (60) فرداً حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً (100%) من المستهدفين.

وللخروج بنتائج دقيقة قدر الامكان حرص الباحثون على تنوع عينة الدراسة من حيث شمولها على الآتي:

---

[1] مجلة الأموال، العدد الثامن ، 2002 ، بنك أمدرمان الوطني

1- الأفراد من مختلف الفئات العمرية (من 30 سنة فأقل، من 31-40 سنة، من 41-50 سنة، أكثر من 50 سنة).

2- الأفراد من مختلف المؤهلات العلمية (بكالوريوس، دبلوم عالي، ماجستير، دكتوراه، أخرى).

3- الأفراد من مختلف التخصصات العلمية (محاسبة مالية، تكاليف ومحاسبة إدارية، إدارة أعمال، اقتصاد، نظم معلومات محاسبية، دراسات مصرفية، أخرى).

4- الأفراد من مختلف المؤهلات المهنية (زمالة المحاسبة السودانية، زمالة المحاسبة العربية، زمالة المحاسبة البريطانية، زمالة المحاسبة الأمريكية، أخرى، لا يوجد مؤهل مهني).

5- الأفراد من مختلف المراكز الوظيفية (مدير عام، مدير مالي، مدير إداري، مراجع داخلي، محاسب مالي، محاسب تكاليف، أخرى).

6- الأفراد من مختلف سنوات الخبرة (من 5 سنوات فأقل، من 6-10 سنوات، من 11-15 سنة، من 16-20 سنة، أكثر من 20 سنة).

المبحث الثاني

تحليل البيانات

أولاً: أداة الدراسة: أداة البحث عبارة عن الوسيلة التي يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة، ويوجد العديد من الأدوات المستخدمة في مجال البحث العلمي للحصول على المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة، وقد اعتمد الباحثون على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة، وللاستبيان مزايا منها:

1- يمكن تطبيقه للحصول على معلومات عن عدد من الأفراد.
2- قلة تكلفته وسهولة تطبيقه.
3- سهولة وضع عباراته وترسيم ألفاظه.
4- يوفر وقت للمستجيب ويعطيه فرصة التفكير.
5- يشعر المجيبون عليه بالحرية في التعبير عن أراء يخشون عدم موافقة الآخرين عليها.

وصف الاستبيان: أرفق مع الاستبيان خطاب للمبحوث تم فيه تنويره بموضوع الدراسة وهدفه وغرض الاستبيان، واحتوى الاستبيان على قسمين رئيسين:

القسم الأول: تضمن عبارات عن البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، حيث يحتوي هذا الجزء على عبارات حول العمر بالسنوات، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، المؤهل المهني، المركز الوظيفي، سنوات الخبرة.

القسم الثاني: يحتوي هذا القسم على عدد (20) عبارة، طلب من أفراد عينة الدراسة أن يحددوا استجابتهم عن ما تصفه كل عبارة وفق مقياس ليكرت الخماسي المتدرج الذي يتكون من خمس مستويات (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة)، وتم توزيع هذه العبارات على فرضيات الدراسة الأربع بواقع (5) عبارات لكل فرضية.

1- العمر:

يوضح الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر.

جدول رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

النوع	العدد	النسبة المئوية
من 30 سنة فأقل	11	%18.3
من 31-40 سنة	16	%26.7
من 41-50 سنة	20	%33.3
أكثر من 50 سنة	13	%21.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

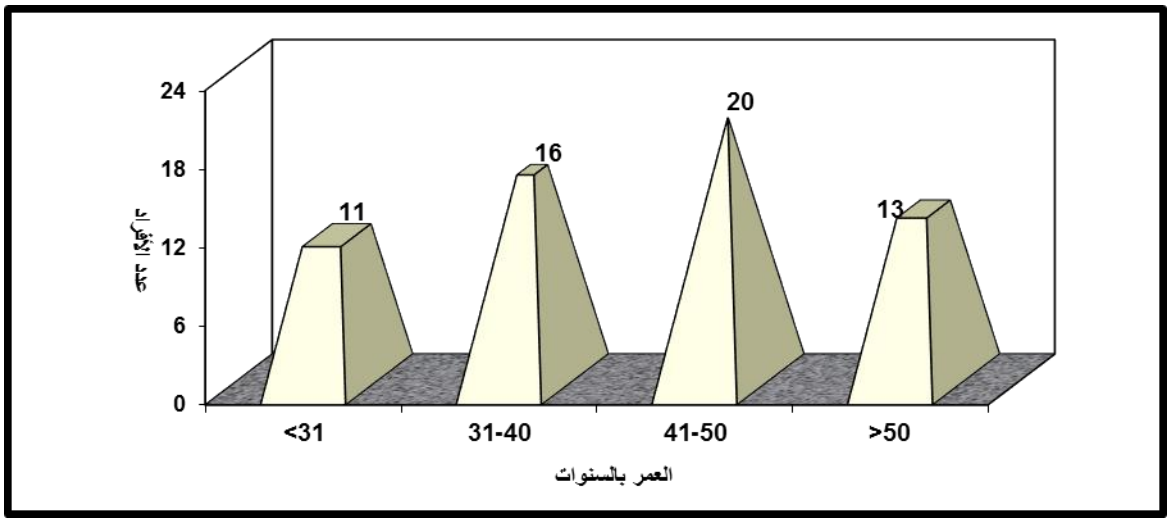

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يبين الجدول رقم (1/2/3) والشكل رقم (1/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الفئة العمرية من (41-50) سنة، حيث بلغ عددهم (20) فرداً ويمثلون ما نسبته (33.3%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد

أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية (31–40) سنة، إذ بلغ عددهم (16) فرداً أيضاً ويمثلون ما نسبته (26.7%) من العينة الكلية، ثم يليهم بالعدد أفراد عينة الدراسة من الفئة العمرية أكثر من (50) سنة، إذ بلغ عددهم (13) فرداً ويمثلون ما نسبته (21.7%) من العينة الكلية، وأخيراً الفئة العمرية من (30) سنة فأقل، والبالغ عددهم (11) فرداً وبنسبة (18.3%) من العينة الكلية.

نجد ان غالبية افراد العينة في الفئة العمرية من (41_50) وهذا يعني ان افراد العينة اصحاب الخبرة .

2- المؤهل العلمي:

يوضح الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية
بكالوريوس	26	%43.3
دبلوم عالي	6	%10.0
ماجستير	20	%33.3
دكتوراه	5	%8.3
أخرى	3	%5.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

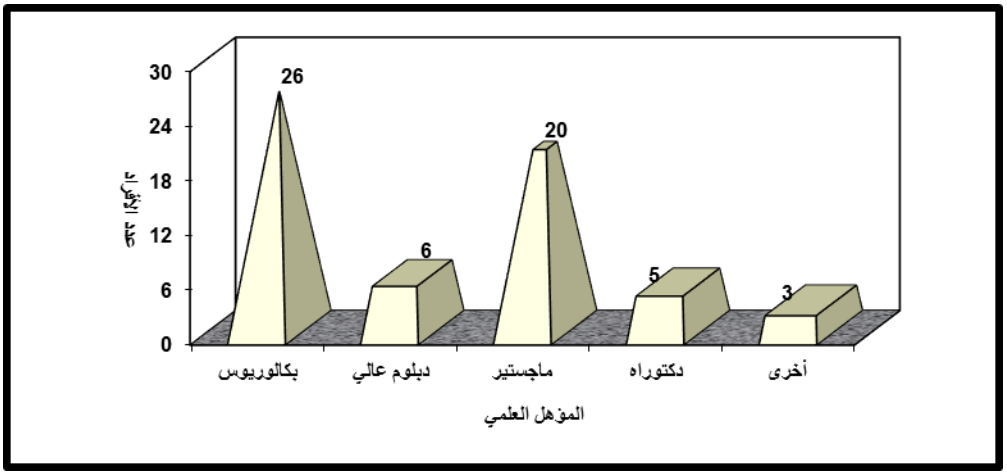

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (2/2/3) والشكل رقم (2/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من ذوي المؤهل العلمي البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (26) فرداً وبنسبة (43.3%)، كما تضمنت العينة على (20) فرداً وبنسبة (33.3%) من ذوي المؤهل العلمي الماجستير، وتضمنت العينة على (6) أفراد وبنسبة (10.0%) من ذوي المؤهل العلمي الدبلوم العالي، كما تضمنت العينة على (5) أفراد وبنسبة (8.3%) من ذوي المؤهل العلمي الدكتوراه، وتضمنت العينة على (3) أفراد وبنسبة (5.0%) من ذوي مؤهلات العلمية الأخرى.

يلاحظ أن أفراد العينة حملة البكالريوس والماجستير أكثر من 50% مما يؤثر ايجابا على ايجاباتهم.

3- التخصص العلمي:

يوضح الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي.

جدول رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

التخصص العلمي	العدد	النسبة المئوية
محاسبة مالية	10	%16.7
تكاليف ومحاسبة إدارية	1	%1.7
إدارة أعمال	10	%16.7
اقتصاد	23	%38.3
دراسات مصرفية	11	%18.3
أخرى	5	%8.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير التخصص العلمي

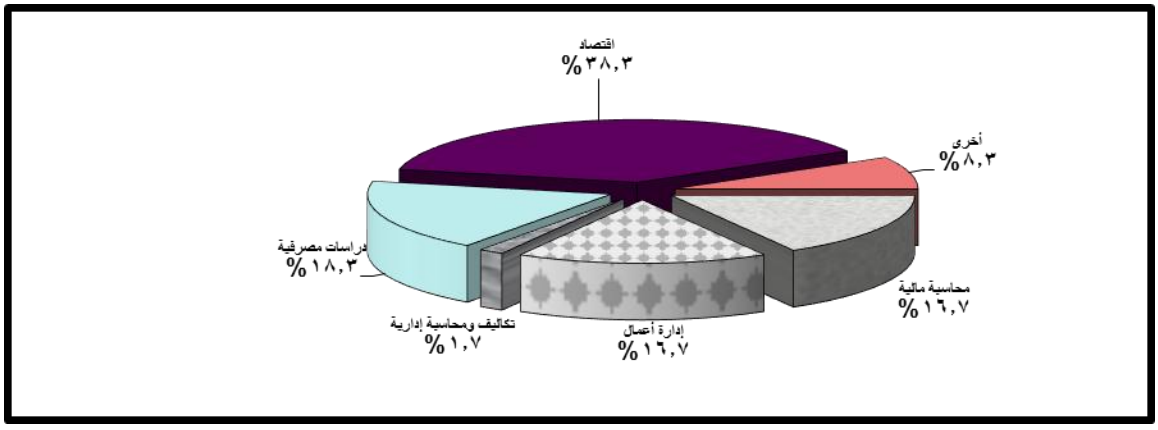

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يظهر الجدول رقم (3/2/3) والشكل رقم (3/2/3) أن التخصص العلمي لغالبية أفراد عينة الدراسة هو الاقتصاد، حيث بلغ عدد أفراد العينة المتخصصين بالاقتصاد (23) فرداً وبنسبة (38.3%)، كما تضمنت عينة الدراسة على (11) فرداً وبنسبة (18.3%) من المتخصصين بالدراسات المصرفية، وتضمنت عينة الدراسة على (10) أفراد وبنسبة (16.7%) من المتخصصين بالمحاسبة المالية، كما تضمنت عينة الدراسة على (10) أفراد وبنسبة (16.7%) من المتخصصين بإدارة الأعمال، وتضمنت عينة الدراسة على (5) أفراد وبنسبة (8.3%) من المتخصصين بالتخصصات الأخرى.

يلاحظ أن أفراد العينة الذين تخصصهم دراسات مصرفية 10% ومحاسبة مالية 16.7% مما يؤثر هذا على ايجاباتهم سلباً.

4- المؤهل المهني:

يوضح الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني.

جدول رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

المؤهل المهني	العدد	النسبة المئوية
زمالة المحاسبة البريطانية	2	%3.3
أخرى	4	%6.7
لا يوجد	54	%90.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل المهني

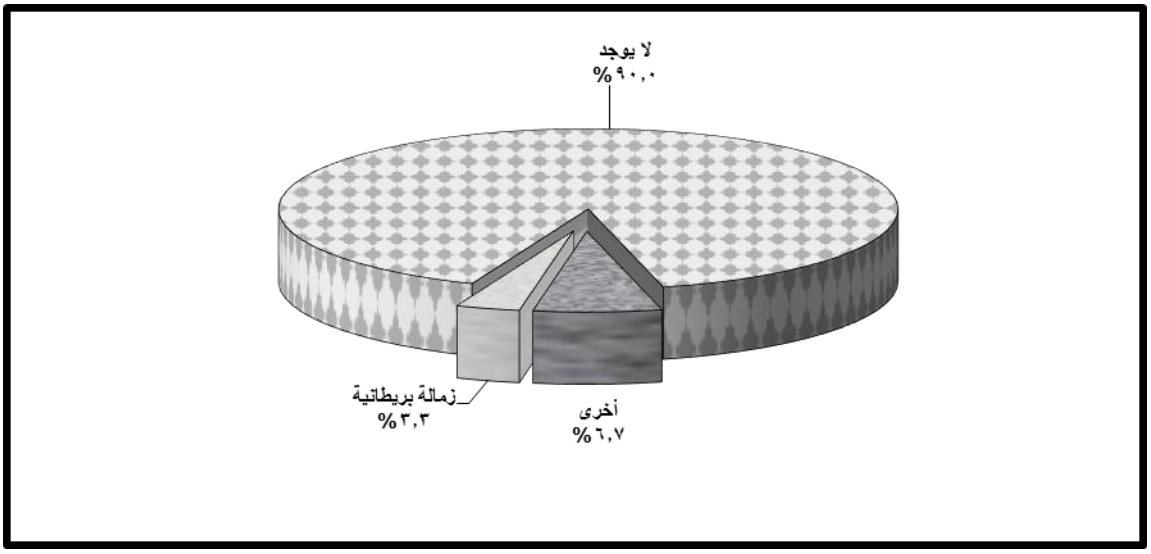

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يظهر الجدول رقم (4/2/3) والشكل رقم (4/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة ليس لديهم مؤهلات مهنية، حيث بلغ عددهم (54) فرداً وبنسبة (90.0%)، وتضمنت العينة على (4) أفراد وبنسبة (6.7%) لديهم مؤهلات مهنية أخرى، كما تضمنت العينة على (2) أفراد بنسبة (3.3%) لديهم المؤهل المهني زمالة المحاسبة البريطانية.

يلاحظ أن أفراد العينة المؤهلين مهنياً أقل من 50% مما يؤثر سلباً على ايجاباتهم.

اظهر الشكل (4،2،3) ان غالبية افراد العينة لا يوجد لديهم خبرة مما يؤثر علي خبرة الافراد .

5- المركز الوظيفي: يوضح الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي.

جدول رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

المركز الوظيفي	العدد	النسبة المئوية
مدير مالي	2	%3.3
مدير إداري	8	%13.3
مراجع داخلي	7	%11.7
محاسب مالي	8	%13.3
أخري	35	%58.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (5/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المركز الوظيفي

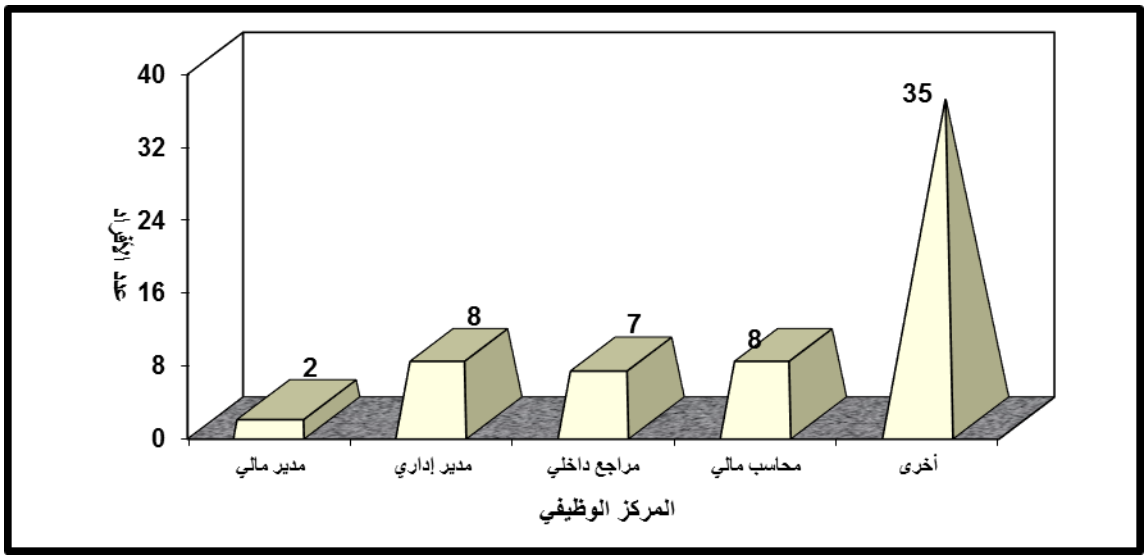

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (5/2/3) والشكل رقم (5/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظائف أخرى، إذ بلغ عددهم في العينة (35) فرداً وبنسبة (58.3%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد الذين يشغلون وظيفة مدير إداري، حيث بلغ عددهم في العينة (8) أفراد وبنسبة (13.3%)، و(8) محاسبين ماليين بنسبة (13.3%)، و(7) مراجعين داخليين بنسبة (11.7%)، و(2) مدراء مالين بنسبة (3.3%).

يلاحظ أن أفراد العينة الذين يشغلون وظائف أخرى بنسبة 58.3% مما يؤثر سلباً على ايجاباتهم.

6- سنوات الخبرة:

يوضح الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة.

جدول رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية
من 5 سنوات فأقل	10	%16.7
من 6-10 سنوات	7	%11.7

من 11-15 سنة	10	%16.7
من 16-20 سنة	10	%16.7
أكثر من 20 سنة	23	%38.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (6/2/3)

التوزيع التكراري لأفراد عينة الدراسة وفق متغير سنوات الخبرة

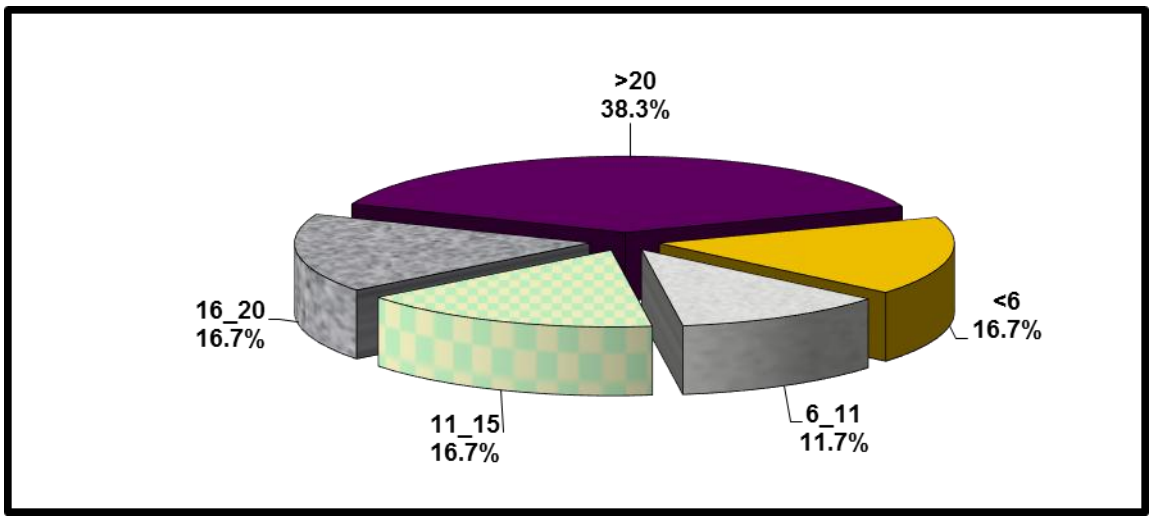

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (6/2/3) والشكل رقم (6/2/3) أن غالبية أفراد عينة الدراسة لهم سنوات خبرة أكثر من (20) سنة، حيث بلغ عددهم في العينة (23) فرداً وبنسبة (38.3%)، ثم يأتي بالمرتبة الثانية من حيث العدد، أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (5) سنوات فأقل، حيث بلغ عددهم (10) أفراد وبنسبة (16.7%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (11–15) سنة، حيث بلغ عددهم (10) أفراد وبنسبة (16.7%)، ثم أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (16–20) سنة، حيث بلغ عددهم (10) أفراد وبنسبة (16.7%)، وأخيراً أفراد عينة الدراسة الذين لهم خبرة من (6–10) سنوات، حيث بلغ عددهم (7) أفراد وبنسبة (11.7%).

يبين الشكل (3،2،6) ان غالبية افراد العينة اصحاب خبرة عالية .

ثانياً: ثبات وصدق أداة الدراسة

الثبات والصدق الظاهري: للتأكد من الصدق الظاهري للاستبيان وصلاحية عباراته من حيث الصياغة والوضوح قام الباحثون بعرض عبارات الاستبيان على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة، وبعد استعادت الاستبيان من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليهم.

الثبات والصدق الإحصائي: يقصد بثبات الاختبار أن يعطي المقياس نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة، ويعني الثبات أيضاً أنه إذا ما طبق اختبار ما على مجموعة من الأفراد ورصدت درجات كل منهم، ثم أعيد تطبيق الاختبار نفسه على المجموعة نفسها وتم الحصول على الدرجات نفسها يكون الاختبار ثابتاً تماماً، كما يعرف الثبات أيضاً بأنه مدى الدقة والاتساق للقياسات التي يتم الحصول عليها مما يقيسه الاختبار، ومن أكثر الطرق استخداماً في تقدير ثبات المقياس هي:

1– طريقة التجزئة النصفية باستخدام معادلة سبيرمان–براون.

2- معادلة ألفا-كرونباخ.

3- طريقة إعادة تطبيق الاختبار.

4- طريقة الصور المتكافئة.

5- معادلة جوتمان.

أما الصدق فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم على مقياس معين، ويحسب الصدق بطرق عديدة أسهلها كونه يمثل الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الصدق والثبات بين الصفر والواحد الصحيح. والصدق الذاتي للاستبانة هو مقياس الأداة لما وضعت، وقياس الصدق هو معرفة صلاحية الأداة لقياس ما وضعت له، قامت الباحثون بإيجاد الصدق الذاتي لها إحصائياً باستخدام معادلة الصدق الذاتي هي:

$$\text{الصدق} = \sqrt{\text{الثبات}}$$

وقام الباحثون بحساب معامل ثبات المقياس المستخدم في الاستبيان بطريقة التجزئة النصفية حيث تقوم هذه الطريقة على أساس فصل إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات ذات الأرقام الفردية عن إجاباتهم على العبارات ذات الأرقام الزوجية، ومن ثم يحسب معامل ارتباط بيرسون بين إجاباتهم على العبارات الفردية والزوجية وأخيراً يحسب معامل الثبات وفق معادلة سبيرمان-براون بالصيغة الآتية:

$$\text{معامل الثبات} = \frac{2 \times \text{ر}}{1 + \text{ر}}$$

حيث: (ر) يمثل معامل ارتباط بيرسون بين الإجابات على العبارات ذات الأرقام الفردية والإجابات على العبارات ذات الأرقام الزوجية.

ولحساب صدق وثبات الاستبيان كما في أعلاه قام الباحثون بأخذ عينة استطلاعية بحجم (60)أفراد من مجتمع الدراسة وتم حساب ثبات الاستبيان من العينة الاستطلاعية بموجب طريقة التجزئة النصفية

وكانت النتائج كما في الجدول الآتي:

الجدول (7/2/3)

الثبات والصدق الإحصائي لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على الاستبيان

الفرضيات	معامل الثبات	معامل الصدق الذاتي
الأولى	0.77	0.88
الثانية	0.77	0.88
الثالثة	0.76	0.87
الرابعة	0.85	0.92
الاستبيان كاملاً	0.87	0.93

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من نتائج الجدول (7/2/3) أن جميع معاملات الثبات والصدق لإجابات أفراد العينة الاستطلاعية على العبارات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات الدراسة الأربع، وعلى الاستبيان كاملاً كانت أكبر من (50%) والبعض منها قريبة جداً إلى (100%) مما يدل على أن الاستبيان يتصف بالثبات والصدق الكبيرين جداً بما يحقق أغراض البحث، ويجعل التحليل الإحصائي سليماً ومقبولاً.

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة

لتحقيق أهداف الدراسة وللتحقق من فرضياتها، تم استخدام الأساليب الإحصائية الآتية:

1- الأشكال البيانية، التوزيع التكراري للإجابات.

2- النسب المئوية.

3- معامل ارتباط بيرسون.

4- معادلة سبيرمان-براون لحساب معامل الثبات.

5- الوسيط.

6- اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات.

وللحصول على نتائج دقيقة قدر الإمكان، تم استخدام البرنامج الإحصائي *SPSS* والذي يشير اختصاراً إلى الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية *Statistical Package for Social Sciences* ، كما تمت الاستعانة بالبرنامج *Excel* لتنفيذ الأشكال البيانية المطلوبة في الدراسة.

خامساً: تطبيق أداة الدراسة: تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة المقررة (60) فرداً، وقد تم تفريغ البيانات والمعلومات في الجداول التي أعدها الباحثون لهذا الغرض، حيث تم تحويل المتغيرات الأسمية (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) إلى متغيرات كمية (5، 4، 3، 2، 1) على الترتيب وتم تفريغ البيانات في الجداول الآتية، وتم إعداد الأشكال البيانية اللازمة.

1- الفرضية الأولى: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي"

العبارة الأولى: هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف.

يوضح الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (8/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	%55.0
أوافق	23	%38.3
محايد	3	%5.0
لا أوافق	1	%1.7

المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (7/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

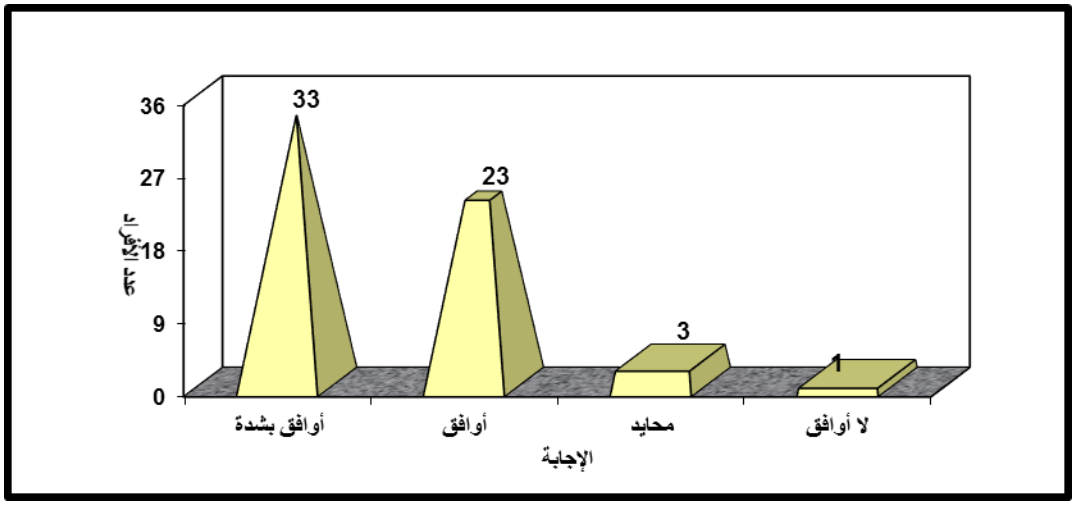

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (8/2/3) والشكل رقم (7/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.0%) وافقوا بشدة على أن هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف، وكما وافق (23) فرداً وبنسبة (38.3%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الثانية: التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوّم الأداء المالي المصرفي.

يوضح الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (9/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	33	%55.0

أوافق	26	%43.3
محايد	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (8/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

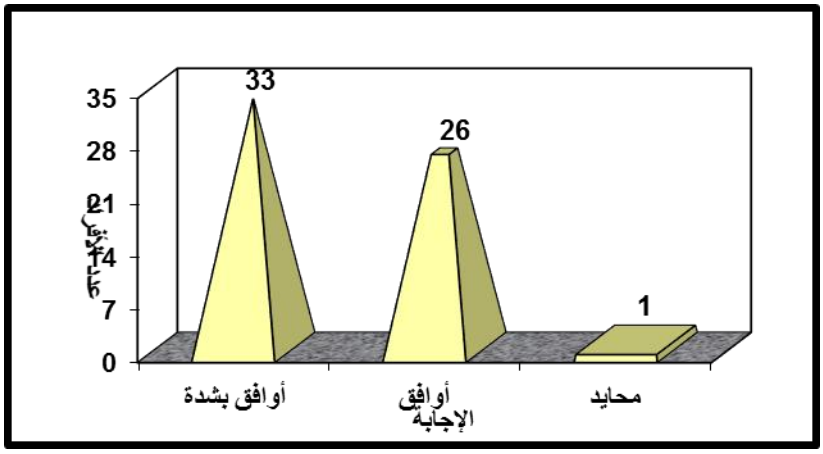

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (9/2/3) والشكل رقم (8/2/3) أن (33) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (55.0%) وافقوا بشدة على أن التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوِّم الأداء المالي المصرفي، كما وافق (26) فرداً وبنسبة (43.3%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي.

يوضح الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (10/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	32	%53.3
أوافق	27	%45.0

محايد	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (9/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

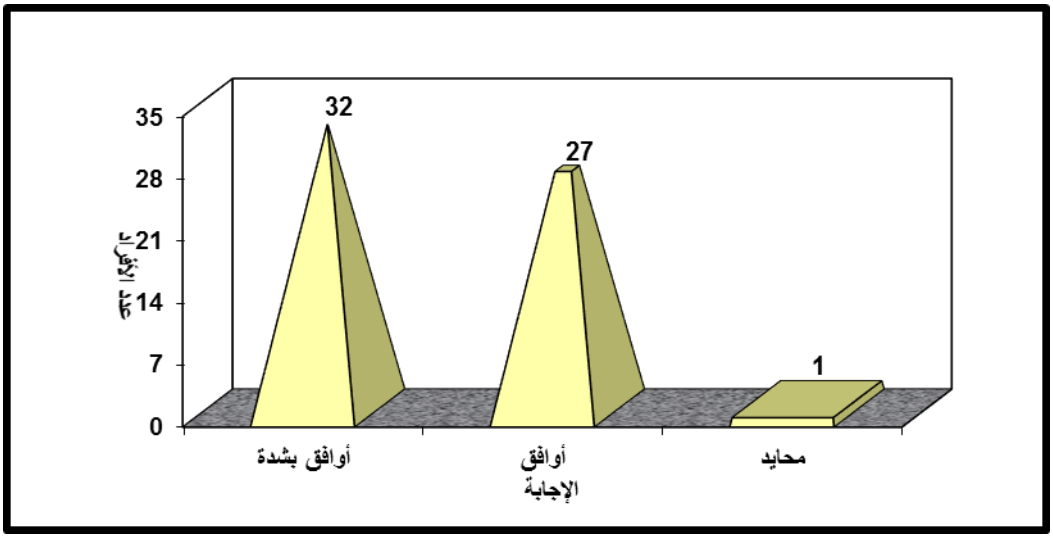

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (10/2/3) والشكل رقم (9/2/3) أن (32) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا بشدة على أن هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي، كما وافق (27) فرداً وبنسبة (45.0%) على ذلك، وكان هناك فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) محايد بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (11/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	30	%50.0

أوافق	21	%35.0
محايد	9	%15.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (10/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

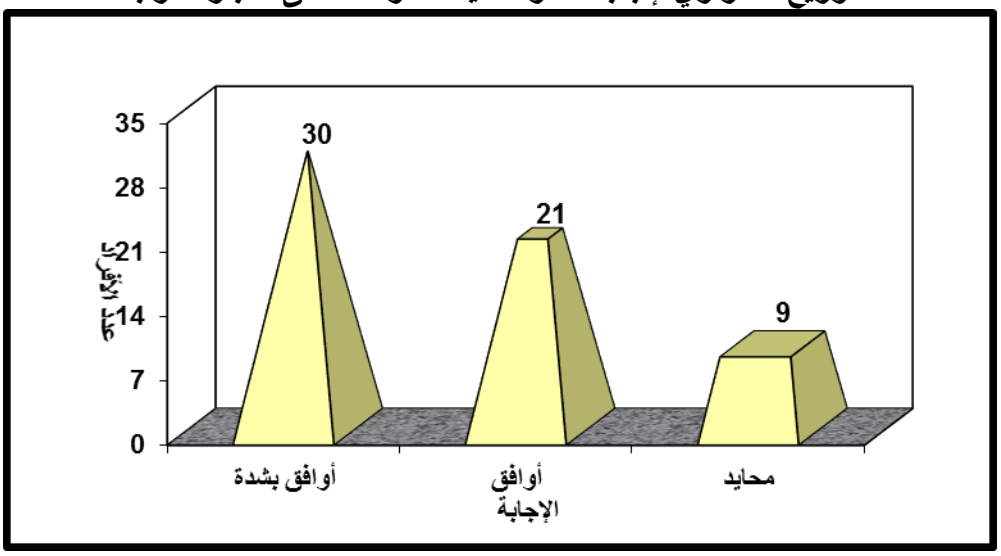

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (11/2/3) والشكل رقم (10/2/3) أن (30) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (50.0%) وافقوا بشدة على أنه توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي، كما وافق (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (9) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي.

يوضح الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (12/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	31	%51.7

أوافق	21	%35.0
محايد	7	%11.7
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (11/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

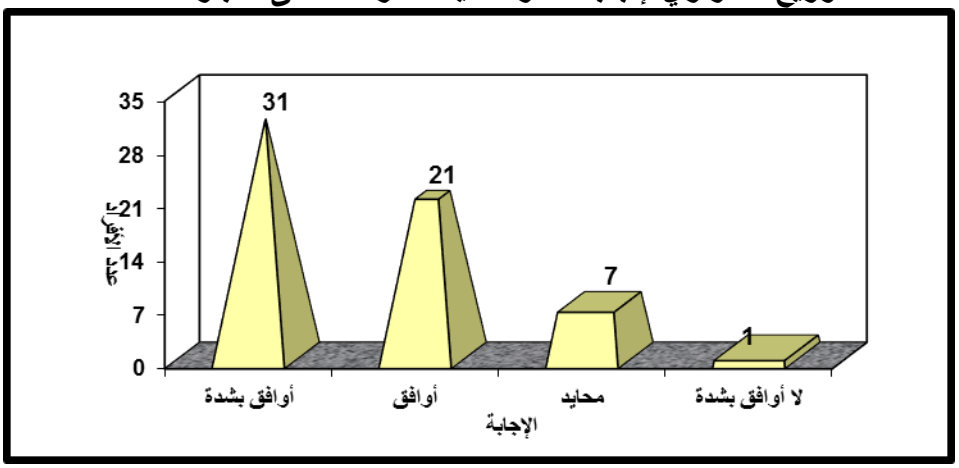

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (12/2/3) والشكل رقم (11/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا بشدة على أن التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي، كما وافق (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً بنسبة (1.7%) على ذلك.

2- الفرضية الثانية: "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالي"

العبارة الأولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط.

يوضح الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (13/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	%38.3
أوافق	29	%48.3
محايد	6	%10.0
لا أوافق	2	%3.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (12/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

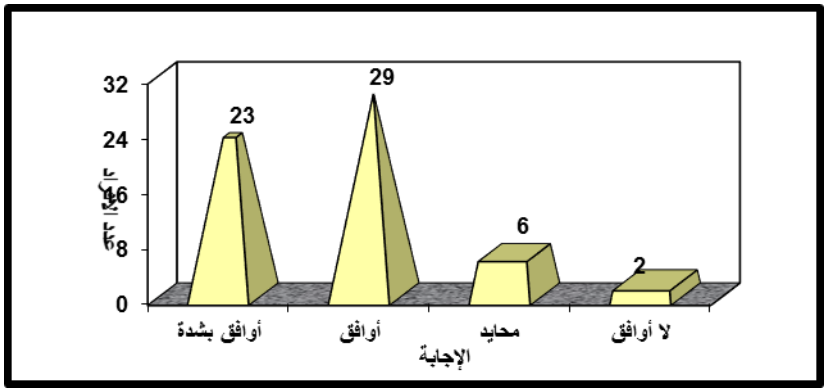

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (13/2/3) والشكل رقم (12/2/3) أن (29) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.3%) وافقوا على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (38.3%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.3%) على ذلك.

العبارة الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية.

يوضح الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (14/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	15	%25.0
أوافق	36	%60.0
محايد	9	%15.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (13/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

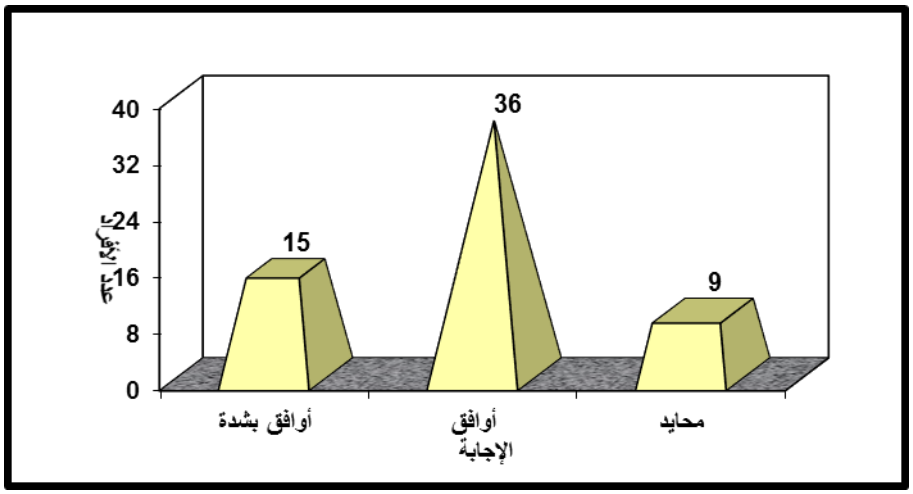

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ب، 2017م

يتبين من الجدول رقم (14/2/3) والشكل رقم (13/2/3) أن (36) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (60.0%) وافقوا على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية، كما وافق بشدة (15) فرداً وبنسبة (25.0%) على ذلك، وكان هناك (9) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الثالثة: تساعد المراجعة الداخلية في تحسن نسب السيولة.

يوضح الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (15/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	%35.0
أوافق	21	%35.0
محايد	14	%23.3
لا أوافق	4	%6.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (14/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

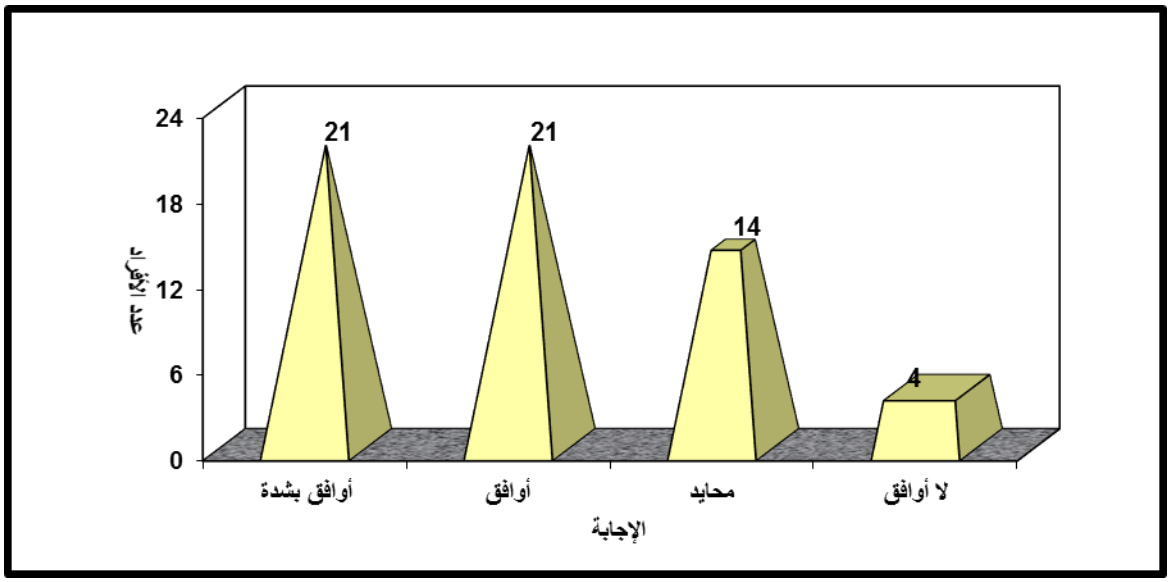

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (15/2/3) والشكل رقم (14/2/3) أن (21) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (35.0%) وافقوا بشدة على أن المراجعة الداخلية تساعد في تحسن نسب السيولة، كما وافق (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (14) فرداً وبنسبة (23.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (4) أفراد وبنسبة (6.7%) على ذلك.

العبارة الرابعة: المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.

يوضح الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (16/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	%38.3
أوافق	31	%51.7
محايد	6	%10.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (15/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

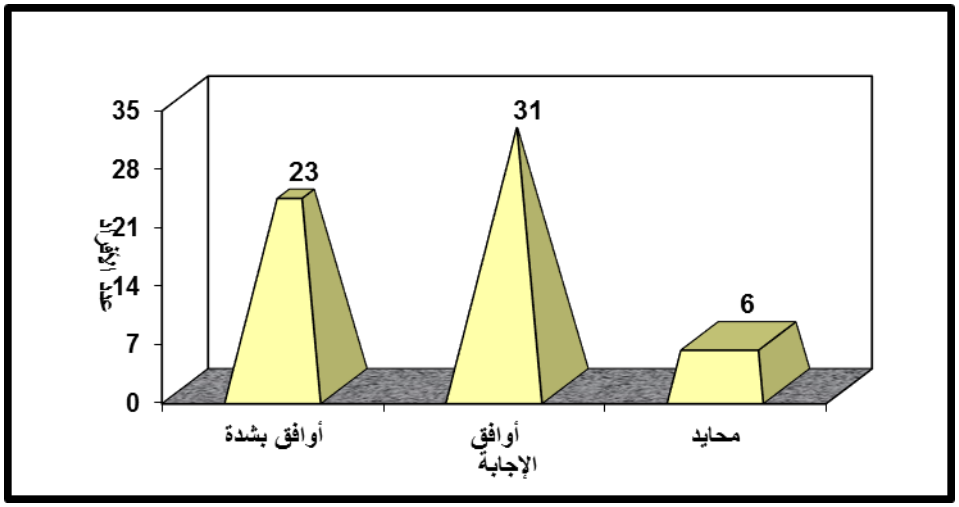

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (16/2/3) والشكل رقم (15/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (38.3%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الخامسة: تساعد المراجعة الداخلية على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف.

يوضح الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (17/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	%36.7
أوافق	31	%51.7
محايد	5	%8.3
لا أوافق	2	%3.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (16/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

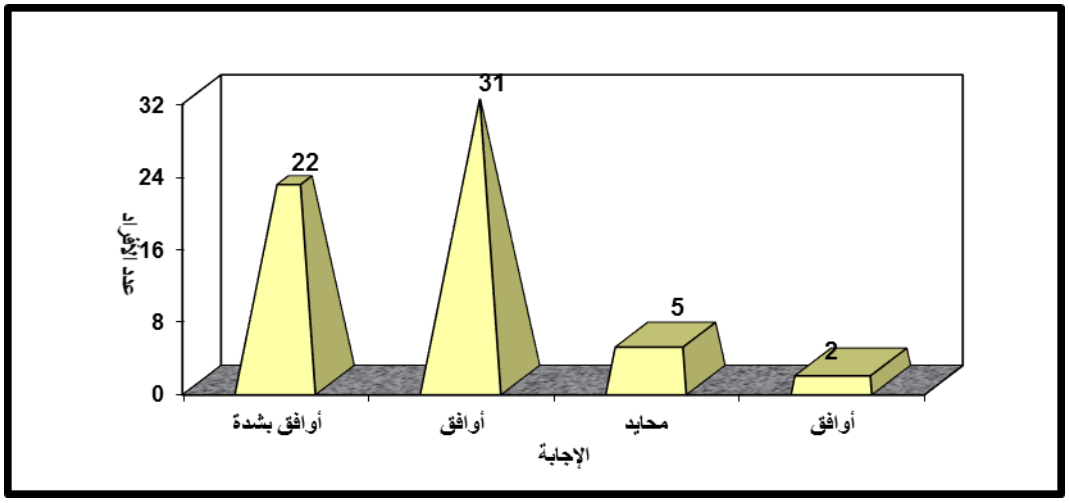

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتبين من الجدول رقم (17/2/3) والشكل رقم (16/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تساعد على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف، كما وافق بشدة (22) فرداً وبنسبة (36.7%) على ذلك، وكان هنالك (5) أفراد وبنسبة (8.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة (2) أفراد وبنسبة (3.3%) على ذلك.

الفرضية الثالثة: "يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية"

العبارة الأولى: المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة.

يوضح الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (18/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	25	%41.7
أوافق	27	%45.0
محايد	7	%11.7
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (17/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

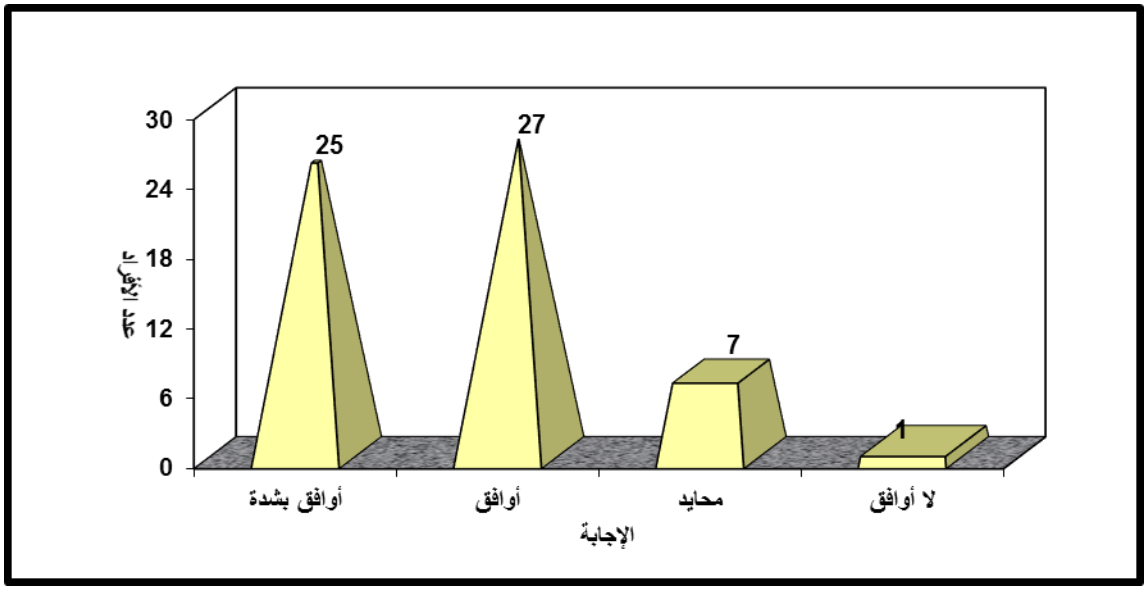

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (18/2/3) والشكل رقم (17/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.0%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة، كما وافق بشدة (25) فرداً وبنسبة (41.7%) على ذلك، وكان هنالك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق بشدة فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الثانية: تتفق المراجعة الداخلية مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة.

يوضح الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (19/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	29	%48.3
أوافق	27	%45.0
محايد	3	%5.0
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (18/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

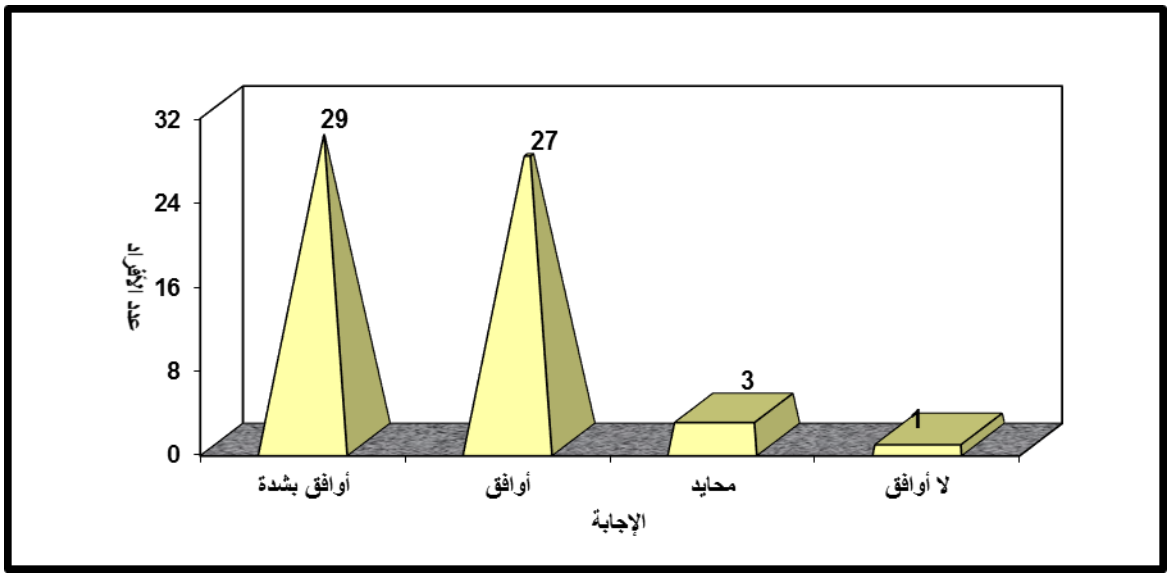

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (19/2/3) والشكل رقم (18/2/3) أن (29) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.3%) وافقوا بشدة على أن المراجعة الداخلية تتفق مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة، كما وافق (27) فرداً وبنسبة (45.0%) على ذلك، وكان هنالك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الثالثة: تساعد المراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات.

يوضح الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (20/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	29	%48.3
أوافق	28	%46.7
محايد	3	%5.0
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (19/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

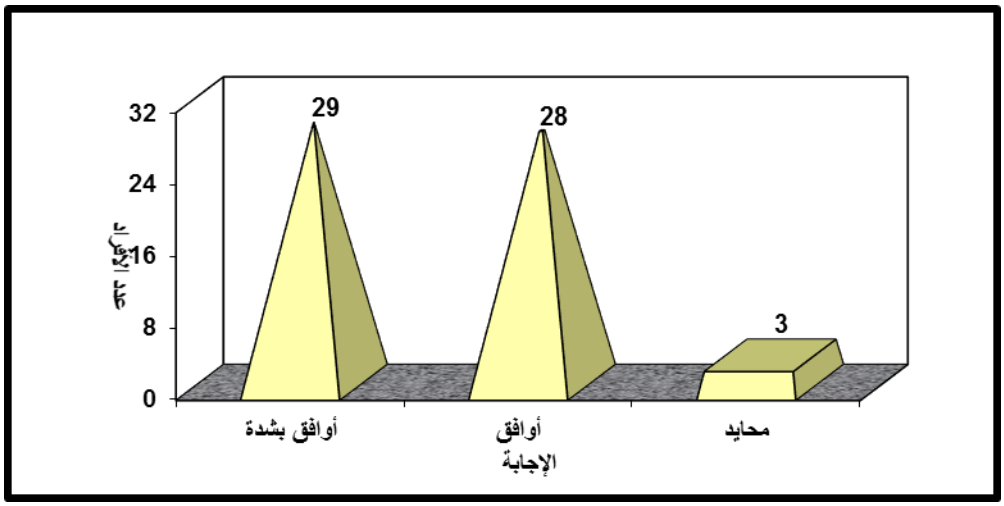

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (20/2/3) والشكل رقم (19/2/3) أن (29) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (48.3%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تساعد في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات، كما وافق بشدة (28) فرداً وبنسبة (46.7%) على ذلك، وكان هناك (3) أفراد وبنسبة (5.0%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الموازنة الشاملة.

يوضح الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	20	%33.3
أوافق	31	%51.7
محايد	8	%13.3
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (20/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

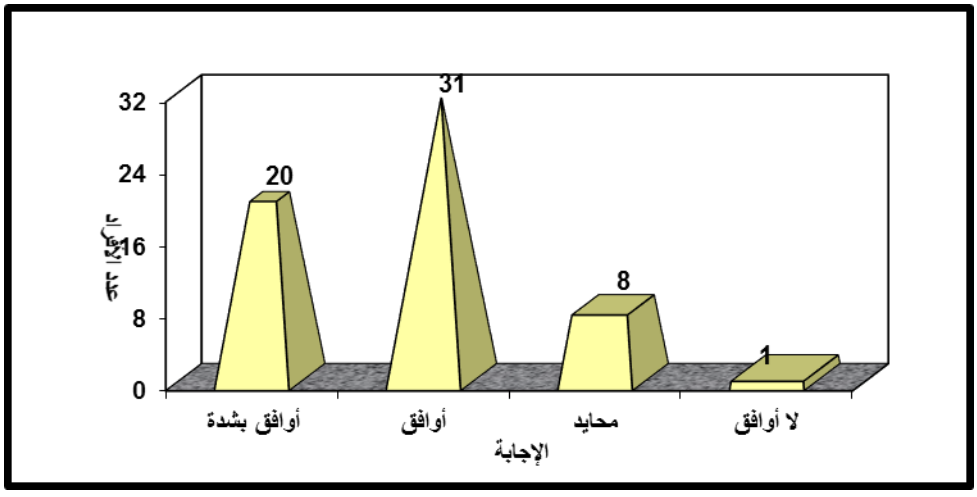

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (21/2/3) والشكل رقم (20/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الموازنة الشاملة، كما وافق بشدة (20) فرداً وبنسبة (33.3%) على ذلك، وكان هناك (8) أفراد وبنسبة (13.3%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تؤثر المراجعة الداخلية في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل.

يوضح الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (22/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	%35.0
أوافق	31	%51.7
محايد	6	%10.0
لا أوافق	2	%3.3
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (21/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

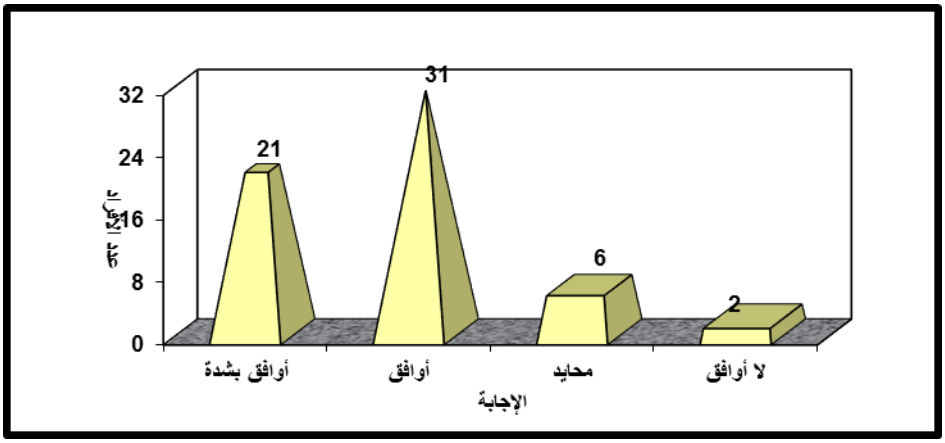

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (22/2/3) والشكل رقم (21/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تؤثر في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق (2) أفراد وبنسبة (3.3%) على ذلك.

3- الفرضية الرابعة: "هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي"

العبارة الأولى: توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة.

يوضح الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (22/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى.

جدول رقم (23/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	23	%38.3
أوافق	27	%45.0
محايد	9	%15.0
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (22/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى

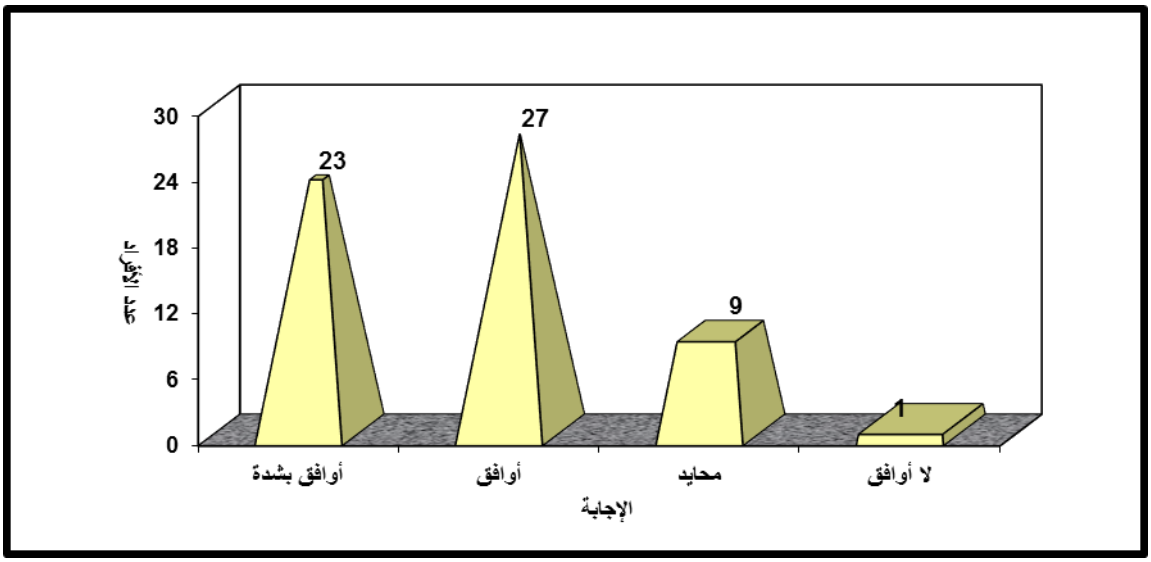

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (23/2/3) والشكل رقم (22/2/3) أن (27) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (45.0%) وافقوا على أنه توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قاائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة، كما وافق بشدة (23) فرداً وبنسبة (38.3%) على ذلك، وكان هنالك (9) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الثانية: تساعد المراجعة الداخلية في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق.

يوضح الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (23/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية.

جدول رقم (24/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	%35.0
أوافق	28	%46.7
محايد	10	%16.7
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (23/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية

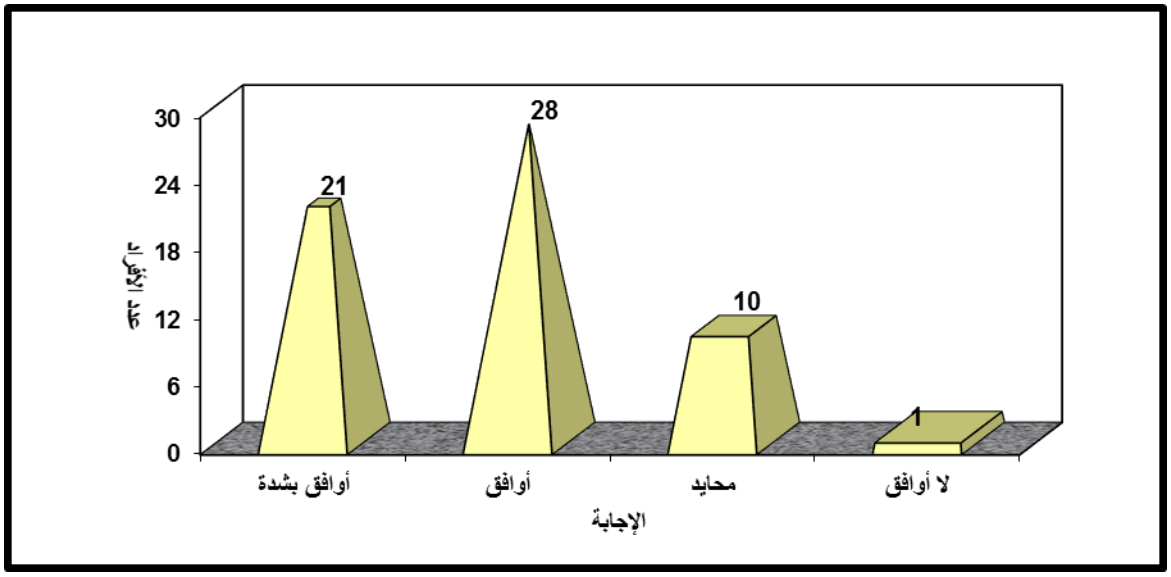

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (24/2/3) والشكل رقم (23/2/3) أن (28) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (46.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تساعد في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هنالك (10) أفراد وبنسبة (16.7%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الثالثة: تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التشغيلية.

يوضح الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (24/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة.

جدول رقم (25/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	21	%35.0
أوافق	32	%53.3
محايد	7	%11.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (24/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة

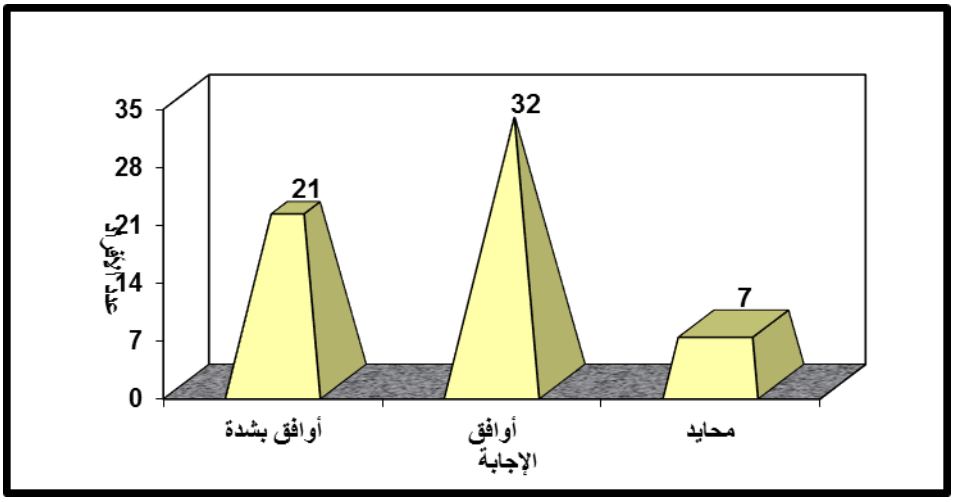

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (25/2/3) والشكل رقم (24/2/3) أن (32) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (53.3%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التشغيلية، كما وافق بشدة (21) فرداً وبنسبة (35.0%) على ذلك، وكان هناك (7) أفراد وبنسبة (11.7%) محايدين بخصوص ذلك.

العبارة الرابعة: تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة الإستثمارية.

يوضح الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (25/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة.

جدول رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	22	%36.7
أوافق	31	%51.7
محايد	6	%10.0
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (25/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة

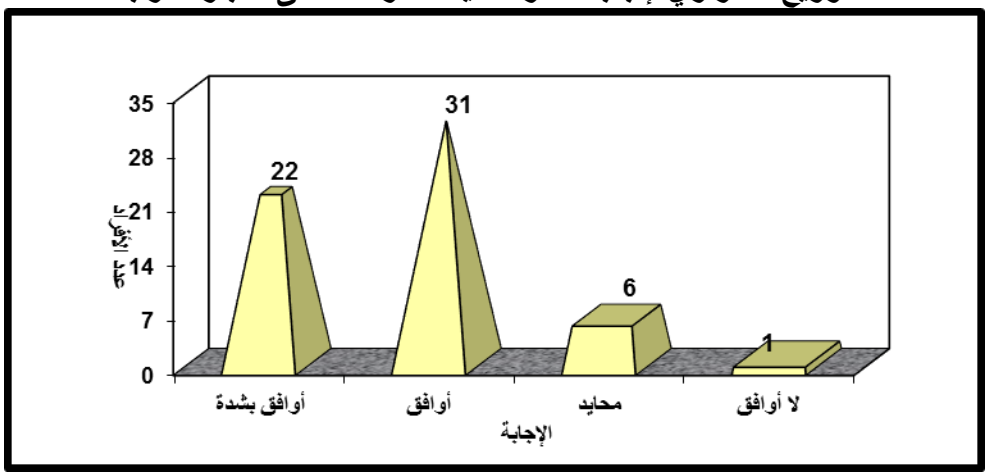

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (26/2/3) والشكل رقم (25/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة الإستثمارية، كما وافق بشدة (22) فرداً وبنسبة (36.7%) على ذلك، وكان هناك (6) أفراد وبنسبة (10.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

العبارة الخامسة: تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التمويلية.

يوضح الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (26/2/3) التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة.

جدول رقم (27/2/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	19	%31.7
أوافق	31	%51.7
محايد	9	%15.0
لا أوافق	1	%1.7
المجموع	60	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (26/2/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة

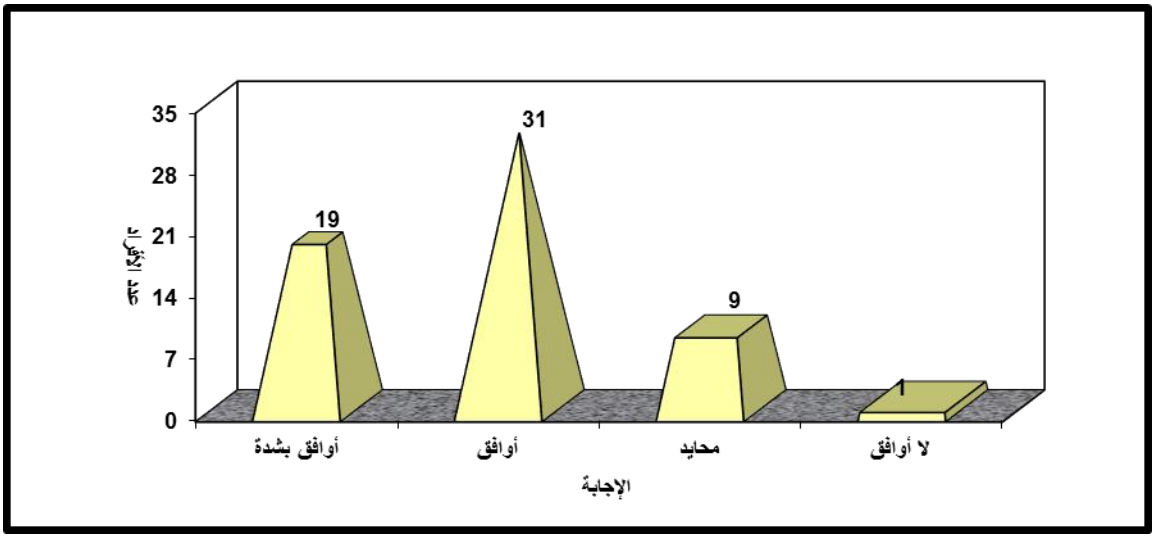

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (27/2/3) والشكل رقم (26/2/3) أن (31) فرداً في عينة الدراسة وبنسبة (51.7%) وافقوا على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التمويلية، كما وافق بشدة (19) فرداً وبنسبة (31.7%) على ذلك، وكان هناك (9) أفراد وبنسبة (15.0%) محايدين بخصوص ذلك، بينما لم يوافق فرداً واحداً وبنسبة (1.7%) على ذلك.

المبحث الثالث

اختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل عبارة من عبارات الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية، حيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "محايد"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الاسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار مربع كاي لمعرفة دلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات كل فرضية.

1- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الأولى، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف	5	أوافق بشدة
2	التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوِّم الأداء المالي المصرفي	5	أوافق بشدة
3	هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي	5	أوافق بشدة
4	توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي	4	أوافق
5	التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي	5	أوافق بشدة
	جميع العبارات	5	أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (1/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف.

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوِّم الأداء المالي المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين بشدة على أن التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى (5)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين بشدة على ما جاء بعبارات الفرضية الأولى.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (8/2/3) إلى رقم (12/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الأولى، الجدول رقم (2/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (2/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف	3	48.53
2	التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوّم الأداء المالي المصرفي	2	28.30
3	هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي	2	27.70
4	توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي	2	11.10
5	التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي	3	36.80

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (48.53) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (8/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح

الموافقين بشدة على أن هناك علاقة طردية بين استقلالية ادارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (28.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوّم الأداء المالي المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (27.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (10/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (11.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (11/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أنه توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (36.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/2/3)، فإن ذلك

يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الأولى لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (60) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى ستكون (300) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الأولى بالجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أدناه:

جدول رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	159	%53.0
أوافق	118	%39.3
محايد	21	%7.0
لا أوافق	2	%0.7
المجموع	300	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (1/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الأولى

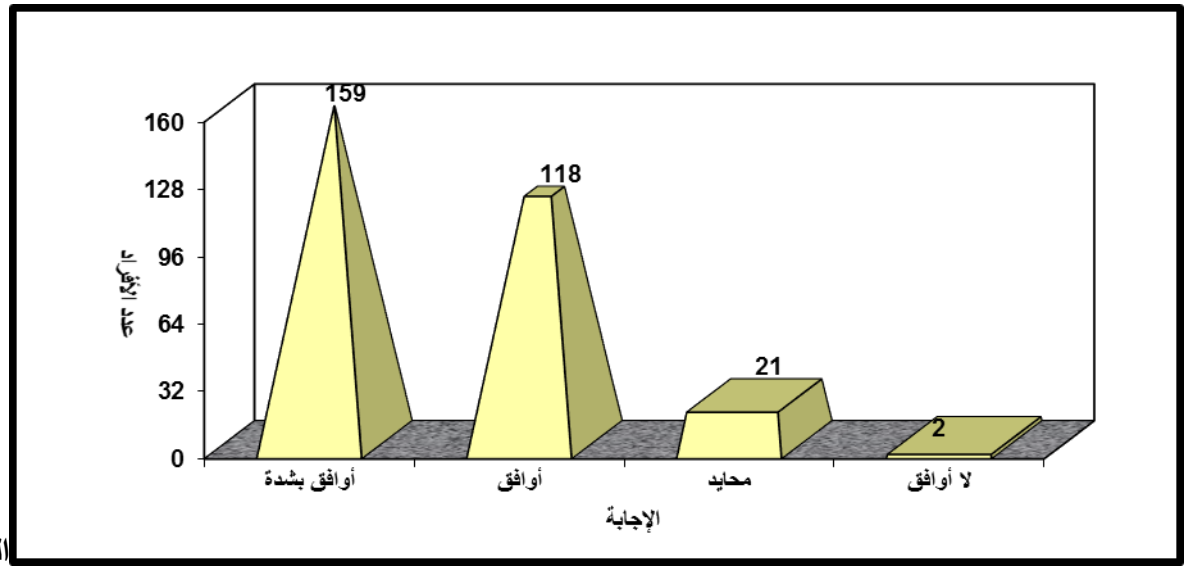

المصدر : إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (3/3/3) والشكل رقم (1/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (159) إجابة وبنسبة (53.0%) موافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى، و(118) إجابة وبنسبة (39.3%) موافقة، و(21) إجابة وبنسبة (7.0%) محايدة، وإجابتان وبنسبة (0.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى (228.67) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (3/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة بشدة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الأولى.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي** " قد تحققت.

2- عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالي** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثانية، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (4/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط	4	أوافق
2	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية	4	أوافق
3	تساعد المراجعة الداخلية في تحسن نسب السيولة	4	أوافق
4	المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	4	أوافق
5	تساعد المراجعة الداخلية على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (4/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد في تحسن نسب السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثانية.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (13/2/3) إلى رقم (17/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثانية، الجدول رقم (5/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (5/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	درجة	قيمة

		الحرية	مربع كاي
1	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط	3	34.00
2	توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية	2	20.10
3	تساعد المراجعة الداخلية في تحسن نسب السيولة	3	12.93
4	المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية	2	16.30
5	تساعد المراجعة الداخلية على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف	3	38.27

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (34.00) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (13/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (20.10) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (14/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (12.93) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (15/2/3)، فإن

ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المراجعة الداخلية تساعد في تحسن نسب السيولة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (16.30) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (16/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (38.27) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (17/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثانية لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الأولى عددها (5) عبارة وعلى كل منها هناك (60) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية ستكون (300) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثانية بالجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أدناه:

جدول رقم (6/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	104	%34.7
أوافق	148	%49.3
محايد	40	%13.3
لا أوافق	8	%2.7
المجموع	300	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (2/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثانية

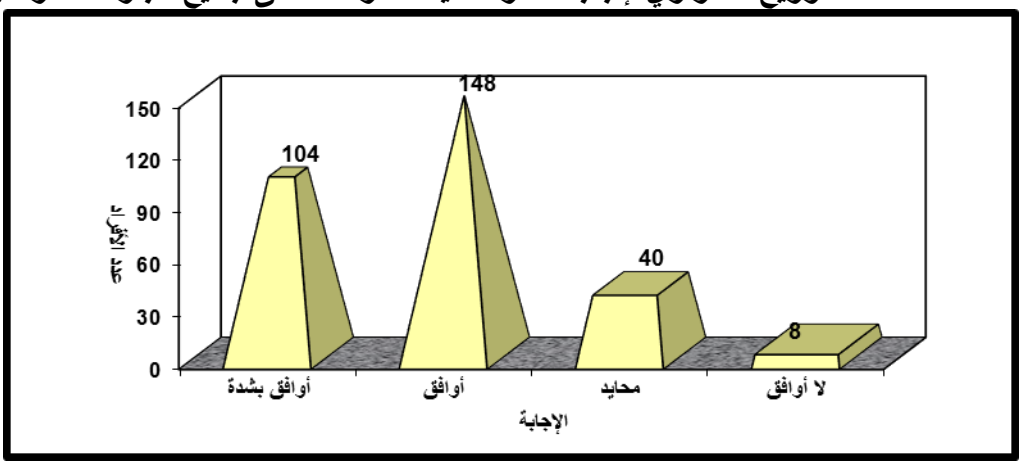

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (6/3/3) والشكل رقم (2/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (148) إجابة وبنسبة (49.3%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية، و(104) إجابة وبنسبة (34.7%) موافقة بشدة، و(40) إجابة وبنسبة (13.3%) محايدة، و(8) إجابات وبنسبة (2.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية (158.45) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (6/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثانية.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن:" **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالي** " قد تحققت.

3-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الثالثة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (7/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة	4	أوافق
2	تتفق المراجعة الداخلية مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة	4	أوافق
3	تساعد المراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات	4	أوافق
4	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الموازنة الشاملة	4	أوافق
5	تؤثر المراجعة الداخلية في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل	4	أوافق

	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (7/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تتفق مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الموازنة الشاملة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الثالثة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (18/2/3) إلى رقم (22/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الثالثة، الجدول

رقم (8/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (8/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الثالثة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة	3	33.60
2	تتفق المراجعة الداخلية مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة	3	45.33
3	تساعد المراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات	2	21.70
4	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الموازنة الشاملة	3	35.07
5	تؤثر المراجعة الداخلية في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال	3	36.13

	إطلاعها ومراجعتها للعمل		

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (33.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (18/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تسهم في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (45.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (19/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المراجعة الداخلية تتفق مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الإنحراف عن الخطة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (21.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (20/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين بشدة على أن المراجعة الداخلية تساعد في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (35.07) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند

درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (21/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الموازنة الشاملة.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (36.13) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (22/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الثالثة عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (60) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة ستكون (300) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الثالثة بالجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أدناه:

جدول رقم (9/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	124	%41.3
أوافق	144	%48.0
محايد	27	%9.0
لا أوافق	5	%1.7
المجموع	300	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (3/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الثالثة

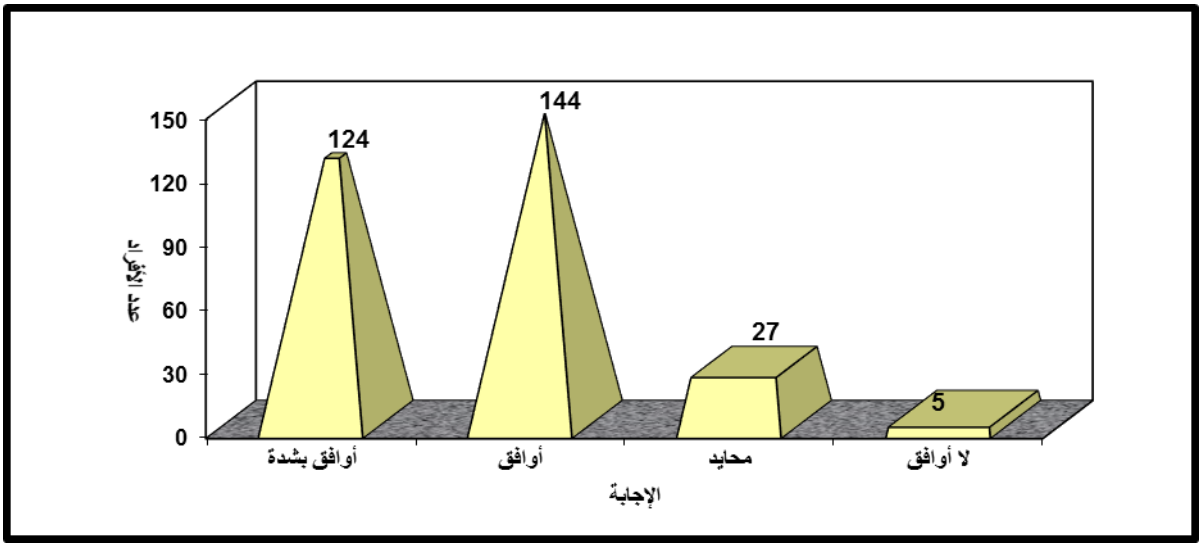

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (9/3/3) والشكل رقم (3/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (144) إجابة وبنسبة (48.0%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة، و(124) إجابة وبنسبة (41.3%) موافقة بشدة، و(27) إجابة وبنسبة (9.0%) محايدة، و(5) إجابات وبنسبة (1.7%) غير موافقة على ذلك، وقد بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة (191.55) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (9/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الثالثة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " **يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية** " قد تحققت.

4-عرض ومناقشة نتائج الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" **هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي** ".

وللتحقق من صحة هذه الفرضية، ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل عبارة من العبارات المتعلقة بالفرضية الرابعة، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل عبارة ومن ثم على العبارات مجتمعةً، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي يستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (10/3/3)

الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	الوسيط	التفسير
1	توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قاائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة	4	أوافق
2	تساعد المراجعة الداخلية في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق	4	أوافق
3	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التشغيلية	4	أوافق
4	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة الإستثمارية	4	أوافق
5	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التمويلية	4	أوافق
	جميع العبارات	4	أوافق

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (10/3/3) ما يلي:

- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أنه توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قاائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التشغيلية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة الإستثمارية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على العبارة الخامسة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد العينة موافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التمويلية.
- بلغت قيمة الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين على ما جاء بعبارات الفرضية الرابعة.

إن النتائج أعلاه لا تعني أن جميع أفراد عينة الدراسة متفقون على ذلك، حيث أنه وكما ورد في الجداول من رقم (23/2/3) إلى رقم (27/2/3) أن هناك أفراداً محايدين أو غير موافقين على ذلك، ولاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أعداد الموافقين والمحايدين وغير الموافقين للنتائج أعلاه تم استخدام اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين الإجابات على كل عبارة من عبارات الفرضية الرابعة، الجدول رقم (11/3/3) يلخص نتائج الاختبار لهذه العبارات:

جدول رقم (11/3/3)

نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق للإجابات على عبارات الفرضية الرابعة

ت	العبارات	درجة الحرية	قيمة مربع كاي
1	توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قائمة التدفق النقدي في	3	29.33

	الإفصاح عن السيولة		
2	تساعد المراجعة الداخلية في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق	3	28.40
3	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التشغيلية	2	15.70
4	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة الإستثمارية	3	38.80
5	تؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الأنشطة التمويلية	3	33.60

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الأولى (29.33) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (23/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أنه توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قاائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين على ما جاء بالعبارة الثانية (28.40) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (24/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تساعد في ترشيد التدفق النقدي من خلال ضبط الإنفاق.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين على ما جاء بالعبارة الثالثة (15.70) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية

(2) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (9.21)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (25/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التشغيلية.

- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين والمحايدين وغير الموافقين حول ما جاء بالعبارة الرابعة (38.80) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (26/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة الإستثمارية.
- بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد أفراد عينة الدراسة الموافقين بشدة والموافقين حول ما جاء بالعبارة الخامسة (33.60) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (27/2/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين إجابات أفراد العينة ولصالح الموافقين على أن المراجعة الداخلية تؤثر على إعداد الأنشطة التمويلية.

مما تقدم لاحظنا تحقق فرضية الدراسة الثالثة لكل عبارة من العبارات المتعلقة بها، وللتحقق من صحة الفرضية بصورة إجمالية لجميع العبارات، وحيث أن عبارات الفرضية الرابعة عددها (5) عبارات وعلى كل منها هناك (60) إجابةً هذا يعني أن عدد الإجابات الكلية لأفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة ستكون (300) إجابةً، ويمكن تلخيص إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات الخاصة بالفرضية الرابعة بالجدول رقم (12/3/3) والشكل رقم (4/3/3) أدناه:

جدول رقم (12/3/3)

التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة

الإجابة	العدد	النسبة المئوية
أوافق بشدة	106	%35.3

أوافق	149	%49.7
محايد	41	%13.7
لا أوافق	4	%1.3
المجموع	300	%100.0

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

شكل رقم (4/3/3)
التوزيع التكراري لإجابات أفراد عينة الدراسة على جميع عبارات الفرضية الرابعة

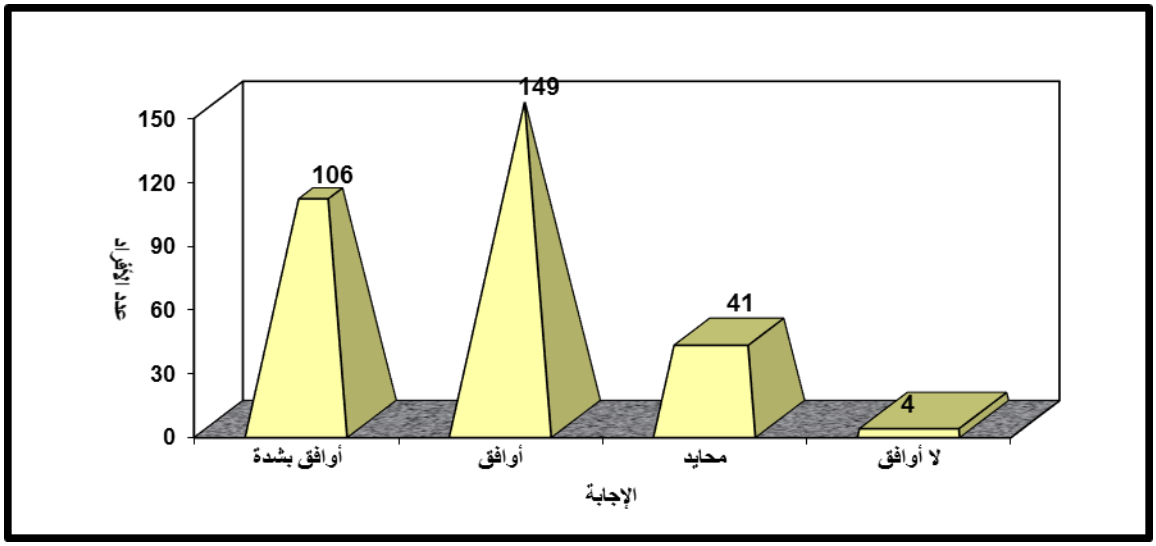

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين من الجدول رقم (12/3/3) والشكل رقم (4/3/3) أن عينة الدراسة تضمنت على (149) إجابة وبنسبة (49.7%) موافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة، و(106) إجابة وبنسبة (35.3%) موافقة بشدة، و(41) إجابة وبنسبة (13.7%) محايدة، و(4) إجابات وبنسبة (1.3%) غير موافقة على ذلك، وقد

بلغت قيمة مربع كاي المحسوبة لدلالة الفروق بين أعداد الإجابات الموافقة والمحايدة وغير الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة (168.45) وهذه القيمة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية عند درجة حرية (3) ومستوى دلالة (1%) والبالغة (11.35)، واعتماداً على ما ورد في الجدول رقم (12/3/3)، فإن ذلك يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية وعند مستوى دلالة (1%) بين الإجابات ولصالح الإجابات الموافقة على ما جاء بجميع عبارات الفرضية الرابعة.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " **هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي** " قد تحققت.

ويمكن تلخيص نتائج تحقق فرضيات الدراسة الأربع بالجدول (13/3/3) والشكل (5/3/3) أدناه:

الجدول (13/3/3)
ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

ت	الفرضيات	قيمة مربع كاي
1	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي	228.67
2	توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالي	158.45
3	يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية	191.55
4	هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي	168.45

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية، 2017م

الشكل (5/3/3)

ملخص نتائج تحقق فرضيات الدراسة

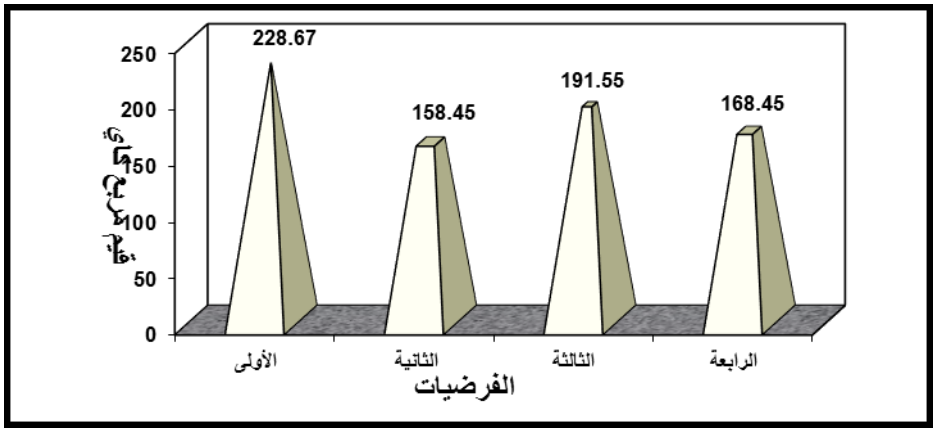

المصدر: إعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017م

يتبين من الجدول (10/3/3) والشكل (4/3/3) وبحسب قيم اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بجميع فرضيات الدراسة أن فرضية الدراسة الأولى تحققت بالمرتبة الأولى اعتماداً على أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (228.67)، يليها تحقق الفرضية الثالثة بالمرتبة الثانية اعتماداً على أكبر ثاني قيمة لاختبار مربع كاي البالغة (191.55)، يليها تحقق الفرضية الرابعة بالمرتبة الثالثة اعتماداً على ثالث أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (168.45)، وأخيراً تحقق الفرضية الثانية بالمرتبة الرابعة اعتماداً على رابع أكبر قيمة لمربع كاي البالغة (158.45)

الخاتمة

أولاً: النتائج

ثانياً:التوصيات

أولاً: النتائج :

- تساعد المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي بكفاءة وفاعلية.
- إستقلالية ادارة المراجعة الداخلية تزيد من جودة الأداء المالي المصرفي .
- يساعد التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين في تقويم الأداء المالي بصورة جيدة.
- وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية يُقوم الأداء المالي بصورة جيدة.
- عملية تخطيط المراجعة الداخلية ترفع من كفاءة الإداء المالي .
- يسهل التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية عملية تقويم الأداء المالي.
- تزيد المراجعة الداخلية من جودة التحليل المالي .
- تدقق المراجعة الداخلية في تحليل نسب الربحية .
- تحسن المراجعة الداخلية من نسب السيولة .
- تعكس المراجعة الداخلية أثراً ايجابيا في تحليل نسب النشاط.
- تحقق المراجعة الداخلية من جودة المعلومات المحاسبية.
- المراجعة الداخلية تشرف على تحليل نسب المديونية داخل المصرف.
- تؤدي المراجعة الداخلية دوراً رقابيا فعالا في اعداد الموازنات التخطيطية.
- تساهم المراجعة الداخلية في اعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة .
- تدعم المراجعة الداخلية الموازنات التخطيطية في كشف الإنحراف عن الخطة.
- يساعد التدقيق الحسابي للبيانات في اعداد موازنة النقدية .
- تساهم المراجعة الداخلية في اعداد الموازنة الشاملة .
- تدقق المراجعة الداخلية على سير العمل بصورة جيدة وتساعد في اعداد موازنة الأجور والعمال.
- تؤثر المراجعة الداخلية ايجابا على التدفق النقدي .
- تساعد المراجعة الداخلية قوائم التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة بشفافية.
- ترشد المراجعة الداخلية التدفق النقدي الخارج وتضبط الانفاق.
- ينعكس أثر المراجعة الداخلية بصورة ايجابية على الأنشطة التشغيلية.
- تساعد المراجعة الداخلية وتقاريرها في زيادة الانشطة الإستثمارية.
- تزيد المراجعة الداخلية من الانشطة التمويلية في المصرف.

ثانياً: التوصيات:

- ضرورة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وتاهيل أفرادها عمليا وعلمياً.
- ضرورة إشراف المراجعة الداخلية على عمليات التحليل المالي والوقوف عليه.
- ضرورة أخذ الاستشارات من جانب المراجعة الداخلية عند اعداد الموازنات التخطيطية .
- ضرورة ضبط المراجعة الداخلية التدفقات النقدية الداخلة والخارجة.
- التوعية بأهمية المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي في المصارف.
- ضرورة وجود نظام فعال للمراجعة الداخلية .
- ضرورة استخدام نظام التشغيل الإلكتروني للمراجعة الداخلية .
- ضرورة رفع توصيات المراجعة الداخلية للإدارة العليا للإستفادة من مقترحاتها في تقويم الأداء المالي.
- ضرورة تعاون الإدارات والموظفين مع وحدة المراجعة الداخلية داخل المصرف.
- ضرورة اكتشاف المراجعة الداخلي لعمليات الغش والاخطاء حين وقوعها.
- ضرورة اشراك المراجعة الداخلية في وضع الموازنة النقدية وموازنة الأجور والعمال.
- ضرورة زيادة عدد المراجعين الداخليين داخل المصرف.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانياً: المراجع باللغة العربية

1/ الكتب:

أحمد صالح العمران ، المراجعة الداخلية الاطار النظري والمحتوى السلوكي، (عمان ، دار النشر ، 1990)

أمين السيد أحمد ، المراجعة الادارية و تقييم الأداء (الاسكندرية – الدار الجامعية ، 2011)

ثناء على القباني ، ونادر شعبان ابراهيم السواح ، **المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الالكتروني**(الاسكندرية ، الدار الجامعية 2011)

خالد أمين عبدالله ، التدقيق والرقابة في البنك (عمان دار وائل للطباعة والنشر 1998)

خبراء الشركة العربية المتحدة ، الاساليب الحديثة للتحليل المالي واعداد الموازنات لاغراض التخطيط و الرقابة – الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات – مصر 2007م

د. احمد نور و د. احمد رجب عبد المال ، المحاسبة الادارية – الدار الجامعية – الاسكندرية – 1993

د. أمين سيد أحمد لطفي ، المراجعة الادارية وتقييم الأداء ، (الاسكندرية الدار الجامعية، 2004)

د. عبد الحي مرعي ، الموازنة التخطيطية فى النظام المحاسبي الموحد – دار النشر مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية – 1982م

د. محمد مطر ، التحليل المالى الائتماني ، عمان – دار وائل للنشر 2000

د.منير شاكر أ. اسماعيل اسماعيل ، د. عبد الناصر نور – التحليل المالي مدخل صناعة القرارات الادارية – دار وائل للنشر – 2008

زياد رمضان ، د. محمود الخلايلة – التحليل و التخطيط المالي – القاهرة – الشركة العربية المتحدة للتوزيع ، 2013

سامي محمد الوقاد ، أ. لؤي محمد وديان ، **تدقيق الحسابات،** (الأردن ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي 1431 – 2010)

السعيد فرحان فرح جمعة – الاداء المالي – السعودية – دار المريخ للسند 2000

عبد الحليم ، على ربايعة ، ياسر السكران ، موسى مطر ، توفيق عبد الرحيم يوسف ، الادارة و التحليل المالي اسس مفاهيم تطبيقات – عمان – دار صفاء للنشر – 2000

عبد العزيز محمود الامام – الموازنات التخطيطية كأداة للرقابة على حسابات المشروعات العامة – دار المريخ – الرياض

عبد المنعم عوض الله ، تحليل ونقد القوائم المالية – جامعة القاهرة ، التعليم المفتوح

عبدالفتاح الصحن ، د. فتحي السوافيري ، **الرقابة والمراجع الداخلية** ، (الاسكندرية ، الدار الجامعية ، 2004)

عبدالفتاح محمد الصحن وفتحي رزق السوافيري ، **الرقابة والمراجعة الداخلية** ، (الاسكندرية : الدار الجامعة – 2004)

عطاء الله أحمد سويلم، **الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات** (عمان – دار الرأي 2009)

فتحي رزق السوافيري وأحد عبدالمالك محمد ، دراسات في الرقابة والمراجعة الداخلية ، (الاسكندرية – الدار الجامعية للنشر والتوزيع – 2003 – 2002)

فلاح حسن الحسين ومؤيد عبد الرحمن الدورى ، ادارة البنوك ، عمان ، دار وائل للنشر ، 2000 ،

محمد عباس بدوي و د. الاميرة ابراهيم عثمان ، المحاسبة الادارية ودراسات الجدوى الاقتصادية ، المركز الجامعي الحديث 2009م

محمد محمود خيري يوسف ، دراسات في مستجدات المراجعة (القاهرة : دار الفكر العربي ، 1983)

مؤيد راضي جعفر ، د. غسان فلاح العطارنة ، تحليل القوائم المالية ، عمان دار المسيرة للنشر ، 2006

مؤيد راضي خنفر ، د. غسان فلاح العطارنة ، **تحليل القوائم المالية** ، عمان دار المسيرة للنشر ، 2006

2/ الرسائل العلمية:

الخطاب يوسف ا لبشير محمد، **استخدام استخدام اساليب التحليل المالي للتنبؤ بالاستمرار اوالفشل المالي،** رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

بالعالم عائشة ، دور التدقيق الداخلى فى تحسين الاداء المالي للمؤسسات المصرفية ، الجمهورية الجزائرية ، 2015 ، ص 14 ، رسالة ماجستير منشورة

دراسة عمار محمد توم هجو ، **دور المراجعة الداخلية في تقويم كفاءة الأداء المالي بمؤسسات القطاع الخاص،** رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

دراسة محمد عبداللطيف ، **استخدام اساليب تقويمح الاداء المالي الحديث في تقويم المصارف** . رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، المحاسبة والتمويل ، 2006

زين العابدين عبدالباقي ا لطيب ، **دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي،** رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

سناء كامل علي ، **دور المراجعة الداخلية في الحد من المخالفات والتزوير والاختلاس في القطاع العام،** رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والبنوك ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

سناء مسعودي – تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية ، الجمهورية الجزائرية ، 2014–2015 ، ص 23 رسالة ماجستير منشورة

سهير عوض قنديل ، **دور المراجعة في ترقية الأداء المالي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

عادل عشي – الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – رسالة ماجستير مصورة جامعة محمد فيصل – 2002

عبد المنعم عثمان عبد الرحيم محمد – دور التحليل المالي فى تقويم الاداء المالي بالقطاع المصرفي التخصصي – جامعة السودان – 2007

محمد ابراهيم بابكر ، **دور المراجعة الداخلية في ا لرقابة على الاداء المالي**، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

نصر الدين ابراهيم بشير ، **دور المراجعة الداخلية في ترقية الأداء المالي في القطاع الحكومي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

نور الدين اسحاق عبدالواحد ، **تحليل القوائم المالية ودورها في تقويم الاداء المالي في القطاع المصرفي** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،2007 ، المحاسبة والبنوك ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

وفاء بشير ، **تقويم الاداء المالي للصارف التجارية** ، رسالة ماجستير غير منشورة، المحاسبة والتمويل ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

3/ المقابلات الشخصية:

المقابلة، الفاضلابي ، مدير ادارة العلاقات العامة، بنك أمدرمان الوطني

4/ المجلات العلمية:

مجلة الأموال، العدد الثامن ، 2002 ، بنك أمدرمان الوطني

5/ مواقع الانترنت:

https://www.onb-sd.com/index.php/ar/pages/details/282

https://www.wikipedia.org/

الملاحق

ملحق رقم (1)

خطاب المبحوثية

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات التجارية

قسم المحاسبة والتمويل

السيد/ ..... **المحترم**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الموضوع: استمارة استبيان

يقوم الباحثون بإجراء بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في المحاسبة والتمويل بعنوان **"دور المراجعة الداخلية في تقويم الأداء المالي للمصارف السودانية"** . دراسة حالة **(بنك أم درمان الوطني)**.

وعليه نرجو من سيادتكم للاستفادة من خبراتكم العلمية والعملية التكرم بإبداء آرائكم على العبارات الواردة في الاستبانة بوضوح، علماً بأن البيانات لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط وتحاط بكامل السرية.

ولكم جزيل الشكر والتقدير.

الباحثون:

1. تنزيل عبد الحميد عطية بابكر
2. رشا محمد علي عجيب
3. سميرة الطيب شرف الدين عبد الشافع
4. مغانم أحمد عثمان حمد
5. نفيسة عمر سليمان فرج الله

ملحق رقم (2)

استمارة الاستبانة

القسم الأول: البيانات الشخصية

الرجاء وضع علامة (√) في مربع الإجابة المناسبة

(1) العمر:

30 سنة فأقل ☐ **31 – 40** سنة ☐ **41 – 50** سنة ☐

أكثر من **50** سنة ☐

(2) المؤهل العلمي:

بكالريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراة ☐ أخرى ☐

(3) التخصص العلمي:

محاسبة مالية ☐ تكاليف ومحاسبة إدارية ☐ إدارة أعمال ☐

اقتصاد ☐ نظم معلومات محاسبية ☐ دراسات مصرفية ☐

أخرى ☐

(4) المؤهل المهني:

زمالة المحاسبة السودانية ☐ زمالة المحاسبة العربية ☐

زمالة المحاسبة البريطانية ☐ زمالة المحاسبة الأمريكية ☐

زمالة محاسبة أخرى ☐ لا يوجد مؤهل مهني ☐

(5) المسمى الوظيفي:

مدير عام ☐ مدير مالي ☐ مدير إداري ☐

مراجع داخلي ☐ محاسب مالي ☐ محاسب تكاليف ☐

أخرى ☐

(6) سنوات الخبرة:

5 سنوات فأقل ☐ من **6 – 10** سنوات ☐ من **11 – 15** سنة ☐

من **16 – 20** سنة ☐ أكثر من **20** سنة ☐

القسم الثاني: عبارات الفرضيات

الرجاء التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوى درجة الموافقة المناسبة.

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ هنالك علاقة طردية بين استقلالية إدارة المراجعة الداخلية وجودة الأداء المالي للمصرف.					
2/ التأهيل العلمي والعملي للمراجعين الداخليين يقوّم الأداء المالي المصرفي.					
3/ هنالك علاقة طردية بين وجود نظام فعّال للمراجعة الداخلية وتقويم الأداء المالي المصرفي.					
4/ توجد علاقة طردية بين عملية تخطيط المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي.					
5/ التشغيل الالكتروني للمراجعة الداخلية يساعد في تقويم الأداء المالي.					

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وجودة التحليل المالي

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية وتحليل نسب النشاط.					
2/ توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية ودقة نسب الربحية.					
3/ تساعد المراجعة الداخلية في تحسين نسب السيولة.					
4/ المراجعة الداخلية تسهم في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية.					
5/ تساعد المراجعة الداخلية على تحليل دقة نسب المديونية داخل المصرف.					

الفرضية الثالثة: يوجد دور للمراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد الموازنات التخطيطية.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ المراجعة الداخلية تساهم في إعداد الموازنات التخطيطية بصورة جيدة.					
2/ تتفق المراجعة الداخلية مع الموازنات التخطيطية أن كلاً منهما تعتبر أداة للرقابة من خلال اكتشاف الانحراف عن الخطة.					
3/ تساعد المراجعة الداخلية في الرقابة على إعداد موازنة النقدية من خلال التدقيق الحسابي للبيانات.					
4/ نؤثر المراجعة الداخلية على إعداد الموازنة الشاملة.					
5/ تؤثر المراجعة الداخلية في إعداد موازنة الأجور والعمال من خلال إطلاعها ومراجعتها للعمل.					

الفرضية الرابعة: هنالك أثر للمراجعة الداخلية في الرقابة على التدفق النقدي.

العبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1/ توجد علاقة بين المراجعة الداخلية وإعداد قائمة التدفق النقدي في الإفصاح عن السيولة.					
2/ تساعد المراجعة الداخلية في ترشيد التدفق النقدي الخارج من خلال ضبط الإنفاق.					
3/ تؤثر المراجعة الداخلية على الأنشطة التشغيلية.					
4/ تؤثر المراجعة الداخلية على الأنشطة الاستثمارية.					
5/ تؤثر المراجعة الداخلية على الأنشطة التمويلية.					

ملحق رقم (3)
قائمة محكمو الاستبانة

الاسم	العنوان	الدرجة العلمية
د. زهير أحمد علي	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	أستاذ مساعد
د. أبوبكر أحمد الهادي	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	أستاذ مشارك
أ. هبة بن عمر	جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا كلية الدراسات التجارية	محاضر